٤٠٨/٥٢/١٢

الجامعـــة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

٤٧٤
١٥٥
١٧

اسم التفضيل بين النظرية والواقع

ميسون علي إسماعيل درويش

إشراف

عميد كلية الدراسات العليا

الدكتور / محمد حسن عواد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

آب/١٩٩٥م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٨/ربيع أول/١٤١٦هـ والموافق ١٩٩٥/٨/٥ وقد أجيزت.

أعضاء اللجنة		التوقيع
١. د. محمد حسن عواد	رئيساً	.....
٢. أ.د. محمود حسني مغالسة	عضواً	.....
٣. د. محمود جفال الحديد	عضواً	.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إهداء

إلى والدي،

الذي غرس في نفسي بذرة حُبِّ العلم والنحو خاصة منذ نعومة أظفاري، وتجشَّم عناء رعاية هذه البذرة بتوجيهاته الفكرية السديدة، حتى نمتْ وآتتْ أُكُلَها بإذن الله.

إلى والدتي،

نبع الحبّ الدافق، ولمسة الحنان الدافئة التي تحنو على جسدي المنهك وروحي المضطربة بدعوات التوفيق الصادقة خلال مسيرتي الحيوية كلها، وبالأخص أيام إعدادي لهذه الرسالة.

إلى إخوتي،

الذين كان لمؤازرتهم المعنوية لي أطيب الأثر في نفسي، والذين أرجو أن يوفقهم الله جميعاً لإكمال دراساتهم الجامعية.

إلى خطيبي،

الذي جمعني اللهُ به في ظلال واحة الإيمان بنسائمها العلمية والعقلية؛ لنرتقي معاً مدارج المعرفة الحقَّة.

إليكم أيها الأحبة أهدي هذه الرسالة المتواضعة، عبقَ تقدير، وأريجَ مودة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكـــــر

إلى كل من خفّف من وطأة معاناتي، وساعد في إخراج هذه الرسـالة إلى حيز النـور، وأخصّ بالذكر: مسجل الدراسـات العليـا السـيد/ وصفـي قـاحوش لوضعـه حـدًّا لحـيرتي واضطرابي، وموظف التسـجيل السـيد/ تيسـير الزغـول لصـدق عونـه وتوجيهـه في اللحظـة المناسبة، وموظفة الحاسوب النشيطة في مركز (UNIVERSAL PLAZA) / آمنة رباح لمـا تجشّمته من عناء في طبع هذه الرسالة في زمن قياسـي، وقبـل ذلـك وبعـده أسـتاذي الكريـم الدكتور عطية الغول مشرف اللغة العربية في تربية الزرقاء الأولى الذي عُني بهذا البحث مُـذْ كان فكرة تجول في الذاكـرة، وحـين تحولـتْ هـذه الفكـرة إلى مشـروع خطـة يبحـث عـن مشرف يتولاه برعايته، ثم حين بُسـط هـذا المشـروع في صـورة بحـث متكـامل الهيئـة يتـوق لكلمة نقد بنّاءة من أهل العلم وجهابذة اللغة.

فشكري الجزيل لهم وثنائي العطر على ما بذلوه لي من مساعٍ خيّرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتوى

الموضـــوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
الشكر	د
فهرس المحتوى	هـ
ملخص الرسالة باللغة العربية	و
المقدمة	٢
التمهيد	٦
الفصل الأول: صياغة اسم التفضيل	١١
- تعريفه وتسميته	١١
- شروط صياغته	١٣
- تعليلات النحاة لوضعهم هذه الشروط ومخالفة واقع الاستعمال اللغوي لكثير من هذه الشروط	١٥
- كيفية الصياغة	٣٩
الفصل الثاني: عمله	٤٨
- تردد اسم التفضيل بين الإسمية والفعلية	٤٩
- عمل اسم التفضيل الرفع	٥١
(أ) رفع الضمير المستتر	٥١
(ب) رفع الضمير البارز	٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(جـ) رفع الاسم الظاهر، ومسألة الكحل ٥٣
- الحذف في مسألة الكحل ٦٤
- تقديم أفعل التفضيل وتأخيره في مسألة الكحل ٦٧
- يرفع أفعل التفضيل في أحواله كافة الاسم الظاهر في مسألة الكحل؟ ٦٧
- رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في واقع الاستعمال اللغوي. ٦٩
- عمل اسم التفضيل النصب ٧١
(أ) نصبه التمييز ٧١
(ب) نصبه الظرف ٧٥
(جـ) نصبه الحال ٧٥
(د) عدم نصبه المفعول المطلق والمفعول به، ونصبه المفعول به في حال تجرده من معنى التفضيل ٧٩
- عمل اسم التفضيل الجر ٨٣
- منعه من الصرف، وصرفه للضرورة ٨٦

الفصل الثالث: استعمالاته ٨٩
- القسم الأول: المجرد من(أل) والاضافة (أحكامه،آراء النحاة حول أحكامه، ومعنى "من" التفضيلية وأحكامها) ٩١
- القسم الثاني: أفعل التفضيل المقرون بـ(أل) (أحكامه، المشاكل اللغوية التي يثيرها هذا ١١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم كتأنيث "أفعل" وجمع "الأفعل"
"الأفاعل").
- القسم الثالث:أفعل التفضيل المضاف ١٢٤
(الخلاف حول نوع الإضافة في اسم التفضيل-
شروط اسم التفضيل المضاف- أحكام اسم
التفضيل المضاف إلى نكره - أحكام اسم
التفضيل المضاف إلى معرفة - العطف على
اسم التفضيل المضاف - اقتراح الأستاذ محمد
بن عاشور التزامَ أفعل التفضيل الافراد والتذكير
مطلقاً ورفض المجمع اقتراحه - أفعل التفضيل بين
الإطلاق والنسبية).

الفصل الرابع:من مشكلات اسم التفضيل اللغوية ١٤٨
- تنوع دلالات اسم التفضيل ١٤٩
(أ) الدلالات على الاشتراك في صفة ما ١٤٩
(ب) الدلالة على الاشتراك بالزيادة دون نوعها ١٥٠
(جـ) الدلالة على ثبوت الصفة للموصوف من غير
مفاضلة.
أحوال اسم التفضيل المجرد من دلالة التفضيل ١٥٥
(مقترن بِمن، مضاف إلى معرفة أو نكرة، معرَّف
بأل/ مجرد من "مِن" التفضيلية و (أل) والإضافة)
وحكم كل حال منها.
موقف النحاة من مسألة تجرد اسم التفضيل من ١٦١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دلالة التفضيل.

(د) دلالة اسم التفضيل على البعد ١٦٣

- دلالات اسم التفضيل لدى الدماميني ١٦٦

- أسماء تفضيل مختلف في دلالتها ١٦٩

التفضيلية (أول - آخر وأُخر-

خير وشر - الحسنى والسوءى-

الدنيا والجُلّى).

الخاتمة ١٩٤

ثبت المصادر والمراجع ١٩٨

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية. ٢١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

اسم التفضيل بين النظرية والواقع

ميسون علي إسماعيل درويش

إشراف

د. محمد حسن عواد

اسم التفضيل أحد أفراد الاشتقاق الصغير، وهو "اسم مشتق على وزن (أفعل) ولو تقديراً، يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه".(١)

وشروط صياغته التي اتفق عليها النحاة هي:

١- أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول مجرَّداً أو مزيداً.

٢- أن يقبل التفاضل.

٣- أن يكون مثبتاً.

٤- أن يكون متصرفاً.

وفي حال اختلال الشروط الثلاثة الأخيرة، يُلجأ إلى الوسيلتين غير المباشرتين للتفضيل بأن يُؤتى باسم تفضيل مساعد مستوفٍ للشروط ويُذكر بعده المصدر الصريح أو المؤول للكلمة المراد التفضيل منها أصلاً، والأَوْلى في المنفي الإتيان بالمصدر الصريح مع لفظ (عدم).

ومما يساعد في هذا الصدد استخدامُ المصدر الصناعي للتفضيل من الاسم الجامد، واستخدام اسم تفضيل مساعد متبوعٍ بالكلمة المراد التفضيل منها التي لا فعل لها.

ويُعَدُّ أفعل التفضيل اسماً؛ لافتقاره إلى أبرز مقومات الفعلية وهو الدلالة على الزمن.

ومع ضعف شبهه بالفعل فإنه يرفع الضمير المستتر بعده، والضمير البارز بشكل مطّرد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو يرفع -أيًا ما كانت حاله مقروناً بمِن التفضيلية أو معرَّفًا بـال- الاسمَ الظاهرَ بعده، بشرطين فحسب هما:

١- أن يقع اسم التفضيل صفة لاسم جنس، وليس بالضرورة أن تكون الصفة بالمعنى الاصطلاحي.

٢- أن يكون مرفوعه سببيًّا، سواء بملابسته ضمير الموصوف، أو بتعلق المرفوع بالموصوف على نحو ما.

وإذا استُعمل اسم التفضيل مجرّداً من (ال) والإضافة فإنه يلزم الإفراد والتذكير، وتتصل به (مِن) التفضيلية لفظاً أو تقديراً، ويجوز تقديم (مِن) هذه ومجرورها على اسم التفضيل أو على الجملة كلها في الاستفهام وغيره، ولا يُفصل بين اسم التفضيل و(مِن) بأجنبي، ويجوز عندئذ تفضيل الشيء في حال أو وقت ما على نفسه في حال أخرى أو وقت آخَر.

وإذا اقترن اسم التفضيل بـ(ال) طابقَ موصوفه في العدد والجنس، وجاز أن يُوتى معه بـ(مِن) التفضيلية لورود السماع به كالحديث الصحيح: "...والذي نفسي بيده لئن رأيتُه لا يفارق سوادي سواده حتى يموتَ **الأعجلُ منّا**..."، وهذا مما يساعد في تقبُّل تعبيرات تفضيلية حديثة من قبيل: (الرجل الأعدل من عُمَر لم يولد بعد).

ومن الأفضل الأخذ بقياسية تأنيث اسم التفضيل المقرون بـ(ال) على وزن (الفُعْلَى).

ويجوز جمع (الأفعل) على (الأفاعل) جمع تكسير، كما تُجمع (الفُعْلى) على (الفُعَل)، كما أن جمعهما جمعاً سالماً لا خلاف عليه.

وإذا أُضيف اسم التفضيل كانت إضافته معنوية، تفيده التعريف إن أُضيف إلى معرفة، أو التخصيص إن أُضيف إلى نكرة.

ويُشترط في اسم التفضيل المضاف شرطان عامّان:

١- ألاّ تصحبه (مِن) التفضيلية.

٢- أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، ويُستثنى من هذا الشرط ما كان اسم التفضيل فيه لا يدل على المفاضلة، أو كان للتفضيل المطلق.

وإنْ كانت إضافة اسم التفضيل إلى نكرة لزمه أمران:

أ- التذكير والإفراد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- مطابقة المضاف إليه للمفضَّل في العدد والجنس إذا كان المضاف إليه جامداً، وقد تتحقق المطابقة باللفظ أو بالمعنى أو بكليهما معاً، أمّا إذا كان مشتقًّا فلا تُشترط المطابقة.

وإنْ كانت إضافته إلى معرفة فإنه:

أ- إنْ كان لا يدل على المفاضلة أو كان للتفضيل المطلق: وجبت مطابقة اسم التفضيل لموصوفه.

ب- وإنْ كان على أصله من إفادة المفاضلة: جازت المطابقة وعدمها، والمطابقة هنا أكثر من عدمها كما ثبت لي من خلال استقراء النصوص.

وتتسع دلالة اسم التفضيل لتفيد -وفقاً لسياق الكلام- الاشتراك في المعنى نحو (زيد أكرم من عمرو)، أو إثبات الوصف للموصوف من غير نظر إلى تفضيل نحو ﴿ربكم أعلم بكم﴾(٥٤:١٧)، أو إفادة الاشتراك بالزيادة بين صفتين متضادتين أو متباينتين نحو (الورد أحسن من الشوك)، أو إفادة مطلق الزيادة المجردة نحو (أسامة أحسن إخوته) على معنى "حَسَنهم"، أو البُعد نحو (أحمد أعظم من أن يخون صديقه).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الأول

صياغـة اسـم التفضيـل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــة

منذ أن بدأ النحاة في تقعيـد النحـو وفـق أسـس نظريـة مطّـردة قائمـة علـى اسـتقراء النصوص العربية القديمة من قرآن وحديث وشعر ونـثر تولـدت أولى ملامـح الانفصـال بـين النظرية وواقع الاستعمال، إذ احتفل بعض النحاة بالشعر أكثر من احتفالهم بالقرآن، إلى الحد الذي دفعهم إلى التحيّر "في تقرير الألفـاظ الـواردة في القـرآن، فـإذا استشـهدوا في تقريرهـا ببيت مجهول فرحوا به" على حد تعبير الفخر الرازي.

بل إن بعضهم يغضّ الطرف عن كثير من المسموع لغة سواء أكان قرآناً أو حديثاً أو شعراً أو نثراً، ليقدّم عليه مثالاً مصنوعاً لا أصل له ولا بقاء.

وازدادت سلبيات هذا الانفصال تجلّياً مع تدريس هذه القواعـد النحويـة للناشـئة، إذ أثقلهم كمُّ المسائل والتفريعات والشروط التي يتعـين عليهـم مراعاتهـا في اسـتعمالهم اللغـوي الفصيح مما أدّى بالتالي إلى نفورهم من النحو وتراكم ضعفهم فيه على مرّ السـنين علـى نحوٍ استلزم تضافر الجهود لأجل تيسيره لهم.

من هنـا انبثقـت رغبـتي في المسـاهمة في تضييـق الشـقة بـين النظريـة النحويـة وواقـع استعمالها، من خلال التصدي لبحث متواضع يتناول اسم التفضيل -هذا الموضـوع الـذي لم ينل عناية كافية- بين قواعد النحاة وواقع الاسـتعمال اللغـوي في القـرآن والحديـث والشـعر والأمثال، إذ رأيتُ أن ثمة حاجـةً إلى استكشـاف حقيقـة هـذا الموضـوع: نظريًّـا باسـتصفاء صورة تامة له من كتب النحاة، وعمليًّا بتنظيم قواعده وتيسيرها وتعديلهـا وحسـم خـلاف النحاة القدامى والمحدثين حولها تبعاً لما هو مستعمل منها.

ومن الدوافع المتعددة التي دفعتني إلى ارتياد هذا البحـث الدفـاع عـن القـرآن الكريـم والحديث الشريف، حتى لو كان هذا الميـدان ميدانـاً عزيـزاً عليَّ، مثـل ميـدان النحـو وهـو تخصصي الأثير، ذلك الذي أحببته حبّاً جمًّا منذ نعومة الأظفار، غير أن الحـب شـيء والـذود عن كتاب الله وسنة نبيه بإبعاد حكم الشذوذ عن أساليبهما لهو شيء آخر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكنني إيجاز مبرراتي لدراسة اسم التفضيل في القرآن الكريم والحديث الشريف بخاصة فيما يلي:

١- الخروج عن الأمثلة الرتيبة لصيغ أفعل التفضيل، بإيجاد مادة خصبة لهذه الصيغة تمنح الأديب والخطيب صيغاً شتى فيها الجمال والطرافة وقوة الأداء.

وقد عثرتُ على مادة متنوعة كثيرة لهذه الصيغة منها: أنكر-أوهن-أدنى-أزكى-أطهر-أقرب-أقسط-أكثر-أقوم-أكبر-أحقّ-أعلم-أهدى-أحسن-أحبّ-أظلم-أضلّ-أولى-أعزّ-أذلّ-أرحم-أشقّ-أحصى-أعلى-أرذل وغير ذلك.

كما جاء "الوثقى-الدنيا-القصوى-العليا-السفلى-الحسنى-الكبرى" وكلها مؤنث أفعل التفضيل، وهي تمنحنا تلويناً في الصياغة وتنويعاً في المعاني يُكسب اللغة ثراء ووفرة.

٢- بيان تشدد قواعد النحاة المتعلقة باسم التفضيل، وبخاصة شروطه، وكثرتها على نحو يعيق التعبير الطليق، وتجاوز القرآن والحديث بعض هذه القواعد والشروط.

وقد سار هذا البحث ضمن مستويين:

الأول: مستوى كتب النحاة، واستخدمت هنا المنهج الوصفي التاريخي، الذي يتناول وصف قواعد اسم التفضيل في كتب النحاة عبر الحقب التاريخية المتعاقبة وصولاً إلى واقعنا المعاصر، والترجيح بينها استناداً إلى أدلة عقلية.

الثاني: اسم التفضيل في واقع الاستعمال اللغوي، واستخدمتُ هنا المنهج التحليلي؛ لتأييد الأدلة العقلية بأدلة نقلية متى ما أمكن ذلك.

وقد جعلتُ هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وخاتمة، وأربعة فصول.

أما الفصل الأول فتناولتُ فيه صياغة اسم التفضيل، فعرضتُ لبعض تعريفات النحويين القدامى والمحدثين له، ثم الشروط التي وضعوها لصياغته ، ثم وضعت هذه الشروط على محكّ واقع الاستعمال اللغوي في القرآن والحديث والشعر والأمثال القديمة، وعززتُ ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توصلتُ إليه في هذا الصدد بقرارات صادرة عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، وفي ضوء ذلك حاولتُ تخريج بعض التعبيرات التفضيلية الشائعة الاستعمال في عصرنا الحديث.

وفي الفصل الثاني أشرتُ إلى تردد اسم التفضيل بين الاسمية والفعلية في تنظير النحاة، وبحثتُ عمله الرفع والنصب والجر فيما تلاه. وقابلتُ بين النظرية -وبخاصة في مسألة الكحل- والاستعمال الجاري في النصوص، وعضّدت ما توصلت إليه بقرارات مجمعية.

أما الفصل الثالث فأفردتُه لاستعمالات اسم التفضيل، وأحكام كل استعمال ومشكلاته الصرفية والنحوية كالتأنيث وجمع التكسير والفصل والوصل وغير ذلك، مهتدية في ذلك -قدر المستطاع- بالنصوص، التي وافقتها القرارات المجمعية؛ لتيسير تقبّل بعض التعبيرات التفضيلية الشائعة، وختمتُ هذا الفصل بخلاصة لوضع اسم التفضيل بين الإطلاق والنسبية والأحكام المتصلة بكلٍّ.

وفي الفصل الرابع تناولتُ بعض مشكلات اسم التفضيل اللغوية، مخصصةً القول بدلالاته المتنوعة التي أيّدتْها الشواهد الكثيرة، ثم عرضتُ لبعض أسماء التفضيل التي اختلف النحاة في دلالتها التفضيلية وحاولت حسم القول في دلالاتها المتأدّية من سياقات استعمالها المتعددة.

وقد اعتمد هذا البحث على عدد لا بأس به من المصادر والمراجع القديمة والحديثة، تنوعت بين:

- معاجم: كلسان العرب لابن منظور، والمخصص لابن سيده.
- كتب علوم القرآن: كالبرهان للزركشي.
- كتب تفسير: كالكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان.
- كتب نحوية وصرفية: كالكتاب لسيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش، والإنصاف لابن الأنباري، والنحو الوافي لعباس حسن، وابن القيم اللغوي لأحمد ماهر البقري، ومن أساليب القرآن لإبراهيم السامرائي، وغيرها.
- كتب النصوص: وعلى رأسها القرآن الكريم، والتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للزبيدي، والحديث النبوي بإعراب العكبري، وديوان المتنبي بشرح العكبري،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومعجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، ومجمع الأمثال للميداني، وكتاب أفعل لأبي علي القالي.

وإنني -وقد انتهيتُ من هذه الدراسة ولا أحسب أن الوقت قد أسعفني في شفاء الغليل وبلوغ كل المراد منها- أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور محمد حسن عواد الذي تفضَّل بالإشراف على هذه الرسالة مع كثرة مشاغله الأكاديمية، وكانت توجيهاته السديدة خيرَ عون لي في تقويم الكثير من اعوجاج هذه الدراسة.

وأشكر كذلك أستاذي الدكتور محمود حسني، والدكتور محمود جفال عضوي لجنة المناقشة، على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة وتصويب أخطائها سائلة الله عزّ وجل أن يجزيهما عني خير الجزاء.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التمهيد

يتصدر الاشتقاق قائمة أبرز الموضوعات الصرفية في اللغة العربية، فمعناه اللغوي المتمحور حول الانصداع والتفرق والظهور(١) والمرتبط ارتباطا وثيقا بمعناه الاصطلاحي القائم على "أخذ صيغة من أخرى لِيُدَلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة"(٢) -قد كان عاملا من عوامل الإغناء للغة العربية، ومظهرا من مظاهر حيويتها وقدرتها على التطوير والتجديد، والربط والتصنيف سواء في الألفاظ أو في المعاني بما مَكَّن من تمييز اللفظ العربي عن غيره لانتظام الألفاظ جميعها تحت مادة تمثل الأصل الذي تفرَّعت منه الفروع الأخرى.

ولولا هذه الأهمية الكبيرة للاشتقاق والحاجة المُلِحَّة إليه لما وجدنا طائفة كبيرة من علماء العربية في القديم والحديث يَتَصَدَّوْن لتأليف مصنفاتٍ فيه خاصة(٣).

وبغضّ النظر عن الأصل الذي يرتد إليه المشتق(٤) فإن أهمية الاشتقاق تزداد إذا عرفنا أنه أنواع متعددة منها الصغير والكبير والأكبر والكُبَّار (النحت) مما يتيح توسعة لا محدودة في اللغة يجعلها أشبه بـ "كائن حي نامٍ خاضع لناموس الارتقاء"(٥).

---

(١) انظر مثلاً ابن منظور: لسان العرب، مادة (شقّ).

(٢) السيوطي (ت ٩١١هـ): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، ط ١،مطبعة عيسى الحلبي بمصر، ٣٥١/١.

(٣) انظر مثلاً الأصمعي (ت٢١٦هـ): الاشتقاق، تحقيق وشرح الدكتور سليم النعيمي،مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨. ابن دريد (ت ٣٢١هـ): الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٢،منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٩. محمد صديق خان: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، تحقيق نذير مكتبي، ط١،دار البصائر، دمشق وبيروت، ، ١٩٨٥. وانظر أيضاً طائفة أخرى من العلماء المتقدمين والمتأخرين ممن ألفوا في الاشتقاق لدى د. عليان محمد الحازمي: مقالة "الاشتقاق"، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، العدد (١)، ١٤٠١-١٤٠٢هـ، ص ١٥١.

(٤) انظر تفصيل القول في هذه القضية الجدلية لدى أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ٢٣٥/١ وما بعدها. وانظر آراء أخرى في هذه القضية لدى صالح مهدي الظالمي: "الأصل النظري أو التاريخي للمشتقات والأفعال"، مجلة كلية الفقه في الجامعة المستنصرية، العدد(١)، ١٩٧٩.

(٥) جرجي زيدان: اللغة العربية كائن حي، دار الهلال، القاهرة، (ب.ت)، ص ١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويُعَدّ اسم التفضيل أحد أفراد الاشتقاق الصغير (أو الأصغر أو العام) العشرة(١)، والذي يبدو أن العرب قد استعملوه مع بدايات منطوقهم النثري، وبخاصة فيما استعملوه من الأمثال العربية، إذ بلغ من شيوع استعمال أفعل التفضيل في هذه الأمثال أن بلغ عدد الأمثال على هذه الصورة أكثر من ألف وستمائة وخمسين مثلا(٢)، وأنهم ألّفوا كتبا في الأمثال اقتصرت على هذه الصيغة من الأمثال(٣)، علاوة على أن أي كتاب في الأمثال لم يخلُ من أمثال وردت على هذه الصيغة..

ويرى براجشتراسر أن "وزن أفعل مما تنفرد به اللغة العربية من بين أخواتها الساميات، حتى الحبشية، فهو مرتجل في العربية جديد. فـ (أفعل) إذا كان للتفضيل يكون أكثر تخصيصا وتحديدا من بين سائر أبنية الاسم، فاختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين، وأفعل مع ذلك مما يسهل تركيب الجملة، والتعبير عن الأفكار المشكلة بالتركيبات المشتبكة"(٤). أمّا تفرّد العربية من دون أخواتها الساميات باشتمالها على صيغة أفعل التفضيل فليس تهمة أو مما يثير الشك، فقد تكون العربية فعلا قد انفردت به في بداياتها، بل إنَّ هذا مؤكد لأن هذه الصيغة قد وردت في القرآن الكريم الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ليخاطب به قومه، أي بما يفهمون، ولو كانت هذه الصيغة غير مألوفة لما خاطبهم بها. كما أن انفراد العربية بصيغة أفعل التفضيل قد يكون له ما يبرره عند من قال: إن موطن الساميين الأول هو الجزيرة العربية.

وعلى أية حال، فإن النحاة حينما تصدَّوا لبحث أفعل التفضيل ربطوه مع التعجب منذ عهد سيبويه -ت١٨٠- فهو يقول: "وما لم يكن فيه ما أَفْعَلَهُ لم يكن فيه أَفْعِلْ به رجلاً،

---

(١) أفراد الاشتقاق الصغير هي: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، واسم المفعول، واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسما الزمان والمكان، وصيغ المبالغة، واسم الآلة، واسم التفضيل.

(٢) عفيف عبد الرحمن: "الأمثال العربية على صيغة أفعل التفضيل"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد٦، عدد ٢١، شتاء ١٩٨٦، ص ٤٠-٨٦.

(٣) انظر المرجع السابق: ٤٢. من هذه الكتب على سبيل المثال (كتاب أفعل) لأبي علي القالي.

(٤) براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مؤسسة الخانجي-مصر،١٩٨٢، ص ١٠٤-١٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا هو أفعلُ منه(١). كما يقول في هذا الموضوع نفسه ما نصه: "والمعنى في أفْعِلْ به، وما أَفْعَلَه واحد، وكذلك أفعَل منه"(٢). ثم هو يعقد باباً يقول مسهباً في عنوانه كعادته: "هذا باب يُستغنى فيه عن (ما أفعلَه) بـ (ما أفعل فعلَه)، وعن (أفعل منه) بقولهم: هو (أفعل منه فعلاً)، كما استغني بـ (تركتُ) عن (ودعت)، وكما استُغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها"(٣).

فسيبويه يربط بين التعجب والتفضيل مرات ثلاثة يصرح في إحداها بأن معناهما واحد، ووحدة المعنى هذه هي التي أكّد عليها سيبويه في الكتاب بقوله: "إنه حين يكون المعنى كالمعنى يجعلون الصيغة كالصيغة، في الاسم والفعل"(٤)، وفصّل ذلك بقوله: "... وقالوا: شاب يشيب، كما قالوا: شاخ يشيخ، وقالوا: أشيب، كقولهم: أشمط، فجاءوا بالاسم على بناء ما معناه كمعناه، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً في المعنى"(٥).

وهذه الوحدة التي قررها سيبويه قررها النحاة بشكل أكثر تفصيلا بعد عدة قرون(٦)، في مثل قول ابن يعيش: "وإنما جرى (هذا أفعل من هذا) بجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى، أما اللفظ فبناؤهما على أفعل، فكما لا يكون أفعل في التعجب مما زاد على الثلاثة، فكذلك لا يكون هذا في باب (أفعل من هذا) لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة"(٧) ، ويتابع القول حتى يعرض للمعنى في التعجب والتفضيل فيقول: "وأما المعنى فلأنه -أي التعجب- تفضيل كما أنه تفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أعلم زيدا كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت: زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسموّ عليه"(٨).

---

(١) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ٩٧/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٩٧/٤.

(٣) المصدر نفسه: ٩٩/٤.

(٤) الكتاب: ٢٤/١.

(٥) المصدر نفسه: ٢٤/١.

(٦) انظر مثلاً أبو علي الشلوبيني: التوطئة، تحقيق د.يوسف أحمد المطوع، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣،ص٢٤٦

(٧) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ): شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٩١/٦.

(٨) السابق: ٩١/٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وما هذا التفصيل إلاّ ما أجمله سيبويه عندما قال: إن ما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفْعِلْ به رجلاً) ولا (هو أفعل منه)، إذ عقب بقوله: "لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت: (ما أفعله) فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا"(١).

وهذه الوحدة هي التي جعلت السيوطي يعقد بابا واحدا لصوغ التعجب والتفضيل ويقول: "مسألة: تبنى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي...الخ"(٢) ثم يُتبع ذلك بعد الكلام عن الشروط بقوله: "وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجرياتهما مجرىً واحداً في أمور كثيرة"(٣)٤٥٨١٧٢

وهذه الوحدة ليست قياسا، بل هي تقرير لمساواة جعلت الصيغتين يُعقد لهما باب واحد، ولا ينفي هذا الفهم لفظة "قياسه" التي نجدها في أول باب التفضيل لدى بعض النحاة بقولهم: "وقياسه أن يُصاغ من ثلاثي...الخ" فليس في هذا إشارة إلى قياس شيء على شيء، بل هو محاولة تقعيد لأسس نحوية اعتمادا على درجة شيوعها في الاستعمال العربي.

وهذا ما دَفَع بمجمعَ اللغة العربية بالقاهرة إلى إصدار قراره القاضي بأنّ: "بين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ، أوجبت اشتراكهما في شروط الصوغ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر"(٤).

وإذا كان ما سيتم تناوله في هذا البحث هو أفعل التفضيل بمفهومه الاصطلاحي، فإنه من المناسب الإشارة في هذه العجالة إلى أن ثمة تفضيلا غير اصطلاحي ليس له ضوابط معينة، وإنما هو متروك لبراعة المتكلم ومقدرته البلاغية التي تمكّنه من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين في أمر، وزيادة أحدهما على الآخر في هذا الأمر، من غير استخدام للطريقة الاصطلاحية، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في الحديث الشريف:

---

(١) الكتاب: ٤/٩٧.

(٢) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠، ٥/٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٥/١٥٨.

(٤) بحوث ومحاضرات مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية المصري، بغداد، ١٩٦٥، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص ٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- "قال الله عز وجل: ﴿أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خطر على قلب بشر....﴾(١).

فهنا تفضيل لنعيم الجنة على كل نعيم رآه البشر أو تخيلوه.

- عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: "كنتُ في غزاة... فأصابني همٌّ لم يُصبني مثلهُ قط...."(٢).

فهنا تفضيل للهمّ الذي أصاب راويَ الحديث في تلك الغزوة على كل همٍّ سابق قد ألمّ به.

- "ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أَوْلَمَ على زينب، أولم بشاة"(٣).

فقد فَضَّل الحديثُ وليمة أم المؤمنين زينب على ولائم سائر نساء النبي الكريم.

وبشكل عام، فإن التفضيل أسلوب مخصوص في القول يتسم بفرادة تميزه عن سائر المشتقات، فهو أسلوب ينظر إلى النظم والعلاقة السياقية، ولا يكتفي بالنظر إلى اللفظة مفردة ومستقلة عن سياقها، وأحسب أنه لهذا السبب ذكره ابن مالك وأكثر النحاة بعد أساليب التعجب والمدح والذم والاختصاص، ولم يدرجوه ضمن المشتقات التي يُنظر إليها على أنها وحدات ذات طبيعة مستقلة ومتمايزة البناء والتركيب.

وربما يكون السبب في ذلك أن أفعل التفضيل مشتق شبيه بالجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع، فخالف في هذا الجانب المشتقات الأصيلة، واقترب من الجامد الذي لا تتغير صورته كصيغتي التعجب والمدح والذم.

---

(١) الحسين بن المبارك الزبيدي (ت ٨٩٣هـ): كتاب التحريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصر، (ب.ت)، ١٠٦/٢. هذا الكتاب هو اختصار لكتاب الجامع الصحيح للبخاري، بحذف أسانيد أحاديثه.

(٢) السابق: ١١٠/٢.

(٣) السابق: ١١٧/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعريفه وتسميته

عرَّفه أكثر النحاة القدامى بأنه اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره في أصل الفعل، تفضيلا كان (كأحسن) أو تنقيصاً (كأقبح)، على وزن أفعل ولو تقديراً(١).

وعرَّفه ابن كمال باشا بقوله: "اسم التفضيل اسم اشتق من فعل -أي حدث- لموصوف، قام به الفاعل أو وقع عليه، بزيادة على غيره في أصل ذلك"(٢).

ولم يبحث سيبويه هذا المشتق في باب منفصل، وإنما بحثه مع فعلي التعجب، ومن ثم فلم يورد تعريفا لاسم التفضيل، وكذلك الأمر بالنسبة للمبرد الذي بحثه تحت (مسائل أفعل مستقصاة) دون أن يحدّد له تعريفاً(٣).

وعرَّفه عباس حسن من المحدثين بأنه: "اسم مشتق على وزن أفعل، يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه"(٤).

ويزيد تعريف ابن كمال باشا عن التعريف العام الأول الإشارة إلى إمكانية صوغ أفعل التفضيل مما هو مبني للمعلوم أو للمجهول. وهو ما سندركه عند بحث واقع شروط الصياغة في كتب النحاة وعند التطبيق على القرآن والحديث والأمثال العربية.

أما تعريف عباس حسن فيتعامل بحذر مع مفهوم الاشتراك الذي يحمله أفعل التفضيل غالبا وليس دائماً، وهذا أمر سنلمسه عند تناول مشكلات اسم التفضيل اللغوية الدلالية في الفصل الرابع من هذا البحث، إذْ سنجد أفعل التفضيل غير مفيد للاشتراك مطلقاً، وقد نجده مفيداً للبعد أحياناً. ومن ثمَّ فهو التعريف الأدقّ والأقرب إلى الصحة والسداد.

---

(١) انظر مثلاً الخضري (ت ١٢٨٧ هـ): حاشية على شرح ابن عقيل الألفية ابن مالك، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠، ٤٦/٢.

(٢) ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ): أسرار النحو، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ١٩٨٠، ص ٢٢٧.

(٣) انظر المبرد(ت ٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، ٢٤٨/٣.

(٤) عباس حسن: النحو الوافي، ط٤، دار المعارف، مصر-القاهرة، ١٣٨٨هـ، ٣٩٥/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فإذا انتقلنا إلى تسمية هذا المشتق، ألفينا جملة تتناقلها كتب النحاة القدامى مفادها أن التعبير بـ (اسم التفضيل) أَوْلَى من التعبير بـ (أفعل التفضيل) ليشمل "خيراً" و"شرًّا" لأنهما ليسا على زنة أفعل، وأن الأَوْلَى منهما التعبير بـ (اسم الزيادة) ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل.وفي رأيي أن القول الأول يدفعه كون (أفعل) يشمل ما كان على هذا الوزن لفظاً أو تقديراً، و(خير) و(شر) من الثاني. أما القول الثاني فيدفعه أن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص.

هذا، ويُسمى الذي زادت الصفة المعنية فيه (مفضَّلاً)، والذي نقصت فيه (مفضَّلاً عليه)، وأكثر ما يكون موقع المفضَّل قبل اسم التفضيل، والمفضَّل عليه بعده.

وقد تحقق هذا التعريف المختار بحرفيته في القرآن، ومن الأمثلة على ذلك:

١- ﴿وإنّ أوهن البيوت لبيت العنكبوت﴾(١)

٢- ﴿وما تُخفي صدورهم أكبر﴾(٢)

٣- ﴿وما أمر الساعة إلاّ كلمح البصر أو هو أقرب﴾(٣)

٤- ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾(٤)

فثمة اشتراك بين طرفين أو أكثر في معاني (الوهن - الكبر - القرب - الولاية) وزيادة أحد الأطراف على الأخرى فيها، وقد عُبّر عن هذه الزيادة بلفظ على وزن أفعل (أوهن-أكبر-أقرب-أولى).

كما استعملت صيغة أفعل التفضيل للدلالة على الزيادة في القبح، كقوله تعالى: ﴿إنهم كانوا هم أظلم وأطغى﴾(٥)، وكقوله سبحانه: ﴿أولئك شرٌّ مكاناً وأضلُّ عن سواء السبيل﴾(٦)، فالزيادة في الآيتين في الظلم والطغيان والضلال، وهي معانٍ قبيحة وسيئة، واستعمال أفعل التفضيل في ذلك قليل في القرآن، ولكنه وارد على أي حال.

ولا يُقال: إن التعريف فيه قصور لمجيء بعض هذه الصيغ محذوف الهمزة مثل الكلمات "خير وشرّ وحَبّ"(٧) التي حُذفت همزاتها تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما قال النحاة.

---

(١) قرآن كريم: ٤١/٢٩.
(٢) قرآن كريم: ١١٨/٣.
(٣) قرآن كريم: ٧٧/١٦.
(٤) قرآن كريم: ٦/٣٣.
(٥) قرآن كريم: ٥٢/٥٣.
(٦) قرآن كريم: ٦٠/٥.
(٧) سيتمُّ تناولها بشكل مفصَّل في الفصل الرابع من هذا البحث بإذن الله.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهذه الكلمات كلها يشملها التعريف؛ لأنها على وزن أفعل تقديرا.

وقد استُعملت (خير) و(شرّ) مرادا بهما التفضيل في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وإنْ تخفوها وتُؤتوها الفقراء فهو خير لكم﴾(١) أي أخْيَرُ، وقوله تعالى: ﴿قل هل أنبئكم بشرٍّ من ذلك﴾(٢) أي: أشَرّ.

شروط صياغته

نصّ النحاة على جملة شروط لابدّ من توافرها في اسم التفضيل، هي(٣):

١- أن يكون للكلمة المراد التفضيل منها فعل، فلا يصاغ اسم التفضيل من (يد) مثلاً.

٢- أن يكون هذا الفعل ثلاثياً، لا زائداً على ثلاثة أحرف، كدحرج واستخرج.

٣- أن يكون الفعل تاماً، لا ناقصاً مثل كان وأخواتها.

٤- أن يكون الفعل متصرفاً، لا جامداً مثل: نعم وبئس وليس.

٥- أن يكون الفعل مثبتاً، لا منفيًّا مثل: ما عاج بالدواء، وما ضرب.

٦- أن يكون الفعل مبنيًّا للمعلوم، لا للمجهول مثل: ضُرب، وجُنَّ.

٧- أن يكون الفعل قابلا للتفاوت، لا مفتقراً لقابلية المفاضلة، كمات وفني.

٨- أن لا يكون الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، فلا يكون الوصف منه دالاً على لون أو عيب أو حلية أو شيء فطري، نحو: حَمِر وعَوِر وشَهِل.

ومن الأمثلة القرآنية التي تحققت فيها شروط التفضيل الثمانية:

١- ﴿والفتنة أشدّ من القتل﴾(٤)

٢- ﴿أولئك أعظم درجة عند الله من الذين أنفقوا مِن بَعْدُ﴾(٥)

٣- ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعزّ نفراً﴾(٦)

٤- ﴿إنْ ترني أنا أقلَّ منك مالاً وولداً﴾(٧)

---

(١) قرآن كريم: ٢/٢٧١.
(٢) قرآن كريم: ٥/٦٠.
(٣) انظر مثلاً ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٤، ١٩٦٤، ٢/١٧٤-١٧٥.
(٤) قرآن كريم: ٢/١٩١.
(٥) قرآن كريم: ٥٧/١٠.
(٦) قرآن كريم: ١٨/٣٥.
(٧) قرآن كريم: ١٨/٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾(١)

إذ إن أسماء التفضيل (أشدّ - أعظم - أكثر - أعزّ - أقلّ - أكبر) قد اشتقت من الأفعال (شدّ - عظم - كثر - عزّ - قلّ - كبر) وهي ثلاثية تامة متصرفة، مثبتة، مبنية للمعلوم، قابلة للتفاوت، ليس الوصف منها على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء.

ويضيف سيبويه إلى شروط صوغ اسم التفضيل شرطين آخرين هما:

١- ألاّ تكون الصفة التي يُفضَّل منها دالة على المبالغة كمِفعال وفَعول؛ لأن هذه الصفات معناها التفضيل والمبالغة كأفعل التفضيل. وقد كان من أبرز من تابعه في هذا الشرط ابن السراج(٢).

٢- ألاّ يُستغنى عن الصياغة من الفعل بصيغة أخرى مسموعة، فلا يصح: هو أجوب منه، لأنهم استغنوا عنها بقولهم: هو أجود منه جواباً، كما لا يُقال في (قال يقيل من النوم): هو أقْيَلُ منه، فقد استغنوا عنها بقولهم: هو أكثر منه قائلة.

وتابعه ابن السراج كذلك في هذا الشرط(٣).

فأما الشرط الأول الذي أضافه سيبويه ومن وافقه فلا داعي له، فثمة فرق ملموس بين صيغة المبالغة ودلالتها من جهة واسم التفضيل ودلالته من جهة أخرى، فالمبالغة تفيد كثرة اتصاف الشخص بصفة ما دون مقارنة ما لديه من هذه الصفة بما لدى الآخرين، فكلمة (قرّاء) مثلاً تفيد أن موصوفها كثير القراءة ولكنها لاتبين حجم قراءاته قياسا إلى قراءات الآخرين على نحو محدد. أما التفضيل فيقارن ما لدى الشخص من مقدار الصفة بما لدى الآخرين منها، فكلمة (أَقْرَأ من) تفيد أن الموصوف أكثر قراءة من شخص آخر هو مجرور (من).

وبالنسبة للشرط الثاني الذي أضافه سيبويه ومن جرى مجراه فلا يُعدُّ شرطا مقبولا؛ لأنه يتطلب منّا أن نُضني أنفسنا في البحث والتنقيب عن الصيغ المسموعة في التفضيل والتي استغنوا بها عن الصيغ القياسية، وهذا تكليف لا يطاق، ولا يمكن تحقيقه، وفيه تحويل للقياس عن معناه السديد.

---

(١) قرآن كريم: ٢/٢١٧.

(٢) انظر الكتاب: ٤/٩٨. ابن السراج(محمد بن السري، ت ٣١٦هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧، ٣/١٥٢.

(٣) انظر الكتاب: ٤/٩٩. الأصول: ٣/١٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واقتصر الزمخشري من شروط صياغة اسم التفضيل على أربعة هي: أن يصاغ من ثلاثي، غير مزيد فيه، مما ليس بلون ولا عيب، وشرط رابع يُفهم ضمناً هو أن يكون فعلاً(١).

فإذا انتقلنا إلى تعليلات النحويين لوضعهم هذه الشروط، لم نجد لديهم تعليلا لاشتراط كون المصوغ منه أفعل التفضيل فعلاً، سوى القول: "إن الأوصاف المذكورة في سائر الشروط لا تكون إلاّ للفعل"(٢). فالمعوَّل في إمكانية تصريف هذه الصيغة على أن تكون فعلاً.

غير أنه ما يردّ هذا الشرط اشتقاق القرآن مما ليس له فعل، ومن ذلك:

- ﴿قال: أنتم شرٌّ مكاناً﴾(٣)
- ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب من بعدما أهلكنا القرون الأولى﴾(٤)
- ﴿إنَّ أول بيت وُضع للناس للذي ببكة مباركاً﴾(٥)

فأسماء التفضيل (شرّ، الأُوْلى، أوّل) لم يُستعمل منها أفعال(٦).

أما الآيات التي فُضِّل فيها من (خير) التي يكاد يجمع النحاة(٧) على أنه لا فعل لها- فإنني لا أشير إلى أيٍّ منها، إذْ قد أثبتَ ابن منظور لها فعلاً حيث قال:

"تقول: خِرْتَ يا رجل، وأنت خائر، وخار الله لك، قال الشاعر:

فما كنانة في خير بخائرة وما كنانة في شر بأشرار"(٨).

فخائرةٌ في البيت السابق اسم فاعل مشتق من فعل هو (خارَ)، فهذا دليل على وجود فعل للخير.

---

(١) انظر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): المفصّل في علم اللغة، قدّم له وراجعه الدكتور محمد عز الدين السعيدي، ط١، ١٩٩٠، ص ٢٧٧.

(٢) الصبان (ت ١٢٠٦هـ): حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ٢١/٣. وانظر حاشية الخضري: ٤٠/٢.

(٣) قرآن كريم: ٧٧/١٢.

(٤) قرآن كريم: ٤٣/٢٨.

(٥) قرآن كريم: ٩٦/٣.

(٦) انظر مثلاً ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣، ص ٤٨٤. حاشية الخضري: ٤٦/٢. حاشية الصبان: ٤٣/٣.

(٧) انظر مثلاً الأزهري (ت ٩٠٥هـ): التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٢٥هـ، ١٠١/٢.

(٨) لسان العرب، مادة (خير).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما اشتقته العرب من اسم جامد قولها: أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين [مشتق من الحنك، وهو ما تحت الذقن]، "كأنهم قالوا: حَنِك"(١). وقد سوّغه ابن يعيش؛ لأن المراد بقولهم: أحنك الشاتين -في نظره- أكثرهما أكلاً، فكأنهم قالوا: آكَل الشاتين، فالمراد حركة الحنك لا عَظْمُه، عاملوه معاملة ما هو في معناه(٢).

وقالوا: (ما أذرع المرأة) أي: ما أخفَّ يدها في الغزل، صاغوه من قولهم: امرأة ذراع. ومثله (ما أجدره بكذا) من "جدير"(٣).

وقالوا: (آبَل الناس كلهم) من "الإبل"، فكأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلاً هو: أَبِل يَأْبَل(٤)، وفي أمثالهم: (آبَل من حنيف الحناتم) يرى ابن يعيش أن المراد به المهارة في رعي الإبل والعلم بذلك(٥).

ويجيز ابن يعيش أن يُقال: (أحمر من هذا) إنْ أردت معنى البلادة، فهو بذلك مشتق من اسم جامد هو "حمار"(٦).

وفي أمثالهم: أَفْلَس من ابن المُذَلَّق(٧)، فهو مشتق من الاسم الجامد "فَلْس". و(هو أَقْمَن به): أي أحقّ، مشتق من الاسم الجامد "قَمِن بكذا"(٨). و(ألصّ من شِظاظ) مشتق من الاسم الجامد "لِصّ"(٩). و(أَتْيَس من تيوس تُويت) و(أتيس من تيوس البياع)(١٠). ومما

---

(١) انظر الكتاب: ٤/١٠٠. (٢) انظر شرح المفصل: ٦/٩٤.

(٣) ابن هشام (ت ٧٦١هـ): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٦، ٢/٢٨٠-٢٨١.

(٤) انظر الكتاب: ٤/١٠٠. (٥) انظر شرح المفصل: ٦/٩٤.

(٦) انظر السابق: ٦/٩٢. (٧) المفصل: ٢٧٨.

(٨) الأشموني (ت ٩٠٠هـ): شرح ألفية ابن مالك المسمَّى (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥، ٢/٢٨٤.

(٩) السابق: ٢/٢٨٤. ولكنَّ الأشموني ينقل عن ابن القطّاع قوله بوجود فعل للاسم "لصّ" هو الفعل "لَصَصَ" بمعنى استتر. وينقل قولاً لآخر لا يسمّيه يورد للفعل "لَصَصَ" معنى الأخذ بخفية. ولا أحسب أن هذا كافٍ لإثبات استعمال فعل من كلمة "لصّ".

(١٠) الميداني (ت٥١٨هـ): مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧، ١/٢٦٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سُمع عن العرب قولهم: (ما في البادية أنوأ منه)، أي: أعلم بالأنواء(١) ومما أجازه ابن مالك مخالفاً به غيره: (هو أحسن شنباً)، بالتفضيل غير المباشر من "شَنَب"(٢).ومما قالته العرب - رغم تخطئة ابن هشام له-: (ما أجلفه) مِن "جِلْف" وهو ليس بفعل(٣).

ومما اشتق من اسم جامد: (أَعْيَن) بمعنى: أشدّ إصابة بعينه. و(أَمْوَه) أو (أَمْيَه) بمعنى أكثر ماءً. و(أَشْجَر) بمعنى: أكثر شجراً. و(أَرْجَل) بمعنى أشد رجولة. و(أَنْسَب) بمعنى: أرقّ نسيباً(٤).

وفيما يتعلق بمنع جمهور النحاة التفضيل من الفعل الذي له صفة دالة على لون أو خِلْقة ملازمة فإن النحاة البصريين يتخذون موقفاً أكثر تشدداً من نحاة الكوفة حيال هذا الأمر.

فسيبويه -رأس المدرسة البصرية- يعلل ذلك أنه صار بمنزلة الاسم الذي لا يفضَّل منه كاليد والرِّجل، فلا يُقال: هو أيدا منه، ولا أرجل منه، وهذا ما ذهب إليه الخليل(٥)، وابن جني أيضاً(٦).

أمَّا ما كان فيه أفعل التفضيل صفة غير ملازمة، أي كانت تدل على عيب معنوي داخلي، فيجيز سيبويه التفضيل منها مباشرة، كقولهم في الأحمق: هو أحمق منه، وفي الأرعن: هو أرعن منه، وفي الأنوك: هو أَنْوَك منه، وفي الألدّ: هو ألدّ منه؛ لأن هذا عند العرب من نقصان العقل والمعرفة وليس بلون ولا خِلْقة في الجسد(٧).

ولكن منعْ التفضيل من الفعل الذي له صفة دالة على لون أو خِلْقة ملازمة يعارضه ما قالته العرب من قبيل: هو أطول منه، أو أقصر منه، رغم أن

---

(١) د. بدير متولي حميد: لغة الإعراب، دار المعرفة، القاهرة، تاريخ الطبع مجهول، ص ١٦٦.

(٢) انظر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧، ص ٧٥٧.

(٣) انظر ابن هشام: شرح شذور الذهب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٤١٨. والحق أن بعض أهل اللغة قد أثبت له فعلاً، قال المجد في القاموس: "الجلف الرجل الجافي، وقد جَلِفَ كفَرِح جَلَفاً وجَلافة" وعلى هذا يكون قولهم: (ما أجلفه) بمعنى ما أجفاه، فلا شذوذ عليه، انظر حاشية الخضري: ٢/٤٠.

(٤) رفائيل نخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ط٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٤، ص(٧٤-٧٥).

(٥) انظر الكتاب: ٤/٩٨.

(٦) انظر ابن جني (ت ٣٩٢هـ): كتاب اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢، ص (١٣٨-١٣٩).

(٧) انظر الكتاب: ٤/٩٧-٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطول والقِصَر مثلاً من الخِلق الثابتة. ومما جاء أيضاً في أمثالهم: "(أحول من أبي قلمون) و(أحول من ذئب) و(أحول من أبي براقش)"(١)، والحَوَل من الخِلَق الملازمة. وكقول العرب: "هو أسود من حنك الغراب"(٢)، وقول المصطفى عليه السلام في وصف ماء الحوض: "ماؤه أبيض من اللبن..."(٣)، وقول الراجز:

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض(٤)

وقول طرفة: إذا الرجال شَتَوا واشتدَّ أكلهم فأنت أبيضهم سربالَ طباخ(٥)

وقول المتنبي: ابْعِدْ بَعِدْتَ بياضا لا سواد له لأنتَ أَسْوَدُ في عيني من الظُّلَمِ(٦)

أمّا ابن الحاجب فيورد ثلاثة تعليلات لمنع التفضيل من الألوان والعيوب(٧):

١- لأن أفعالها في الأصل زائدة على ثلاثة، أي تأتي على وزن افعلَّ وافعالَّ.

٢- لأن اللون والعيب خِلَق ثابتة عادة.

٣- لأنه صيغ منها أفعل لغير التفضيل، فكره العرب أن يصوغوا منهما أفعل التفضيل، فيقع اللبس بين الصفة المشبهة وأفعل التفضيل. فلذلك فرّقوا بينهما في الجمع السالم وجمع التكسير، فجمعوا كل واحد بجمع لم يُجمع عليه الآخَر.

ويؤيد ابن الحاجب الرأي الثالث؛ لأن العرب -في رأيه- فضّلوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل، فقالوا: زيد أجهل من عمرو.

فأمّا الرأي الثاني فقد رددتُه آنفاً.

---

(١) مجمع الأمثال: ٤٠٤/١.

(٢) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى/مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٨٢، ١١٢٥/٢.

(٣) التجريد الصريح: ١٤٢/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية: ١١٢٥/٢.

(٥) شرح المفصل: ٩٣/٦.

(٦) الرضيّ (ت٦٨٦هـ): شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، لا مكان نشر، ١٩٧٨.

(٧) انظر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم د. موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ٦٥٣/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأول مردود؛ لأن العرب قالت: خَضِر الزرعُ، وزرِقتْ عينه، وسَوِد الشيء، وبَيِض هو فلاناً بمعنى غلبه في البياض، وعَرَج الرجل، وعَوِر، وعَمِي، وحَوِلتْ عينه...الخ، فاستَعملتْ أفعال الألوان والعيوب الحسية الظاهرة مما جاء على غير افعلَّ وافعالَّ(١).

والرأي الثالث في نظري مردود أيضاً، فقد أورد أشد النحويين تشدّداً في شروط صوغ اسم التفضيل أنه يفضَّل من الأحمق والأرعن مثلاً، رغم أنهما استُعملا لغير التفضيل، أي صفتين مشبهتين. كما جاء في الكتاب العزيز: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرى أعمى وأضلّ سبيلاً﴾(٢)، فإذا كانت (أعمى) الأولى صفة من العمى، فالثانية تفضيل، أي أشدّ عمىً، بدلالة المعطوف وهو (أضلّ سبيلا)، والتفضيل هنا شيء يقتضيه الجزاء والعقاب. ولا يعكر على هذا الفهم قول بعضهم: "إنه من عمى القلب"(٣)؛ لأن عمى القلب يأتي الوصف منه على أفعل ومؤنثه فعلاء. وقد جاء في الحديث الشريف: (....واستوصوا بالنساء خيراً، فإنهن خُلقن من ضلع، وإنَّ أعوج شيء في الضلع أعلاه...)(٤). ومما أورده النحاة في كتبهم قول العرب: "فلان أحمق من فلان، وأرعن منه، وأهوج، وأخرق، وأعجم، وأنوك"(٥). وجاء في أمثالهم: "أحمق من هَبَنّقة"(٦) و"(أحمق من حمامة) و(أحمق من جهيزة) و(أحمق من ضأن ثمانين)"(٧) و"أحمق من عجل"(٨) و"أخرق من حمامة"(٩) و"أشعث من وتد"(١٠) و "أبلد من سلحفاة"(١١).

ويخطّىء الرضيُّ ابن الحاجب في منعه التفضيل المباشر من الألوان والعيوب كلها، ويرى أن يُفرَّق بين الظاهر منها والباطن، فالرضيُّ يمنع التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة، ويجيزه من الألوان والعيوب الباطنة(١٢). ويعلّل منع التفضيل المباشر من الألوان الظاهرة بسببين(١٣):

---

(١) انظر لسان العرب، المواد (خَضِر، زَرِق، سَوِد، بَيِض، عَرَج، عَوِر، عَمِيَ، حَوِل...).

(٢) قرآن كريم: ٧٢/١٧. (٣) المقتضب: ١٨٢/٤.

(٤) التجريد الصريح: ١١٧/٢-١١٨. (٥) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٠/٣.

(٦) المفصّل: ٢٧٨. أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ): كتاب أفعل، تقديم وتحقيق محمد الفاضل ابن عاشور، مؤسسات -ع- بن عبد الله، تونس، ص ٦٠. (٧) كتاب أفعل: ٦٢.

(٨) السابق: ٦٠. (٩) مجمع الأمثال: ٤٥٠/١.

(١٠) كتاب أفعل: ٨٨. (١١) مجمع الأمثال: ٢٠٩/١.

(١٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٤٩/٣-٤٥٠.

(١٣) انظر السابق: ٤٤٩/٣-٤٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- إمكانية اللبس بين اسم التفضيل والصفة المشبهة، رغم أنه يَدفع هذا الوهم -كما يُفهم من كلامه- بمؤنث كل منهما، فالصفة المشبهة التي على وزن أفعل مؤنثها فعلاء أما التفضيل فمؤنثه فُعْلَى. فإذا لم يكن ثمة قرينة تزيل اللبس بينهما، فإن الرضيّ يرى أن تُقدَّم الصفة المشبهة على أفعل التفضيل، "لأن ما يدل على مطلق ثبوت الصفة مقدَّم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة"(١).

وإضافة إلى ما ذكره الرضي في دفع وهم الالتباس، أنبه إلى إمكانية دفع هذا الوهم بالقرائن ومنها (مِن) الداخلة على المفضَّل عليه في مثل: هذا الزرع أخضر من ذاك(٢). والأمر نفسه ينطبق على النوعين الآخرين من أنواع أفعل التفضيل وهما المقرون بألـ والمضاف اللذان يقلّ فيهما احتمال اللبس، وهو على قلّته مما يمكن دفعه بالقرينة السياقية "ذلك أن الكلمة في حالة عزلتها وتفرّدها تكون محتملة المعنى، فإذا وُضعت في سياق ما أفادت معنىً واحداً معيناً، وينطبق هذا على الصيغة في الصرف"(٣).

٢- كونها في الأصل زائدة على ثلاثة أحرف. وهو ما ليس مطرداً.

ويعلل الرضي منع التفضيل المباشر من العيوب الظاهرة بثلاث علل(٤):

أ- إمكانية اللبس بين اسم التفضيل والصفة المشبهة.

ب- ارتدادها إلى أصل غير ثلاثي، كاحْولَّ واعْوَرَّ، فهما في نظر الرضي أكثر استعمالاً من: حَوِل وعَوِر.

جـ- عدم قابليتها للتفاوت، كالعمى مثلاً.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤٤٩/٣.

(٢) انظر مثلاً محمد خليفة التونسي: أضواء على لغتنا السمحة، "أفعل صيغة للتعجب وللتفضيل أيضاً"، الكتاب التاسع لمجلة العربي، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٦١-١٦٢.

(٣) د. مصطفى النحاس: مدخل إلى دراسة الصرف العربي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨١،ص١٩.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٠/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والعاملان الأوّلان سبق ردهما. ولا أدري بالنسبة للعامل الثاني إذا كان يتعين على المرء - للتثبت من أصل أفعال العيوب الظاهرة المراد التفضيل منها- الرجوع إلى كل مظان استعمال هذه الأفعال للوقوف على الأصل الأكثر استعمالا إنْ كان ثلاثياً أو غير ثلاثي، ومن ثَمَّ التفضيل منها بحسب كلٍّ؟

أما العامل الثالث فأدفعه بما كشف عنه العلم الحديث من تفاوت درجات العاهة الواحدة، كعاهة العمى التي منها عمى الألوان، وعمى الضوء....إلخ.

هذا فيما يتعلق برأي نحاة البصرة في التفضيل من الألوان والعيوب وما شابه ذلك.

أما الكوفيون فإنهم يجيزون صوغ أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض لأنهما أصلا الألوان، واستدلوا على ذلك بقول الراجز: (أبيض من أخت بني إباض) وقول المتنبي السابق: "لأنت أسود في عيني من الظلم"(١). وهما عند البصريين من الشاذ.

ويدافع العكبري عن رأي الكوفيين في التفضيل المباشر من البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان، محتجاً بالنقل والقياس. فأما النقل فيستشهد بقول طرفة: "إذا الرجال شتوا...". وأما القياس فلكون الأسود والأبيض أصلي الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان(٢).

وقد اختار ابن الحاج في هذه المسألة مذهب الكوفيين، ولم يقتصر على مورد السماع فيهما، بل أجاز أن يقال: ما أبيض زيداً، وما أسود فلاناً، في الكلام والشعر(٣).

وردّ أبو حيان الأندلسي تعليل الكوفيين بأن العلة التي لأجلها امتنع التفضيل من سائر الألوان -عدا الأسود والأبيض-، وهي كونها تُشبه الخِلق الثابتة، هي في السواد والبياض أرسخ لكونهما أصلين، ويقترح أن تكون العلة في التفضيل المباشر من السواد والبياض أن الأصول يجوز فيها وجوه من الخروج على القياس المطرد مما لا يجوز في غيرها، واستدل على ذلك بجواز أن يلي (إنْ) الشرطية اسم بحيث يكون الفعل الماضي مقدَّراً قبله، كما في قوله تعالى:

---

(١) الإنصاف: ١/١٤٩-١٥١، المسألة (١٦).

(٢) انظر العكبري (ت٣٨٢هـ): ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان/ تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٦.

(٣) انظر د. حسن موسى الشاعر: ابن الحاج النحوي، ط١،دار القلم، دمشق، ١٩٨٦، ص ٨٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾(١) ولا يجوز ذلك في غيرها من أدوات الشرط -في رأيه- إلاّ ضرورة؛ لأنها أصل هذه الأدوات(٢).

وعدّ ابن الأنباري الأبيات ضرورة، أو (أبيض) و(أسود) فيها أفعل الذي مؤنثه فعلاء، أي صفة مشبهة لا أفعل تفضيل(٣).

ويبدو أن ابن الأنباري تجاهل وجود (مِن) الجارة للمفضول بعد (أفعل)، وهي لا تصاحب أفعل الذي مؤنثه فعلاء. وأما (أبيضهم) في بيت طرفة فمما يؤكد أنه اسم تفضيل، مجيءُ التمييز بعده وهو (سربالَ طباخ)، وكثيراً ما يعقب أفعلَ التفضيل تمييزٌ، فلو كانت (أبيضهم) هنا صفة مشبهة لقال الشاعر: فأنت أبيض، أو أبيضُ السربال.

وقد أجاز ابن مالك عند إيراده الحديث الصحيح في وصف ماء الحوض "أبيض من اللبن" أن يكون (أبيض) في الحديث اسم تفضيل مصوغاً من قولهم: "باض الشيءُ الشيءَ بَيوضاً". بمعنى فاقه في البياض، فالمعنى على هذا أن تفوّق هذا الماء على غيره من الأشياء البيضاء أكثر من تفوقها على بعضها بعضاً، وبذلك يكون (أبيض) هنا أبلغ من (أشد بياضاً)(٤).

ومن قول ابن مالك يتبين أن احتجاجهم بكون أفعال الألوان تأتي على (افعلّ) و(افعالّ) لا يطّرد، ومن ثم جاز لنا أن نقول: (أبيض) في التفضيل كما جاز لنا ذلك في سائر الألوان وكذا العاهات؛ لحاجتنا الماسّة إلى التعبير الدقيق عن التفاوت في درجات الألوان والعاهات كلها.

وقد صرّح بعض أئمة الكوفيين كالكسائي وهشام الضرير وغيرهما برأي حسن يوافق ما سبق، هو صحة التعجب المباشر -والتعجب كالتفضيل- مما يدل على الألوان والعاهات، ووافقهم الأخفش من البصريين في العاهات دون الألوان(٥).

من كل ما سبق يتبين لنا أن تعليلات النحويين لمنع التفضيل من الفعل الذي يأتي الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، سواء أكان دالاً على عيب أو حلية أو لون، ظاهراً كان أو باطناً - كلّها تعليلات فيها نظر، وبعضها مما دفعه النحاة أنفسهم.

---

(١) قرآن كريم: ٦/٩.

(٢) انظر أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٠.

(٣) انظر الإنصاف: ١٥٢/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١١٢٥/٢-١١٢٦.

(٥) انظر الإنصاف: ١٤٩/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فإذا انتقلنا إلى بحث شرط النحاة في أن يكون الفعل المراد صوغ اسم التفضيل منه ثلاثياً، وجدناهم يسوّغون ذلك بالاضطرار إلى إسقاط بعض الحروف من الفعل غير الثلاثي مما يؤدي إلى ضياع المعنى المشتق منه وفواته على القارىء أو السامع، فإن اشتققنا أفعل التفضيل من الفعل "استخرج" مثلاً، فقلنا: هو "أَخْرَج"، لم يُعْلَم إذا كان قصدنا أن نعبر عن كثرة خروجه أو كثرة استخراجه(١).

فإذا كان الفعل قبل التفضيل منه رباعياً على وزن أفعل، فقد اختلف النحويون فيه على أقوال ثلاثة:

أ- **أما القول الأول:** فنسبه الرضيّ والأزهري إلى سيبويه والمحققين من أصحابه وهو الجواز مطلقاً من (أَفْعَل)، بل وقياسيته؛ لورود السماع به كثيراً، ولقلة التغيير الذي نضطر إلى اللجوء إليه بحذف الهمزة من (أَفْعَل-يُفْعِل) ووضع همزة (أفعل) التفضيل بدلها(٢). وهو عند غير سيبويه سماعي رغم كثرته.

ويؤكد ابن مالك أن أفعل التفضيل إذا صيغ من فعل على وزن (أَفْعَل) كـ (أعطى) لم يُعدَّ شاذاً(٣).

والحق أنني لم أعثر على رأي لسيبويه بهذا الصدد، بل إنّ جميع الأمثلة التي ذكرها كانت من الثلاثي باستثناء (أَجْوَب) و(أَبْغَض).

ومن الأمثلة على الاشتقاق من الفعل الذي على وزن (أَفْعَل): (هو أعطاهم للدينار والدرهم) و(أولاهم للمعروف) و(أنت أكرم لي من زيد) و(المكان أقفر من غيره) والمثل السائر (أفلس من ابن المذلّق)(٤)، ومن أمثالهم: "(أسرع من لَحْسَة الكلبِ أنْفَه) و(أسرع من السهم المُرْسَل) و(أسرع من البرق) و(أسرع من تَلَمُّظ الوَرَل)(٥)" و(أخلف من

---

(١) انظر مثلاً ابن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق الدكتور موسى بنّاي علوان العليلي، النجف، ١٩٨٠، ص ٣٣١.

(٢) انظر مثلاً: التصريح على التوضيح: ٩١/٢.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية: ١١٢٣/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٣.

(٥) كتاب أفعل: ٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عُرقوب)(١) و"(ألحّ من كلب) و(ألحّ من الذباب) و(ألحّ من الخنفساء) و(ألحّ من الحمىّ)"(٢) و"أدلج من قنفذ"(٣) و"أقفر من أبرق العزّاف"(٤) و"أخطأ من فراشة"(٥) و"أخطأ من ذباب"(٦) و"(هو أشْبَه به من الغراب بالغراب) و(هو أشْبَه به من الماء بالماء)"(٧).

وفي الحديث الشريف: (فهو لما سواها أضيع)(٨) و(... ما رأيتُ من ناقصات عقل ودين أذهبَ للبّ الرجل من إحداكُنّ...)(٩)، و(هذا أعجب الأمرين إليّ)(١٠) و(....ثم يتخيَّر من الدعاء أعجبه إليه فيدعو)(١١) من الفعل (أُعجب) وحديث (غيرُ الدجال أَخْوَفَني عليكم) فقد خرَّجه ابن مالك(١٢) -في أحد تخريجاته المقبولة- على أن "أَخْوَف" من "أخاف" بمعنى: خوَّف، وعلى هذا يكون معنى الحديث الشريف: غير الدّجّال أشدّ موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل اسم التفضيل بالياء المقرونة بنون الوقاية.

ومن أقوالهم: "ما أظلم الليل"(١٣) و"هو أَمْتَع"(١٤)، و"هو أجدى من غيره"(١٥) مشتق من الفعل (أَجْدَى) بمعنى: نال الجدوى أو أعطى غيره الجدوى.

واشتق القرآن من الثلاثي المزيد فيه أفعل تفضيل بالطريقة المباشرة، نحو:

- ﴿أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾ (١٢/١٨).

---

(١) مجمع الأمثال: ٤٤٧/١.
(٢) مجمع الأمثال: ٢٢٠/٣.
(٣) كتاب أفعل: ٩٣.
(٤) مجمع الأمثال: ٥٣٧/٢.
(٥) السابق: ٤٥٨/١.
(٦) كتاب أفعل: ٨٨.
(٧) السابق: ٩١.
(٨) شرح الكافية الشافية: ١١٢٤/٢.
(٩) التجريد الصريح: ٣١/١.
(١٠) العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩، ص ٣٦٢. استخرج العكبري أحاديثه من كتاب (جامع المسانيد) لأبي الفرج بن الجوزي.
(١١) التجريد الصريح: ٦٦/١.
(١٢) انظر هذا التخريج وغيره لدى السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق أ.د.عبد العال سالم مكرّم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ١٦/٧-٢٠.
(١٣) أوضح المسالك: ٢٨١/٢.
(١٤) شرح المفصل: ٩٢/٦.
(١٥) الحسن الاستراباذي: الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٨٣، ص٢٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فكلمة (أحصى) اسم تفضيل من الفعل "أحصى"(١).

- ﴿ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله﴾(٢)
- ﴿إذْ قالوا: ليوسف وأخوه أحبّ إلى أبينا منّا﴾(٣)
- ﴿قال: ربّ السجنُ أحبُّ إليّ مما يدعونني إليه﴾(٤)
- ﴿ولعذاب الآخرة أخزى﴾(٥)

فالكلمات (أحبّ-أخزى) أسماء تفضيل مشتقة من الأفعال المزيدة (أحَبَّ-أخزى)، وقد صيغ التفضيل منها بالطريقة المباشرة.

أما صيغتا (أقسط) و(أقوم) في قوله تعالى: ﴿ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة﴾ فقد عدهما النحاة خارجتين عن القياس لأنهما مأخوذتان من (أقسط) و(أقام)، إلاّ سيبويه ومن جرى مجراه كما ذُكر آنفاً وابن عصفور أيضاً كما سيأتي.

وبالبحث وجدتُ أنه في الإمكان عدّ (أقسط) مشتقة من "قسط" الذي يجيء بمعنى (عدل وجار) فهو ضد، كما نقل ذلك ابن السّكيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة، وأما (أقوم) فيمكن أخذها من "قام" الثلاثي بمعنى (اعتدل)(٦).

---

(١) ويجوز أن تكون فعلاً ماضياً. الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦، ٢/٧٠٥-٧٠٦. أبو حيان الأندلسي: التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣، ٦/١٠٤. العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٧٦، ٢/٥٢. وقد طبع كتاب العكبري هذا في إحدى طبعاته السابقة باسم "إملاء ما منَّ به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن" ولم يذكر أيٌّ من الكتب التي ترجمت للعكبري هذا الاسم، والظاهر أن بعض من طبعوا الكتاب رأوا المؤلف في آخر الكتاب يقول: "هذا آخر ما تيسر من إملاء ما مَنَّ به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن" فسمّوه بهذا الاسم لعدم عثورهم على الصفحة الأولى من المخطوط التي تحمل اسمه. ولكن من المخطوطات ما أسمت هذا الكتاب (إعراب القرآن) كالسيوطي في البغية.

(٢) قرآن كريم: ٩/٢٤.

(٣) قرآن كريم: ١٢/٨.

(٤) قرآن كريم: ١٢/٣٣.

(٥) قرآن كريم: ٤١/١٦.

(٦) انظر البحر: ٢/٣٥١. الكشاف: ١/٣٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلتمس أبو حيان وجهاً آخر لقياسية (أقسط) في القرآن، إذ يجعلها مشتقة من (أقسط) لا على أنها تفضيل ولكن على أنها صيغة نسب، أي ذو قِسْط(١). ويرى أيضاً في (أقوم) ذات الرأي، إذ يجيز عدَّها صيغة نسب، أي ذو قوامة، فهي من (قويم)(٢)، وبهذين التخريجين تغدو الصيغتان (أقسط) و(أقوم) لا شذوذ فيهما.

ب-والقول الثاني: قول المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي وابن خروف ومن وافقهم بمنع ذلك؛ خوف الالتباس بالمجرد من الثلاثي، بالإضافة إلى هدم البِنْية وحذف زوائدها دون ضرورة(٣).

جـ-والقول الثالث: يُنسب إلى ابن عصفور وآخرين(٤) وهو التفصيل بين أن تكون الهمزة التي في الفعل المصوغ منه للتفضيل: للنقل والتعدية فيمتنع صوغ اسم التفضيل مباشرة منه، أو لغير النقل والتعدية فيجوز صوغ اسم التفضيل مباشرة منه نحو "هذه الليلة أظلم من غيرها" و"هو أقسط منك".

ونفى ابن الحاج(٥) والشاطبي(٦) أن يكون ثمة أحد أو نحوي صرّح بمثل هذه التفرقة.

ويجيز أبو الحسن الأخفش والمبرد التفضيل المباشر من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلّت أو كثرت، كاستفعل وافتعل وانفعل(٧).

ومما يؤيد رأي الأخفش قوله تعالى: ﴿وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكّى﴾(٨)، وقوله أيضاً: ﴿إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾(٩)، وقول العرب: "ما أتقاه"(١٠) فهذه كلها

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣٥١/٢.

(٢) انظر السابق: ٣٥١/٢.

(٣) انظر التصريح: ٩١/٢.

(٤) انظر المفصل: ٢٣٥ وما بعدها.

(٥) انظر ابن الحاج النحوي: ٨٥.

(٦) انظر التصريح: ٩١/٢.

(٧) انظر شرح المفصل: ٩٢/٦. علي عبد الحفيظ على البياري: "أبو الحسن الأخفش وآراؤه في الصرف والنحو"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة-مصر، ١٩٧٥، ص (٩٠-٩١).

(٨) قرآن كريم: ١٧/٩٢.

(٩) قرآن كريم: ١٣/٤٩.

(١٠) شرح شذور الذهب: ٤١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشتقة من (اتّقى). وقالت العرب: "ما أَمْلأَ القِرْبَـة" مِـن (امتـلأتْ)(١). و"مـا أفقرنـي إلى عفو الله" و"ما أغناني عن الناس إنْ قنعت" فهما من (افتقر) و(استغنى)، وإنْ كان قد سُمع (تَقَى وملؤ وفقُر وغني) إلاّ أنها نادرة(٢). و"هو أَتْجَـر" مِـن: تـاجَرَ/أَتْجَرَ/اتَّجَرَ(٣) و"هـذا الكلام أَخْصَر من غيره" من: اختُصر(٤). و"هو أَحْيَل" من: احتال(٥). و"هو أَحْوَط" من: احتاط(٦).

ويرى ابن يعيش فساد رأي الأخفش؛ لأن ما في أوله همزة -في نظره- يجوز استعماله بغير همزة، ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره، نحو قول امرىء القيس:

وتَعْطو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنه أساريعُ ظبيٍ أو مساويكُ إِسْحِلِ

والعَطْو: التناول وفعله عطا يعطو(٧). وهو بذلك يقوّي رأي سيبويه. ويفنّد مذهب الأخفش موضحاً أن (استخرج) و(انطلق) وأمثالهما من الأفعال الثلاثية المزيد فيها سوى (أَفْعَل) إنما "صيغت على هذا البناء فافترق أمرهما، فلم يجز أن يُقاس على (أعطى) و(أَوْلَى) وبابه -كما قاس الأخفش"(٨).

ولا أؤيد ابن يعيش فيما ذهب إليه، بل أقف في صف المؤيدين لحجة ابن القيم، إذ رأى أن قولهم: "ما أعطاه للدراهم" من (أعطى)، ولا يصح تقدير نقله إلى (عطو) بمعنى (تناول) ثم أُدخلت عليه همزة التعدية؛ لأن في هذا التقدير فساداً في المعنى، إذْ إن التعجب وقع من إعطائه لا من عطوه، والهمزة التي فيه همزة التفضيل التي حلّت محل همزة الفعل المحذوفة(٩).

ويرى الرضي كذلك فساد رأي الأخفش، مسوّغاً ذلك بعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أَفْعَل، أي بخلاف الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله(١٠).

---

(١) أوضح المسالك: ٢٨١/٢.
(٢) انظر التصريح: ٩١/٢.
(٣) انظر غرائب اللغة العربية: ٧٤.
(٤) شرح الأشموني: ٣٨٤/٢.
(٥) غرائب اللغة العربية: ٧٤.
(٦) السابق: ٧٥.
(٧) انظر شرح المفصل: ٩٢/٦-٩٣.
(٨) شرح المفصل: ٩٣/٦.
(٩) انظر د. أحمد ماهر البقري: ابن القيم اللغوي، الإسكندرية، ١٩٧٨، ١٢٢.
(١٠) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والحق أنه عند محاولة صوغ اسم التفضيل مباشرة من فعل ثلاثي مجرد، أو زائد مما هو على وزن أفعل، أو على وزن استفعل أو افتعل أو انفعل، نجد أن المحصلة النهائية واحدة، إذ سنضطر في جميع تصاريف الفعل السابقة إلى ردّه إلى جذره الثلاثي الذي يحوي القدر المشترك من المعنى بين تصاريفه كلها، ثم زيادة همزة التفضيل في أوله. فعلى سبيل المثال: الفعل (طَلَق) بتصاريفه (طَلَق، أَطلق، انطلق، استطلق،...) يجمعه بزياداته كلها معنى أصلي هو الاتساع والاستعجال، فإذا أردنا التفضيل من مجرّده زدنا في أوله همزة التفضيل، وإذا فضّلنا من الفعل (أطلق) حذفنا همزته وزدنا بدلها همزة التفضيل، وفي الفعل (انطلق) نحذف الهمزة والنون ونزيد همزة التفضيل في أوله، وفي الفعل (استطلق) نحذف الهمزة والسين والتاء ونزيد همزة التفضيل في أوله، وفي كل ذلك نقول مثلاً: [زيد أَطْلق لساناً من أخيه] ولا فرق بين أن يُردّ اسم التفضيل إلى أيّ من التصاريف السابقة.

وإذا كان لابد من ترجيح رأي من الآراء الثلاثة السابقة فإنني أميل إلى رأي الفريق الأول وأعضّده برأي الأخفش، فهما أقرب إلى الصواب لوضوح علة الأول، وتوسيع الثاني وتنميته اللغة وإغنائها بالمشتقات.

فإذا انتقلنا إلى الحديث عما اشترطه النحاة من ضرورة أن يكون الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل مبنياً للمعلوم، وجدناهم على خلاف في ذلك: فأكثرهم لا يجيز اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول عند الصياغة بناءً عارضاً يطرأ ويزول كالأفعال (ضُرِب، شُتِم، دُرِس...) مما يُبنى للمجهول حيناً، وللمعلوم حيناً آخر، ومن هؤلاء ابن مالك وابن هشام(١). فالقياس عندهم أن يُبنى للفاعل دون المفعول(٢)، كـ "أَضْرَب" بمعنى أن ضربه لغيره يفوق ضرب سائر الضاربين، ولا يقال: أضرب، بمعنى أنه مضروب أكثر من سائر المضروبين؛ لأن الضرب ونحوه ليس من فعل المفعول، بل هو للفاعل، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال للضرب لا نفس الضرب، فالتفضيل في نظرهم قاصر على ما كثر منه الفعل حتى صار كالغريزة فيه، وهذه الكثرة صادرة من الفاعل لا من المفعول(٣). فالمنع عند هذا الفريق ناشيء عن خوف التشبيه بأفعال الخلق وخوف الالتباس، ولأنه لو رُجّح المفعول

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ٢/١٥٣-١٥٤. شرح شذور الذهب: ٤١٨. أوضح المسالك: ٢/٢٩٣-٢٩٤.

(٢) انظر المفصل: ٢٧٨. شرح الوافية: ٣٣١.

(٣) انظر شرح المفصل: ٦/٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الفاعل لوقعت أكثر الأفعال دون تفضيل؛ لأن التفضيل في أكثر الأمر للفعل اللازم، ولأن المبالغة في الفاعل أحسن منها في المفعول(١).

و يجيز آخرون -منهم ابن مالك نفسه- الاشتقاق من المبني للمجهول بشرط أمن اللبس(٢)، وذلك في نظرهم إمّا بكونه: ملازماً للبناء للمجهول سماعاً عن أكثر القبائل، كالأفعال: "هُزِل، دُهِش، شُدِه، شُغِف بكذا، عُنِي بكذا، زُهي: بمعنى تكبّر، ..."(٣)، أو بكونه مع قرينة، مثل: هو أشغل من ذات النحيين: أي أكثر مشغولية، فالخضري(٤) لا يعدّ هذا من المبني للمجهول لزوماً واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنا أموالُنا﴾(٥).

ومما صيغ من الفعل المبني للمجهول المأمون فيه اللبس في رأي هذا الفريق، قولهم: "زيد أَبْخَت من عمرو" و"أغنى علينا من خالد" و"أعنى بحاجتك من أخيك" و"ما أَحْرَم من عَدِم الإنصاف" و"عبدا لله بن أُبَيّ ألعن من يهودي" و"لا أظلم من قتيل كربلاء"، كما قالوا في المرجوّين والمَخُوفين والمكروهين والمحبوبين: هذا أرجى، وهذا أخوف، وهذا أكره، وهذا أحبّ(٦).

ومما يؤيد وجهة نظر الفريق الثاني ما اشتُقَّ في القرآن الكريم بالوسيلة المباشرة من المبني للمجهول على زنة أفعل التفضيل من قبيل:

- ﴿إنّ أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾(٧)
- ﴿هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً﴾(٨)
- ﴿لَكُنّا أهدى منهم﴾(٩)

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٣-٤٥٢. الإيضاح: ٦٥٤/١-٦٥٥. الوافية في شرح الكافية: ٢٤٩.

(٢) انظر حاشية الصبان: ٤٤/٣.

(٣) ابن سيده (ت٤٥٨هـ): المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، السفر الخامس عشر، ص (٧٢-٧٣).

(٤) انظر حاشية الخضري: ٤٦/٢.

(٥) قرآن كريم: ١١/٤٨.

(٦) انظر شرح عمدة الحافظ: ٧٥٧-٧٥٩.

(٧) قرآن كريم: ١٩/٣١.

(٨) قرآن كريم: ٥٢/٤.

(٩) قرآن كريم: ١٥٧/٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ﴿أفمن يمشي مُكِبًّا على وجهه أهدى أم من يمشي سويًّا﴾(١)
- ﴿يا قومِ أرهطي أعزّ عليكم من الله﴾(٢)
- ﴿فيقسمان بالله لشهادتنا أحقّ من شهادتهما﴾(٣)
- ﴿ليخرجنّ الأعزّ منها الأذلّ﴾(٤)
- ﴿إنّ الذين يحادُّون الله ورسوله أولئك في الأذلّين﴾(٥)

فأسماء التفضيل (أنكر - أهدى - أعزّ - أحقّ - الأذلّ - الأذلّين) مشتقة من أفعال مبني للمجهول، وهي بمعنى: (منكَرَة - مهديون - معزوزون - مستَحَقّة - المُذَلّ - المُذَلّين).

وأما قوله تعالى: ﴿فإنه يعلم السر وأخفى﴾ فإن (أخفى) فيه اسم تفضيل من (خفي) وأخفى من السر، "والسر هو ما أسررتَ في نفسك، وأخفى منه"(٦).

وليس كما رأى البعض من أن (أخفى) فعل بمعنى

آيات الكرمة

ومما يؤيد رأي الفريق الثاني أيضاً ما جاء في الحديث الشريف:

- (...وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وهذا **أعجب** الأمرين إليَّ")(١).
- (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون **أحبَّ** إليه من والده وولده)(٢).
- (ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسولُه **أحبَّ** إليه مما سواهما...)(٣).
- (...ثم يتخيَّر من الدعاء **أعجبه** إليه فيدعو)(٤).
- (...فليس شيء **أكرهَ** إليه مما أمامه...)(٥).
- (إنَّ من أفرى الفِرَى أن يُرِيَ عينيه ما لم يرَ)(٦).
- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كنتُ مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبطأ بي جملي وأعيا... ولم يكن شيءٌ أبغضَ إليَّ منه..."(٧).

فأسماء التفضيل (أَعْجَب - أحبّ - أكره - أَفْرى - أبغض) مشتقة من أفعال مبنية للمجهول، وهي بمعنى: (المعجَب به -مُحَبّ/محبَّان -مكروه - مُفْتَرَى - مبغوض).

ويلجأ سيبويه وابن السراج فيما ورد فيه تفضيل من الفعل المبني للمجهول إلى تأويل هذا الفعل بفعل لازم على وزن (فَعُل) أو (فَعِل) وإنْ لم يكن له وجود حقيقي في الاستعمال(٨)، ولذلك فهما يُجيزان أن يُقال مثلاً: (ما أجنَّه) و(ما أمقته إليّ) و (ما أبغضه إليَّ) و(ما أشهاها)(٩). رغم أني أرى أن تأويلهما فيه نظر لبعده عن واقع الاستعمال الفعلي للغة، والخير أن تُعَدّ مثل هذه التعبيرات مصوغة من المبني للمجهول، وذلك لأمن اللبس فيها.

ومن أسماء التفضيل التي اشتقتها العرب في أمثالها من المبني للمجهول قولها:

- أَحَبّ أهل الكلب إليه خانقه(١٠).
- أنخى من ديك(١١).

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ٣٦٢.
(٢) التجريد الصريح: ٨/١.
(٣) السابق: ٩/١.
(٤) التجريد الصريح: ٦٦/١.
(٥) السابق: ١٤١/٢.
(٦) السابق: ١٤٨/٢.
(٧) السابق: ١٢٦/١.
(٨) انظر الكتاب: ١٠٠/٤. الأصول: ١٥٤.
(٩) انظر الكتاب: ٩٨/٤-١٠٠. الأصول: ١٥٤.
(١٠) مجمع الأمثال: ٣٥٧/١.
(١١) السابق: ٤١٤/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أمهن من ذباب (المهانة)(١).
- أشأم من طير العراقيب(٢).
- أشأم من الزُّمَّاح(٣) (الزّمّاح: طائر عظيم مشؤوم).
- أشأم من الأَخْيَل(٤) (الأخيل: طائر مشؤوم).
- أهدى من القطا(٥) (القطا جمع قطاة وهو طائرٌ في حجم الحَمام ثقيل المشي).
- أكره من العلقم(٦).
- أبغض من قَدْح اللبلاب(٧) (القَدْح: أكالٌ أو سواد يقع في الشجر).
- أشغل من ذات النِّحْيين(٨) (النحْي -بتثليث النون-: زقّ السمن)
- أزهى من ديك(٩).

وقالت العرب: هو أعذر منه، وألوم، وأشهر، وأعرف، وأنكر، وأهيب، وأحمد، وأنا أَسَرُّ بهذا منك(١٠).

ويرى ابن يعيش أنّ الذي سهَّل أن يُفضَّل من المبني للمجهول دون المبني للمعلوم في قولهم: "أشغل من ذات النحيين" أنها وإنْ كانت مشغولة فهي صاحبة شغل، وأجاز أن يكون المراد بهذا المثل: أشغل من ذات النحيين ليديها، فلا يكون حينئذ شاذًّا، وكذلك سائر الأمثلة لا شذوذ عليها في رأيه؛ لأنها مما يمكن أن تكون صياغتها من المبني للمعلوم، فالمراد عنده من كل ما سبق أنه: (ذو زهو، وذو عذر، وذو لوم، وذو اشتهار....إلخ)(١١).

وفي تعليل مع ابن يعيش في لهذه الأمثلة الشاذة عند كثير من النحاة نظر، فنحن إذا قلنا مثلاً: (هو أَعْرَف بين الناس من أخيه) لم يكن ممكناً أن نقدّر أن المعرفة صادرة عنه، بل

---

(١) مجمع الأمثال: ٣٥٩/٣.
(٢) السابق: ١٩٣/٢.
(٣) السابق: ٢٠٧/٢.
(٤) كتاب أفعل: ٧٣.
(٥) السابق: ٧١.
(٦) مجمع الأمثال: ٧٥/٣.
(٧) مجمع الأمثال: ٢٠٨/١.
(٨) المفصل: ٢٧٨. شرح الرضي على الكافية: ٤٥٢/٣. كتاب أفعل: ٦٤.
(٩) المفصل: ٢٧٨. شرح الرضي على الكافية: ٤٥٢/٣.
(١٠) المفصل: ٢٧٨. شرح الرضيّ على الكافية: ٤٥٢/٣.
(١١) انظر شرح المفصل: ٩٥/٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هي واقعة عليه، كما يظهر من السياق "بين الناس"، فهو معروف بينهم أكثر من أخيه، لا أنه عارف أكثر من أخيه، وعليه فليس ثمة مناص من أن نقرّ بأن الاشتقاق قد وقع من الفعل (عُرِف) لا (عَرَف).

ويرى ابن مالك أن (أَشَرّ) و(أَعْنَى) المصوغين من فعلين مبنيين للمجهول ليس فيهما شذوذ، لعدم وجود لبس، فيحتاج معه إلى الأخذ بالسماع، بل الاشتقاق في رأيه من المبني للمجهول مطّرد في كل ما يخلو من لبس بخلاف ما يدخله اللبس(١).

وكلمة (أَخْوَفَني) في الحديث "غير الدّجّال أخوفني عليكم" هي -على أحد تخريجات ابن مالك له-(٢) أفعل تفضيل من فعل مبني للمجهول، بمعنى: غيرُ الدجال أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، فاتصل بها (أخوف) مقرونة بنون الوقاية.

ومما اشتق من مبني للمجهول قولهم: (هذا الكلام أخصر من غيره) من الفعل اختُصر(٣).

ويثير ابن القيم مسألة الاسم (أَحْمَد) على زنة أفعل التفضيل، هل هو من فعل مبني للمعلوم أم للمجهول؟ ثم يورد قول طائفة رأت أنه مبني للمعلوم، أي حمده الله أكثر من حمد غيره له، فمعناه أحمد الحامدين لربه(٤). بينما أجازت طائفة أخرى صوغه من فعل مبني للمعلوم أو للمجهول، كما تقول: (ما أحبني إليه) وأنت تقصد أنك أنت المحبوب، وتقول: (ما أحبني له) إذا كنتَ أنتَ المُحِبّ. والرأي الثاني هو ما أخذ به الكوفيون ومن وافقهم،

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية: ١١٢٧/٢.

(٢) التخريج الثاني تقدم ذكره في ص(٢٤) من هذا البحث. أما التخريج الثالث فهو أن يكون من وصف لمعاني بصفات الأعيان مبالغة، كعَجَب عاجب، وموت مائت، فأصل الحديث على هذا: خوفُ غير الدجال أخوفُ خوفي عليكم، ثم أُجريت التغييرات الصرفية اللازمة للوصول إلى الشكل النهائي. أما التخريج الرابع فهو أن يكون (أخوف) فعلاً مسنداً إلى واو الجماعة التي تعود على غير الدجال، لأنّ من جملة ما يتناوله غير الدجال الأئمة المضلّون، وهم ممن يعقل، فغلّبوا، فجيء بالواو ثم اجتُزئ عنها بالضمة وحذفت الواو (انظر الأشباه والنظائر: (١٦/٧-٢٠)ولا يخفى أن التخريجين الأخيرين ينطويان على تكلُّف كبير يَبْعد على العربي بسليقته الميّالة للبساطة والتيسير أن يكون قد وقع فيه لدى إجرائه مثل هذه العمليات العقلية المعقدة.

(٣) التصريح: ١٠١/٢.

(٤) انظر ابن القيم اللغوي: ١٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وابن القيم أحدهم(١)، غير أنه يرفض أن يكون (أحمد) بالذات مشتقًا من فعل مبني للمعلوم باعتبار حمده لربه وإلاّ لسُمّي الحمّاد، وإنما هو -في رأيه- كمحمَّد في المعنى، والفرق أنّ محمّداً كثير الخصال التي يُحْمَد عليها، وأحمد هو الذي يُحمد أفضل مما يُحمد غيره، فمحمَّد في الكثرة والكمية، وأحمد في الصفة والكيفية، فكلٌّ من الاسمين مشتق من فعل مبني للمجهول(٢).

ولا أتفق والدكتور أحمد البقري في أن (أحمد) ليس من أفعل التفضيل، لأنه ورد -في رأيه- بصيغة الفعل المضارع فدلَّ على الاستمرار غير المنقطع(٣). ويبدو أنه يراها صفة مشبهة، بدليل أنه يعقد مشابهة بين (أحمد) وقول الحق: "وهو أهون عليه" حيث فسر أبو عبيدة "أهون" بمعنى (هيّن).

وربما كان الصواب ما رآه ابن القيم من أنّ "أحمد" اسم تفضيل مشتق من فعل مبني للمجهول هو (حُمِد).

ورغم تأييدي للفريق الثاني استناداً إلى النصوص والشواهد السالفة الذكر، إلاّ أنه تستوقفني قضية ملازمة أفعال معينة للمجهول، إذ يرى أكثر النحاة عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم؛ لاعتمادهم على ما جاء في كتاب "فصيح ثعلب" ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تُبنى للمعلوم.

وقد أنكر بعض اللغويين -كابن برّي- ما قاله ثعلب -ت٢٩١هـ- وغيره من اللغويين والنحاة، وحجّة ابن برّي في الإنكار ما سجّله ابن دَرَسْتَوَيْه -ت٣٤٧هـ- ورده، ونصّه: "عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلاّ مضموم الأول، ولم يقولوا: إنه إذا سُمّي فاعله جاز بغير ضم، وهذا غلط منهم؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يُسَمَّ فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض، وقد بيَّنا ذلك بعلته وقياسه، فيجوز: عُنيت بأمرك، وعناني أمرك، وشُغلت بأمرك، وشغلني أمرك، وشُدهت بأمرك، وشَدهني أمْرُك... إلخ(٤)".

---

(١) انظر المرجع السابق: ١٢١-١٢٢.

(٢) انظر المرجع السابق: ١٢٣.

(٣) انظر ابن القيم اللغوي: ١٢٣.

(٤) ابن بري (ت٥٨٢هـ): رسالة في الانتصار للحريري (ملحقة بالمقامات الأدبية للحريري)، ط٣ مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فملازمة البناء للمجهول لأفعال معينة لا يعني أن ليس لها أفعال مبنية للمعلوم، بل يعني شيوعها على هذا النحو(١). وهذا الرأي -في نظري- هو السديد الذي تؤيده النصوص الصحيحة، والأخذ به يؤدي إلى إلغاء الأحكام الخاصة التي رتبها النحاة على وجود نوع وهمي من الأفعال يلازم البناء للمجهول، ويبيح في الثلاثي التفضيل بغير وسيط.

ونجد مثل هذا التوجيه لدى الصبان، فهو يرى أن قول العرب: (هو أزهى من ديك) ليس بشاذ، فقد أورد ابن دريد فعله مبنيًّا للمعلوم، وكذلك قولهم: (أشغل من ذات النحيين) وإنْ كان مشتقًّا من فعل مبني للمجهول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلاً لغيرها، إلاّ أنه يمكن إذا كان السياق مناسباً أن يُصاغ من المبني للمعلوم. كما يرى الصبان في (أعنى بحاجتك) أنه قد سُمع فيه (عَنِي) وفي هذه الحال يغدو لا شذوذ عليه(٢).

أمّا شرط أن يكون الفعل الذي يصاغ منه التفضيل تامًّا، فبناء عليه، فإنه لا يُصاغ من كان وأخواتها وكاد وأخواتها؛ لأنها نواقص، فلا يقال: (ما أكون زيداً قائماً) بنصب الخبر، كما لا يُجَرّ خبره باللام لتغيير المعنى عندئذ، وهذا مذهب البصريين(٣). وأجاز الكوفيون أن يُقال: (ما أكون زيداً لأخيك) ورَدُّوا (ما أكون زيداً لقائم)(٤)؛ "لأن الخبر في المثال الأول جامد، بخلاف ما لو كان مشتقاً كالمثال الثاني"(٥). ويجيز الكوفيون أن يقال: "ما أكون زيداً قائماً"(٦). "ولم يأتِ بذلك سماع"(٧).

أما شرط أن يكون الفعل مثبتاً، فلم يُجيزوا التفضيل المباشر من الفعل المنفي، سواء أكان ملازماً للنفي، نحو: (ما عاج بالدواء) أي: ما انتفع به(٨)، أو غير ملازم للنفي نحو (ما قام زيد)"(٩).

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل حسن محمود شبانة: جملة الفعل المبني للمجهول، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨١، ص١١٧-١٢٥، (تفرّع الفعل المجهول من المعلوم).

(٢) انظر حاشية الصبان: ٤٤/٣.

(٣) انظر التصريح: ٩٢/٢.

(٤) انظر السابق: ٩٢/٢.

(٥) يس بن زين الدين العليمي: شرح التصريح: ٩٢/٢.

(٦) شرح ابن عقيل: ١٥٤/٢.

(٧) التصريح: ٩٢/٢.

(٨) لا أوافق على نظرية ملازمة أفعال معينة للنفي، وقولهم: (ما عاج بالدواء) ورد مثبتاً في قول الشاعر:

ولم أر شيئاً بعد ليلى ألذه ولا مشرباً أروى به فأعيج

أي أنتفع به. انظر لمزيد من التفصيل التصريح: ٩٢/٢.

(٩) المصدر نفسه: ٩٢/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورفض أكثر النحاة اشتقاق أفعل التفضيل من فعل جامد (غير متصرف)؛ لعدم وجود مصدر له يفاضَل منه(١). وعدم التصرف يكون بأحد أسلوبين: أحدهما يكون بخلو الفعل من الدلالة على الحدث والزمان كـ (نِعْم) و(بئس)، والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإنْ كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، كيَذَر ويَدَع(٢).

غير أنه مما سُمع عن العرب: "(ما أعساه) و(أعْسِ به) بمعنى: ما أحقّه، وأَحْقِق به"(٣). والتفضيل كالتعجب في شروط الصياغة.

وقال بعض النحاة: إن (أخبث) و(أظرف) مشتقان من فعلين غير متصرفين(٤).

أما الاشتقاق مما لا يقبل التفاوت والمفاضلة، فلا يمكن -إذا سلّمنا بوجوده- أن يقع؛ لأنه يكون مفتقراً لوجود حجر الأساس في بناء التفضيل(٥).

وقد منع ابن الحاج التعجب -وهو كالتفضيل- من القيام والقعود والجلوس؛ لأنها في رأيه "مما لا يتصور فيها الزيادة والنقص"(٦).

غير أنه يمكن التعجب والتفضيل من المعاني السابقة، فنقول مثلاً: كان زيد أسرع قياماً من سواه، وهو أقعد عن المعروف من أخيه، وهو أوقر جلوساً من رفاقه.

وقد أجاز ابن مالك أن يُقال: (هو أفجع موتاً)، بالتفضيل غير المباشر من فعل "الموت"(٧).

---

(١) انظر أوضح المسالك: ٢٨٢/٢.

(٢) انظر التصريح: ٩٢/٢.

(٣) حاشية الصبان: ٢٢/٣. وقد أجاز الدماميني هذين التعبيرين؛ لأنهما في رأيه ليسا من الفعل الجامد (عسى) المفيد لمعنى الرجاء، بل يفيدان المعنى المشار إليه في المتن. انظر حاشية الصبان: ٢٢/٣. والحق أني لم أجد من يقسّم معاني الفعل (عسى) كما فعل الدماميني، فالنحاة لا يذكرون له سوى معنى الرجاء والإشفاق، ولم يختلفوا على جموده في الأحوال كلها. انظر ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق د. مازن مبارك ومحمد حمد الله وسعيد الأفغاني، ط٥، دار الفكر، بيروت، ، ١٩٧٩، ص (٢٠١-٢٠٥).

(٤) انظر شرح المفصل: ٩٢/٦.

(٥) انظر أوضح المسالك: ٢٨٢/٢.

(٦) انظر ابن الحاج النحوي: ٨٨.

(٧) انظر شرح عمدة الحافظ: ٧٥٧. ورغم أن بعض النحاة منعه لأنه في نظرهم لا فضل فيه لأحد على غيره حتى يُفاضَل منه (انظر التصريح: ٩٢/٢) إلاّ أنني أؤيد جواز التفضيل منه، لأنه على مستويات وأحوال متباينة، فميتة المؤمن أي نزع روحه تختلف عن ميتة الكافر، وميتة القتيل غير ميتة الغريق أو الراقد على فراشه. وعليه أرى أنه يمكن أن يُقال: مات فلان أشنع/أسوأ ميتة، وما أيسر ما فاضت روحه إلى بارئها، وأنت أمْوَت قلباً من أخيك. والرأي عندي أنه لا يُسلّم بوجود شيء غير قابل للتفاوت فيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"وحكى سيبويه: ما أنومه، وقالت العرب: هو أنوم من فهد"(١).

وفَضَّل القرآنُ مما قد يُظن عدم قابليته للتفاوت، كالقول، نحو:

- ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً﴾(٢)
- ﴿ومن أصدق من الله قِيْلاً﴾(٣)

فـ "القول" من المعاني التي قد يُظن عدم قابليتها للتفاوت، ومع ذلك فقد فَضَّل القرآن منه مستخدماً اسم تفضيل مساعد (أحسن-أصدق).

وهكذا يتبين لنا أن جميع شروط صوغ اسم التفضيل قد اختلّت في كتب النحاة وفي واقع الاستعمال في القرآن والحديث والأمثال والشعر، حتى قال الأستاذ محمد بهجة الأثري في بحث له ألقاه أمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة: "إنني علقت من هذه الأمثلة الناقضة للقاعدة المذكورة في (تذكرتي) في اللغة زهاء مائة مثال، خالفت كلها شروط هذه القاعدة، ولم أَبْلغ بعدُ الغاية مما أريد استكثاره منها"(٤).

فلا عجب بعد هذا أن يصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره السديد بالتخفف من معظم هذه الشروط استناداً إلى(٥):

أ- اختلاف النحاة في بعض هذه الشروط.

ب-كثرة ما ورد عن العرب مناقضاً لهذه الشروط(٦).

جـ-قرار المجمع بتكملة فروع مادة لغوية لم تُذكر بقيتها، مما يسمح بصوغ أفعل التفضيل مما لا فعل له، ولكن يُراعى في هذا التقيد بالضرورة، ولغة العلوم، والتزام القواعد التي سار عليها العرب..

---

(١) انظر ابن الحاج النحوي: ٨٨.

(٢) قرآن كريم: ٣٣/٤١.

(٣) قرآن كريم: ١٢٢/٤.

(٤) أمين الخولي، "دراسة للقسم الأول من بحث تحرير أفعل التفضيل من ربقة قيّاس نحوي فاسد"، بحوث بمجمع اللغة العربية بالقاهرة/مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين، بغداد، العراق، ١٩٦٥، ص١٠٠-١٠١.

(٥) انظر السابق: ١٠٥-١٠٨. وأيضاً: الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، ط١، عمان، ١٩٨٥، ص٦٤.

(٦) أكد الدكتور شوقي ضيف أن جميع شروط صياغة اسم التفضيل التي وضعها النحاة قد انتقضت ما عدا أن يُبنى من فعل. انظر تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٤٠-١٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- التوسع في استخدام المصدر الصناعي(١) الذي سيفتح باباً للتفضيل والتعجب من الأسماء الجامدة مثل: "يعيش حياة أكثر بهيمية"، ومن المشتقات مثل التفضيل: "أكثر أهمية"، واسم المفعول: "أظهر محسوبية"، واسم الفاعل: "أشد فاعلية". وقد أخذ الصبان بهذا الاتجاه فقال: "والمتجه عندي أنه يتعجب منه -أي من الاسم الجامد وما لا فعل له- بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال: ما أشدّ حماريته، أو ما أشدّ كونه حماراً، فاحفظه"(٢).

وبناء على ذلك فقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما يأتي(٣):

أ- التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثي، وفاقاً لسيبويه والأخفش، وتشترط اللجنة أمن اللبس.

ب-التخفف من شرط البناء للمعلوم، أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبني للمجهول إذا أُمن اللبس.

جـ-التخفف من شرط كون الفعل تامًّا، أخذاً بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص.

د- التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب، أخذاً بقول الكوفيين وشيخهم الكسائي، وهشام الضرير والأخفش.

هـ- التخفف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه، لأن من النحاة من تركه، ومن ذكره لم يورد له إلاّ مثالاً واحداً.

وبذلك يتم التخفف من أكثر الشروط، فلا يبقى منها إلاّ ما اتفق عليه النحاة وهو(٤):

أ- أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول مجرداً أو مزيداً، سواء أكان هذا الفعل مسموعاً، أم صِيْغَ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادة لغوية وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان.

---

(١) انظر "قرار المصدر الصناعي"، محاضر جلسات مجمع اللغة العربية الملكي/دور الانعقاد الأول عام ١٩٣٤، القاهرة- مصر، طبعة ١٩٣٦، ص٤٢٧، ونصه: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يُزاد عليها ياء النسب والتاء".

(٢) حاشية الصبان: ٣/٢٣-٢٤.

(٣) قرارات المجمع في دورته الثانية والثلاثين: ٩٤.

(٤) المرجع السابق: ٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- أن يقبل التفاضل.

جـ- أن يكون مُثْبَتاً.

د- أن يكون متصرفاً.

وهذه الشروط التي استقرّ عليها المجمع إنما وُضعت لصياغة أفعل التفضيل بالوسيلة المباشرة، وفي حال اختلال هذه الشروط، بأن كان الفعل رباعياً/خماسياً، أو غير قابل في ظاهره للتفاضل، أو منفيًّا، أو جامداً (غير متصرف)-فإنه يُلجأ إلى التفضيل منه بالوسيلتين غير المباشرتين اللتين سيرد ذكرهما لاحقاً.

كيفية الصياغـــة

إذا توافرت الشروط الثمانية السابقة في الفعل المراد التفضيل منه، فضّلنا منه مباشرة، فقلنا في (عَلِم): أعْلَم، وفي (كَرُم): أكْرَم، وهكذا.

ومما فُضّل فيه بهذه الوسيلة المباشرة في القرآن الكريم:

- ﴿تتخذون أيْمانكم دَخَلاً بينكم أنْ تكونَ أمَّةٌ هي **أَرْبَى** من أُمَّة﴾(١)
- ﴿ولا **أَدْنَى** من ذلك ولا **أكثر** إلاّ هو معهم﴾(٢)
- ﴿ما ننسخ من آيةً أو نُنسها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها﴾(٣)
- ﴿وإثمهما **أكبر** من نفعهما﴾(٤)

إذ إن اسم التفضيل (أربى-أدنى-أكثر-خير- أكبر) قد اشتق من فعل (ربا-دنا-كثر-خار-كبر) ثلاثي، تام، متصرف، مثبت، مبني للمعلوم، قابل للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء.

واستعملتْ الأحاديث النبوية هذه الوسيلة للتفضيل مما توافرت فيه الشروط كلها، نحو:

- "...لِيبلِّغْ الشاهدُ الغائبَ فإن الشاهد عسى أن يبلِّغ من هو **أوعى** له منه"(٥).
- "...قال: متى الساعة؟ قال: ما المسؤول **بأعلمَ** من السائل..."(٦).

---

(١) قرآن كريم: ٩٢/١٦.
(٢) قرآن كريم: ٧/٥٨.
(٣) قرآن كريم: ١٠٦/٢.
(٤) قرآن كريم: ٢١٩/٢.
(٥) التجريد الصريح: ١٥/١.
(٦) السابق: ١٢/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قلت: يارسول الله، من **أسعد** الناس بشفاعتك يوم القيامة..."(١).
- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول: أعْطِهِ من هو **أفقرُ** إليه منّي..."(٢).
- "... من قاتل لتكون كلمة الله هي **العليا** فهو في سبيل الله"(٣).

وفي حال اختلال أحد الشروط السابقة، يُنظر إلى موطن الخلل:

١- فإذا كان اسماً جامداً ليس له فعل مثل (يد)، أو فعلاً جامداً مثل (نِعْمَ، بئس، ليس)، أو غير قابل للتفاوت والتفاضل كما يمثل النحاة بكلمتي (مات، فَنِيَ)، فإنه لا يجوز التفضيل منه مطلقاً عند أكثر النحاة.

غير أن بعض النحاة يجيزون التفضيل من الاسم الجامد وغير القابل للتفاوت بطريقة غير مباشرة بأن يُؤْتَى بأفعل تفضيل مستوفٍ للشروط ويُذكر بعده الاسم الجامد أو مصدر الفعل غير القابل للتفاوت فيقال مثلاً: "هو أحسن شنباً، وأفجع موتاً"(٤).

ولقد استخدم القرآن الكريم هذه الوسيلة غير المباشرة للتفضيل مما لا فعل له، مثل:

- ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعزّ نفراً﴾(٥)
- ﴿أولئك أعظم درجة عند الله﴾(٦)
- ﴿وجعلناكم أكثر نفيراً﴾(٧)
- ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾(٨)
- ﴿والباقيات الصالحات خيرٌ عند ربك ثواباً﴾(٩)
- ﴿فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً﴾(١٠)
- ﴿ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً﴾(١١)

---

(١) السابق: ١٧/١.
(٢) التجريد الصريح: ٩٩/١.
(٣) السابق: ١٥/٢.
(٤) شرح عمدة الحافظ: ٧٥٧.
(٥) قرآن كريم: ٣٥/١٨.
(٦) قرآن كريم: ١٠/٥٧.
(٧) قرآن كريم: ٦٠/١٧.
(٨) قرآن كريم: ٢٠/٧٣.
(٩) قرآن كريم: ٤٦/١٨.
(١٠) قرآن كريم: ٨٤/١٧.
(١١) قرآن كريم: ٥٢/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالكلمات التي قصد التفضيل منها أصلاً (مالاً-نفراً-درجة-نفيراً-أجراً-ثواباً-سبيلاً) لا فعل مستعملاً منها، ومع ذلك فإن القرآن قد فَضَّل منها بوسيلة غير مباشرة مستخدماً فيها اسم تفضيل مساعداً (أكثر-أعزّ-أعظم-خير-أهدى).

كما استُخدم القرآنُ هذه الوسيلة للتفضيل مما قد يُظنّ عدم قابليته للتفاوت، كقوله تعالى: ﴿ومن أحسن قولاً ممّن دعا إلى الله وعمل صالحاً﴾(١). وقد سبق الحديث عن ذلك.

وفَضَّل الحديث الشريف مما لا فعل له بهذه الوسيلة غير المباشرة، ومن ذلك:

- "...أيُّكم **أقرب** نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟..."(٢).
- "...فقال جابر: كان يكفي مَن هو **أَوْفَى** منك شَعْراً..."(٣).
- عن عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قُلن للنبي صلى الله عليه وسلم: "أيُّنا أسرعُ بكَ لُحوقاً؟ قال: **أطولُكنَّ** يداً..."(٤).
- "...فإني لَمِن **أكثر** الأنصار مالاً..."(٥).
- "...فأخذتُ بيده فوضعتُها على وجهي فإذا هي أبرد من الثلج و**أطيب** رائحة من المسك"(٦).
- "أتاكم أهلُ اليمن هم **أرقُّ** أفئدةً و**ألينُ** قلوباً..."(٧).
- "إنَّ **أهون** أهل النار عذاباً يوم القيامة رجلٌ يُوضَع على أخمص قدميه جمرتان..."(٨).

فالكلمات التي قُصد التفضيل منها أصلاً (نسباً-شَعْراً-يداً-مالاً-رائحةً-أفئدة-قلوباً-عذاباً) لم يُستعمل منها فعل، ومع ذلك فإن الحديث الشريف قد فضَّل منها بوسيلة غير مباشرة مستخدماً فيها اسم تفضيل مساعداً (أقرب-أَوْفى-أطولكنّ-أكثر-أطيب-أرقّ-ألين-أهون).

---

(١) قرآن كريم: ٣٣/٤١.
(٢) التجريد الصريح: ٦/١.
(٣) السابق: ٢٩/١.
(٤) السابق: ٩٤/١.
(٥) السابق: ١٢١/١.
(٦) السابق: ٥٠/٢.
(٧) السابق: ٨٨/٢.
(٨) السابق: ١٤٢/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- وإذا كان الفعل غير ثلاثي مثل (أكرم، دحرج)، أو كان ناقصاً مثل (كان، كاد)، أو كان الوصف منه على أفعل/فعلاء من الألوان والعيوب، فإنّ صياغة أفعل التفضيل تمتنع من مصدره مباشرة، وتصاغ من مصدر فعل آخر مناسب للمعنى مستوفٍ للشروط، ويوضع بعد صيغة أفعل المصدر الصريح للفعل الأول -الذي لم يكن مستوفياً للشروط- منصوباً على التمييز فيقال: "هو أشد انطلاقاً، وأجود جواباً، وأشد كوناً، وأحسن حَوَراً"(١).

وأجازوا أن يُفضَّل من الناقص بوسيلة أخرى أيضاً تتمثل في أن يُذكر بعد أفعل التفضيل مصدره المؤول مثل: "زيد أكثر ما كان محسناً"(٢). وفي الحديث الشريف: "...وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل عليه السلام...(٣)، وأيضاً: "يتركون المدينة على خير ما كانت لا يغشاها إلاّ العَواف..."(٤).

ومما فُضّل منه في القرآن الكريم باستخدام فعل مساعد يليه المصدر الصريح للفعل المراد التفضيل منه:

- ﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾(٥)
- ﴿ولا يأتونك بمثل إلاّ جئناك بالحق وأحسن تفسيراً﴾(٦)
- ﴿لكان خيراً لهم وأشدَّ تثبيتاً﴾(٧)
- ﴿وأشدّ تنكيلاً﴾(٨)

فالأفعال (أوّلَ - فسّر - ثبّت - نكّل) مزيدة، ولذا جيء بمصادرها الصريحة (تأويلاً- تفسيراً-تثبيتاً-تنكيلاً) بعد اسم تفضيل مساعد (أحسن-أشدّ).

ومما يلفت الانتباه في هذا الصدد أنه قد استُعيض في بعض الآيات الكريمة عن المصدر الصريح بعد (أفعل) باسم المصدر، مثل:

﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أيُّنا أشدّ عذاباً﴾(٩)

---

(١) انظر مثلاً شرح عمدة الحافظ: ٧٥٧. شرح المفصل: ٩٢/٦.

(٢) انظر مثلاً أوضح المسالك: ٢٨٢/٢.

(٣) التجريد الصريح: ٦/١.

(٤) السابق: ١١٥/١.

(٥) قرآن كريم: ٣٥/١٧.

(٦) قرآن كريم: ٣٣/٢٥.

(٧) قرآن كريم: ٦٦/٤.

(٨) قرآن كريم: ٨٤/٤.

(٩) قرآن كريم: ٧١/٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

﴿فأردنا أن يبدلهما ربهما خيراً منه زكاة﴾(١)

أو بالمصدر الميمي، مثل:

﴿أي الفريقين خيرٌ مَقاما﴾(٢)

﴿والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير مَرَدّا﴾(٣)

فقوله سبحانه: (مَقاما) و(مَرَدّا) مصدران ميميان من (قام، ردّ).

وقد يُستعاض عن المصدر الصريح بعد (أفعل) باسم المكان، مثل:

- ﴿أصحاب الجنة خيرٌ يومئذ مستقرّاً﴾(٤)
- ﴿ولئن رُددتُ إلى ربي لأجدنّه خيراً منها مُنْقَلَبا﴾(٥)
- ﴿فسيعلمون من هو شرٌّ مكاناً﴾(٦)
- ﴿أولئك شرٌّ مكاناً﴾(٧)

فكلمة (مستقرًّا) اسم مكان بدليل السياق (الجنة)، و(مُنْقَلَبا) اسم مكان بدليل الآية السابقة (ودخل جنته) إذْ المفاضلة بين جنة الدنيا وجنة الآخرة، وكذلك كلمة (مكاناً).

وقد يكون العِوَض اسم الفاعل مثل:

﴿فسيعلمون من أضعف ناصراً﴾(٨)

﴿فالله خيرٌ حافظاً﴾(٩)

ولا شك أن تنويع أشكال التعامل مع ما بعد (أفعل) المساعد يتيح تنوُّعاً وثراءً في المعاني لا حدود له، وبما يتلاءم وقصد المتكلم.

ومما لفت نظري أيضاً أن الآيات الكريمة قد اختارت أحياناً التفضيل باستخدام فعل مساعد مع توافر الشروط، وذلك إذا كان الغرض يتعلق بوصف زائد على مجرد التفضيل، ولذا كانت الآية الكريمة تعدل عن الوسيلة الأولى للتفضيل وتختار الوسيلة الثانية، ويتجلى هذا الاختيار في الأمثلة القرآنية الآتية:

---

(١) قرآن كريم: ٨١/١٨.
(٢) قرآن كريم: ٧٣/١٩.
(٣) قرآن كريم: ٧٦/١٩.
(٤) قرآن كريم: ٢٤/٢٥.
(٥) قرآن كريم: ٣٦/١٨.
(٦) قرآن كريم: ٧٥/١٩.
(٧) قرآن كريم: ٣٤/٢٥.
(٨) قرآن كريم: ٢٤/٧٢.
(٩) قرآن كريم: ٦٤/١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- ﴿ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة﴾(١)

ب-﴿لَتَجِدَنَّ أشدَّ الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا﴾(٢)

جـ- ﴿كالذين من قبلكم كانوا أشدَّ منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً﴾(٣)

د- ﴿فأهلكنا أشدّ منهم بطشاً﴾(٤)

هـ- ﴿لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم من الله﴾(٥)

و- ﴿ومن أحسن من الله حُكْماً لقوم يوقنون﴾(٦)

ز- ﴿إذا لهم مكر في آياتنا، قل: الله أسرع مكراً﴾(٧)

ح- ﴿فسيعلمون من أضعف ناصراً وأقل عدداً﴾(٨)

ففي الآيات الخمس الأُوَل التي استخدم فيها "أشد" كان يمكن التفضيل من القسوة والعداوة والقوة والبطش والرهبة دون مساعد، ولكن الآيات اختارت هذا الأسلوب لتحقيق غرضين:

أولهما: استخدام أسلوب التمييز الذي يفيد الإيضاح بعد الإبهام، وهو أوقع في النفس.

ثانيهما: وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقسوة قلوبهم أشد، وهذا أدلّ على فرط القسوة من التفضيل المباشر(٩).

ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة.

أما في بقية الآيات فلم يتعلق الغرض بالحدث الواقع تمييزاً وحده، وإنما تعلق به وبالصفة التي تبين نوع الحدث أو درجته أو رتبته في قائمة الاحتمالات، فأفضلية الحكم لا تعبر بمفردها عن المراد، إذ المراد أحسنية الحكم، وكذلك في الآية (ز) إذ المراد أسرعية المكر. أما الآية (ح) فالأفضلية فيها عكسية؛ لأنها جاءت في جانب السلب لا الإيجاب، ولذلك لم يكن هناك بدّ من استخدام الصفة الكاشفة التي تتعلق بسلب الأفضلية وهي الأضعفية.

---

(١) قرآن كريم: ٧٤/٢.
(٢) قرآن كريم: ٨٢/٥.
(٣) قرآن كريم: ٦٩/٩.
(٤) قرآن كريم: ٨/٤٣.
(٥) قرآن كريم: ١٣/٥٩.
(٦) قرآن كريم: ٥٠/٥.
(٧) قرآن كريم: ٢١/١٠.
(٨) قرآن كريم: ٢٤/٧٢.
(٩) انظر الكشاف: ١٥٥/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسبق أن ذكرتُ أن القرآن قد استخدم هذه الوسيلة غير المباشرة للتفضيل مما لا فعل له، ومما قد يُظن عدم قابليته للتفاوت.

واستخدم الحديث الشريف هذه الوسيلة غير المباشرة في التفضيل من الفعل غير الثلاثي، ومن ذلك:

- "لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل **أشدّ** منه تعاهداً على ركعتي الفجر"(١).
- "...واستذكِروا القرآن فإنه **أشدّ** تَفَصِّياً من صدور الرجال من النَّعَم"(٢).
- "...**وأشدّ** لك تمجيداً وتحميداً **وأكثرَ** لك تسبيحاً..."(٣).

إذ استُعين باسم تفضيل مساعد (أشدّ-أكثر) وذُكر بعده المصدر الصريح للفعل غير الثلاثي المراد أصلاً التفضيل منه (تعاهداً-تفصِّياً-تمجيداً وتحميداً- تسبيحاً).

واستخدم الحديثُ الشريف هذه الوسيلة أيضاً للتفضيل مما توافرت فيه الشروط كلها، ومن ذلك:

- "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أُحُد في ثوب واحد، ثم يقول: أيهم **أكثرُ** أخْذاً للقرآن..."(٤).
- "...وما رأيتُه **أكثر** صياماً منه في شعبان"(٥).
- "...وتجدون خير الناس في هذا الشأن **أشدَّهم** له كراهية..."(٦).
- "كان النبي صلى الله عليه وسلم **أشدَّ** حياءً من العذراء في خِدْرها"(٧).

فقد استُعين باسم تفضيل مساعد (أكثر-أشدّ) ذُكر بعده المصدر الصريح للفعل المستوفي للشروط المراد أصلاً التفضيل منه (أخْذاً-صياماً-كراهية-حياءً).

---

(١) التجريد الصريح: ٨١/١.

(٢) السابق: ١١٣/٢.

(٣) السابق: ١٥٣/٢-١٥٤.

(٤) التجريد الصريح: ٨٨/١.

(٥) السابق: ١٢١/١.

(٦) السابق: ٤٦/٢.

(٧) السابق: ٥٠/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وإذا كان الفعل مبنياً للمجهول، أو منفياً، فإن صياغة أفعل التفضيل تمتنع من مصدره مباشرة، ويؤتى بأفعل تفضيل مستوفٍ للشروط، ويوضع بعده المصدر المؤول للفعل المراد التفضيل منه(١)، فنقول مثلاً: (هو أكثر ما يُحمد بين أقرانه بفضل أياديه البيضاء) من الفعل (حُمِد)، ونقول: (هو أشدّ أنْ لا يجبن في الملمّات من أقرانه) من الفعل (لا يَجبُن).

ويرى الخضري والصبان والأزهري أنه يصحّ -بل الأَوْلَى- في المنفي الإتيان بالمصدر الصريح مع لفظ (عدم) نحو: هو أكثر عدم قيام، أما المبني للمجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم(٢).

وقد فَضَّل القرآن الكريم بواسطة فعل مساعد يليه المصدر المؤول من الفعل المراد أصلاً التفضيل منه، مثل:

- ﴿فا لله أحقّ أن تخشوه﴾(٣)
- ﴿وا لله ورسوله أحق أن يُرضوه﴾(٤)
- ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يُتبع﴾(٥)
- ﴿ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يؤذين﴾(٦)
- ﴿ذلك أدني ألاّ تعولوا﴾(٧)
- ﴿ذلك أقسط عند ا لله وأقوم للشهادة وأدنى ألاّ ترتابوا﴾(٨)

فقد كان الفعل المراد التفضيل منه أصلاً مبنياً للمجهول (يُخْشَى-يُرْضَى-يُتّبع-يُعرفن) أو منفيًّا (لا تعولوا-لا ترتابوا) فاستخدم القرآن إسم تفضيل مساعد (أحق-أدنى) أمكن عن طريقه التوصل إلى التفضيل من فاقد الشرط.

---

(١) يرى بعض النحاة أن اسم التفضيل لا يصاغ مطلقاً صياغة مباشرة أو غير مباشرة من الفعل المبني للمجهول أو المنفي، لأن مصدرهما مؤول، والمصدر المؤول معرفة، فلا يصح إعرابه تمييزاً، وهذا قول من اشترط التنكير في التمييز، وقد أجاز الكوفيون مجيء التمييز نكرة. انظر الإنصاف: المسألة (٤٣). شرح المفصل: ٢/٧٠.

(٢) انظر حاشية الخضري: ٢/٤١، ٤٧. حاشية الصبان: ٣/٤٤. التصريح: ٢/٩٣.

(٣) قرآن كريم: ٩/١٣.

(٤) قرآن كريم: ٩/٦٢.

(٥) قرآن كريم: ١٠/٣٥.

(٦) قرآن كريم: ٣٣/٥٩.

(٧) قرآن كريم: ٤/٣.

(٨) قرآن كريم: ٢/٢٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد قال أبو حيان في الآية الأخيرة: "وقُدِّر: أدنى لأن لا ترتابوا، أو أدنى إلى أن لا ترتابوا، أو أدنى من أن لا ترتابوا، ثم حذف حرف الجر، فبقي منصوباً أو مجروراً على الخلاف"(١).

وقد فَضَّل القرآن بهذه الطريقة غير المباشرة مما توافرت فيه الشروط، نحو:

﴿ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها﴾(٢)

﴿لمسجد أُسس على التقوى من أول يوم أحقّ أن تقوم فيه﴾(٣)

﴿ذلك أدنى أن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنّ﴾(٤)

فقد فَضَّل القرآن من الأفعال (أتى-قام-قَرَّ) وهي مستوفية الشروط عن طريق اسم تفضيل مساعد (أدنى-أحقّ).

وفي الحديث الشريف فُضِّل بهذه الوسيلة من المبني للمجهول، نحو: "...قال: نعم، فَدَيْن ا لله أحقُّ أن يُقْضَى" (التجريد الصريح ١/١٢٠).

فقد فُضِّل بواسطة أفعل تفضيل مساعد (أحقّ) من الفعل المراد التفضيل منه أصلاً وهو (يُقْضَى).

---

(١) البحر: ٣٥٢/٢.

(٢) قرآن كريم: ١٠٨/٥.

(٣) قرآن كريم: ١٠٨/٩.

(٤) قرآن كريم: ٥١/٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثاني

عملــه وترددهِ بين الاسميــة والفعليــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم يصلنا -في حدود علمي- مصنَّف يكشف لنا بوضوح إنْ كان ثمة خلاف على الساحة النحوية القديمة في عدّ اسم التفضيل اسماً أو فعلاً تحديداً.

هذا بخلاف ما حدث لدى بحث النحاة البصريين والكوفيين اسمية اسم الفاعل أو فعليته في مصنَّفات بسطوا فيها القول في هذه المسألة الخلافية التي يمكن أن تُعدّ خلافاً حول اسمية سائر المشتقات أو فعليتها(١).

غير أننا نستطيع أن نتلمَّس من الدلالات والاصطلاحات بعض معالم الافتراق في مذاهب النحاة إزاء اسم التفضيل، وبخاصة في تحديد كونه فعلاً أو اسماً، فأكثرهم يصرح أن أفعل التفضيل اسم لقبوله علامات الأسماء.

وبعضهم يومىء إلى غير ذلك، منطلقاً من المبادئ التالية أو بعضها:

أ- أن أفعل التفضيل المقرون بمن هو بمنزلة الفعل؛ لانطوائه على معنى الحدث، ودلالته على المصدر والزيادة، تماماً كما أن الفعل يدل على المصدر والزمان، ولذلك فَقَدَ أفعل التفضيل المقرون بمن قابلية التعريف والتثنية والجمع، والتأنيث كذلك، فنقول: (هند أفضل منك) دون تأنيث، لأن المعنى (هند يزيد فضلها على فضلك)، وإذا كان الفعل تلحقه أحياناً علامة التأنيث فإنّ مردَّ ذلك ليس تأنيث الفعل نفسه بل تأنيث فاعله(٢).

ب-أن لأفعل التفضيل شبها بالفعل وخاصة بفعل التعجب، واستدلوا على ذلك بلحاق نون الوقاية -التي تلحق عادة الفعل المتعدي- أفعلَ التفضيل، كالحديث "غيرُ الدجال أَخْوَفني عليكم"(٣).

جـ- أن أفعل التفضيل قد يعمل عمل فعله فيكون معموله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. وهو ما سأبسط فيه القول لاحقاً بإذن الله.

---

(١) انظر تفصيل الخلاف بين الفريقين في شرح المفصل: ١٤٣/٣. ولتكثيف المعلومات وتركيزها حول هذه المسألة بفكر نحوي حديث انظر فاضل مصطفى الساقي: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٠.

(٢) انظر مثلاً ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ): البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، السفر الثاني، ص١٠٦٩. شرح المفصل: ٩٥/٦.

(٣) انظر الأشباه والنظائر: ١٦/٧. المغني: ٤٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ظلّ هذه التعبيرات إزاء عدّ أفعل التفضيل بمنزلة الفعل أو شبيهاً به، دون التصريح بكونه كذلك قطعياً، أستطيع أن أقول: إن كون اسم التفضيل المقرون بِمن -والذي نصّ النحاة عليه وحده دون سائر أقسام اسم التفضيل- بمنزلة الفعل فيما ذُكر آنفاً لا يحيله فعلاً حقيقة، حتى وإن كان يعمل عمل فعله؛ لافتقاره إلى أبرز مقومات الفعلية، وهو الدلالة على الزمن بل إن ثمة أسماء مثل أسماء الأفعال تحمل هذه الدلالة الزمنية ولكنها لا تُدْرَج ضمن جنس الأفعال؛ لأنها لا تلج باب الأفعال بخصوصيتها الدقيقة المتكاملة ولوجاً تامًّا.

ومن ناحية ثانية فإن نون الوقاية ليست علامة فارقة قاطعة على أن البنية النحوية التي تتصل بها تكون فعلاً، إذ قد تكون فعلاً، أو اسماً مثل اسم الفعل، أو حرفاً مثل إنَّ وأخواتها(١).

وتبقى في نظري مقومات الاسمية في أفعل التفضيل أكثر وأظهر من مقومات الفعلية إنْ وُجدت أحياناً ووفق شروط معينة.

* * *

ومن المعلوم أن الأصل في العمل هو الفعل، وكل العوامل غير الفعل(٢) إنما عملت بالحمل على الفعل لنوع من الشبه بينها وبين الفعل. وإنما كان الأصل في العمل للأفعال لأن الفعل يدل بمادته على حدوث الحدث، وكل حدث لابد له من مُحْدِث، فترتّب على ذلك أن يكون للفعل فاعل.

والفعل في حكم النكرة، ودليل ذلك أنه مع معمولاته يقع صفة للنكرة ويقع حالاً، ولا تكون صفة النكرة أو الحال إلا نكرة.

ومما يدل على أن عَمَل ما عَمِل من المشتقات خاصة إنما كان بالحمل على الفعل مباشرة أو بواسطة، أننا نجد أن ما لا يدل على حدث منها كاسم المكان واسم الزمان واسم الآلة لا عمل له

---

(١) انظر مثلاً المغني: ٤٥٠-٤٥١.

(٢) الأسماء التي تعمل عمل الفعل ستة هي: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والصفة غير المشبهة، وأسماء الأفعال، والمصدر، والنسب. غير أن الرماني مثلاً يرى أن الأسماء العاملة عمل الفعل خمسة، فلا يَعُدّ النسبَ من بينها، انظر الرماني (ت٣٨٤هـ): رسالتان في اللغة/منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤، ص ٥٤-٥٥. أما السيوطي مثلاً فهو أحد الذين عدُّوا النسب من الأسماء العاملة انظر الأشباه والنظائر: ٢٩٦/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أصلاً ولا يُقدَّر معه ضمير. وما يدل على حدث لازم وفاعله كاسم الفاعل المأخوذ من مصدر فعل لازم يرفع الفاعل ولا يتعدَّاه. وما يدل على حدث ومن وَقع عليه كاسم المفعول يرفع نائب الفاعل.

فاسم الفاعل واسم المفعول أشبها الفعل المضارع شبهاً قوياً فعملا بالحمل عليه في الظاهر والمضمر وفي المتقدم والمتأخر، والصفة المشبهة لم تشبه الفعل المضارع وإنما أشبهت اسم الفاعل الذي هو فرع في العمل فضعف عملها(١).

أما أفعل التفضيل فإن شبهه بالفعل الذي هو الأصل في العمل وباسم الفاعل أقوى المشتقات عملاً ضعيف؛ إذ لا يشبههما إلاّ في اشتماله على الحروف الأصلية التي اشتملا عليها، فهو لا يدل على معنى الفعل، وإنما يدل -في الأغلب- على اشتراك اثنين في الحدث وزيادة أحدهما فيه على الآخَر، وهو إنْ دخلت عليه (ال) عرَّفته، ولا يمكن أن يشبَّه باسم الفاعل فيُحمل عليه كما شُبِّهت الصفة المشبهة باسم الفاعل وحُملت عليه في بعض الوجوه، فمن اليسير أن تُحمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل قد يكون فعله لازماً كفعل الصفة المشبهة. في حين أننا وجدنا العرب قد أخذوا اسم التفضيل من غير فعل و لم يفعلوا مثل ذلك في الصفة المشبهة ولا في اسم الفاعل.

وعلى أية حال، فإن اسم التفضيل -عند أكثر النحاة ومنهم من لم يُجز إعماله بداءة- من المشتقات التي يصحّ أن تعمل في إطار شروط معينة فيكون معمولها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

أولاً: عمل اسم التفضيل الرفع:

(أ) يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر -الذي هو فاعله- باتفاق، إنْ لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: "زيد أفضل من عمرو" ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على زيد. وذلك لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل.

وهذا بخلاف ابن مضاء القرطبي، فهو يعترض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات كلها ومنها اسم التفضيل، واستدل على ذلك بأن هذه المشتقات لم يظهر لها ضمير في

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل الكتاب: ١/١٠٤، ٢٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل، وبأنه ليس ثمة داعٍ لهذا التقدير للضمير المستتر الذي لوظهر لكان فضلة(١).

وأحسب أن هذا القول الذي كان صدىً لإبطال ابن مضاء نظرية العامل، ينسف قواعد النحاة نسفاً، ولا يخدم اللغة أوقائلها بشيء. وفي رأيي أن الاسم الذي رفع الاسمَ الظاهر -وهو ما ثبت في شأن أفعل التفضيل كما سيأتي- فمن باب أولى أن يرفع الضميرَ المستتر أو البارز.

ويرى ابن الدّهّان أن أفعل التفضيل لا يعمل إلاّ في الضمير(٢)، وهو ما ينفيه بعض المنقول من كلام العرب والذي لا يمكن تخريجه على نحو مقبول للأفهام إلاّ بإعمال أفعل في الظاهر.

(ب)ويرفع أفعل التفضيل الضميرَ البارز، وإنْ كان ذلك في أحايين قليلة(٣)، نحو "مررت برجلٍ أفضلَ منه أنت"(٤)، إذ ارتفع (أنت) بـ "أفضل". ومثله ما قيل في بيت الشاعر زهير بن مسعود الضبي:

فخيرٌ نحن عند الناس منكمْ إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يا لا

إذ قيل -ضمن تأويلات عدة- إنّ (نحن) مرتفع بـ (خير) الذي هو مبتدأ، وقد سدَّ فاعلُه مسدَّ الخبر(٥).

غير أن ابن هشام رأى أن هذا البيت الذي وَسَمه بـ (المُشْكل) إنْ جُعل (نحن) فيه فاعلاً لزم إعمال المشتق غير معتمد على نفي أو غيره، ولم يَثبت هذا عن العرب، وعمل أفعل التفضيل في الظاهر في غير مسألة الكحل -في رأيه- ضعيف. وفُهم من كلامه أنه يميل إلى تخريج أبي عليّ الفارسي وابن خروف بجعل (خير) خبراً لـ (نحن) محذوفة، وأما (نحن)

---

(١) انظر ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ): كتاب الرد على النحاة، تحقيق د.شوقي ضيف، دار الفكر، القاهرة، ١٩٤٧، ص١٠٠-١٠٢.

(٢) انظر ناجية محمد عبد الرازق عدس: "كتاب الفصول في العربية" لابن الدهان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨١، ص١٠٧.

(٣) انظر شرح الأشموني: ٣٨٩/٢. حاشية الخضري: ٤٩/٢. أوضح المسالك: ٣٠٢/٢.

(٤) أوضح المسالك: ٣٠٢/٢.

(٥) انظر عبد العزيز بن جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥، ١٠٠٤/٢-١٠٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المذكورة فتُجعل توكيدا للضمير في أفعل التفضيل، وقد أثبت ابن هشام هذا الرأي لهما دون اعتراض منه(١).

وفي رأيي أن تخريج أبي علي وابن خروف فيه نظر؛ لأنه وهو على هذه الحال من التكلف في تقدير الكلام: نحن خيرٌ نحن - لا يُتصوَّر أنه قد لاح للشاعر عند قوله هذا البيت. كما أن موافقة ابن هشام لهما فيها نظر؛ لِمَا أسّسه من "الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعْرِب من جهتها" ومنها: "أن يخرج إلى الأمور البعيدة ويترك الوجه القريب"(٢). وما لنا لا نقبل بإعمال اسم التفضيل الرفع في الضمير البارز وهو قريب وارد به السماع، بل إنّ ابن هشام نفسه قد أثبته(٣)؟ كما أن أيًّا من النحاة الذين أثبتوا لاسم التفضيل هذا العمل لم يشترط أية شروط له، أو اعتماداً على نفي أو شبهه.

وقد أيَّد مجمع اللغة العربية بالقاهرة اقتراح الأستاذ السيد محمد الفاضل بن عاشور(٤) بأن يعمل أفعل التفضيل الرفع في الضمير البارز.

(جـ) وقد يرفع أفعلُ التفضيل الاسمَ الظاهر، ولكن هل يرفع الظاهر مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب، فبعضهم يرفعه به مطلقاً(٥)، فيقول: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، فيجر (أفضل) بالفتحة على أنه صفة لرجل، ويرفع (أبوه) على الفاعلية. ومثل ذلك إجازة بعض النحاة أن يُقال: "مررتُ برجلٍ أسهلَ خدُّ غلامِه" بجعل (أسهل) نعتاً لرجل، وجعله بمعنى (يسهل) فيُرفع (خد) بـ "أسهل"، ومثل ذلك يقال في جملة: "مررتُ برجلٍ أشدَّ سوادُ طُرَّتِه(٦).

---

(١) انظر المغني: ٥٨١.

(٢) المغني: ٧١٠.

(٣) انظر أوضح المسالك: ٣٠٢/٢.

(٤) انظر بحوث ومحاضرات مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، ص (٢٣٣، ٢٤٤، ٢٢٨).

(٥) انظر ابن هشام: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٩، ص٢٨٢. شرح العمدة: ٧٧٢-٧٧٣. شرح الكافية الشافية: ١١٤١/٢. ابن الصائغ: كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر (أورده السيوطي في الأشباه: ١٤٢/٨).

(٦) انظر هذه المسألة بتفصيلها في الأشباه: ٤٥/٦-٥٥. وقد اعترض السيوطي على عمل أفعل التفضيل المتبوع بِمن في معرفة، فهو يرى أنه لا يعمل إلاّ في نكرة وينصبه على التمييز، كما اعترض على رفع أفعل الظاهر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورأى بعض النحاة ابن عقيل وابن هشام أنّ رفع أفعل التفضيل الاسمَ الظاهر -في غير مسألة الكحل -لغة قليلة أو ضعيفة نقلها سيبويه ويونس والسيوطي عن جماعة من العرب رفعتْه بلا اعتبار لشروط إعماله في الظاهر(١)، ومثّلوا له بنحو "مررتُ برجلٍ خيرٍ منه عملُه"(٢). ورأى الرضي أن ذلك ليس بمشهور(٣). وحتى لو جُعل أفعل التفضيل هنا حالاً فإن سيبويه يعدّها لغة رديئة نحو: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه(٤).

وبعض النحاة كابن هشام يُوجب في نحو "مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه" أن يُرفع (أفضل) على أنه خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفضل) ضمير مستتر عائد عليه(٥).

في حين تُوجب فئة أخرى منها سيبويه ومن جرى مجراه أن يُرفع أفعل التفضيل بالابتداء، ويكون (أبوه) خبراً له، والجملة صفة للموصوف (رجلٍ)(٦).

ويعللون ذلك بعدم إمكانية إفراد أفعل التفضيل في نظرهم على النحو (مررتُ برجلٍ أفضل) مما أبعد أفعل التفضيل -عندهم- من شبه اسم الفاعل القادر على رفع الظاهر والضمير(٧).

أما أكثر النحاة كابن مالك وابن عقيل وابن هشام وابن وابن الأنباري والأشموني والسيوطي فلا يرفع بأفعل الاسمَ الظاهرَ إلاّ في مسألة الكحل(٨)، وضابطها -عند أكثر النحاة(٩)- أن يصلح أفعل التفضيل لوقوع فعل بمعناه موقعه، وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل التفضيل صفة لاسم جنس، بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً، مفضّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: "ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد"، فـ (الكحل) مرفوع بـ (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو "ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحلُ كزيد"، وقد وقع (أحسن) صفة لاسم جنس (رجلاً)، بعد نفي (ما)، وكان مرفوعه أجنبيًّا بمعنى غير مُلابس لضمير الموصوف، مفضّلاً على نفسه باعتبارين، أي أن الكحل في عين زيد أحسن من الكحل في عين رجل آخر.

---

(١) انظر الكتاب: ٣٤/٢. شرح ابن عقيل: ١٨٨/٢-١٨٩. المغني: ٥٨٠.

(٢) شرح الكافية: ٤٦٤/٣. (٣) انظر المرجع السابق: ٤٦٤/٣.

(٤) انظر الكتاب: ٣٤/٢. (٥) انظر شرح قطر الندى: ٢٨٢.

(٦) انظر الكتاب: ٢٦/٢. طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ): شرح المقدمة المحسبة، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم، ط١، ١٩٧٧، ٣٩٨/٢.

(٧) قال السيوطي: "ورَفَعَ بها الظاهر (كل العرب) في مسألة الكحل استحساناً"، الأشباه: ٢٤٣/٨، وهو مردود. ومن النحاة الذين رفضوا رفعه الظاهر في كل الأحوال الرماني، انظر كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ص١٦٩.

(٨) انظر مثلاً ابن الأنباري: منثور الفوائد، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى سيبويه(١) أن قولنا: "ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه إليك" و"ما رأيت أن أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" يختلف اختلافاً تامًّا عن قولنا: "هذا رجلٌ خيرٌ منه أبوه" للأسباب التالية:

أ- أن الجملة الأخيرة فيها تفضيل للأب على الضمير المجرور بِمن والعائد إلى (الرجل)، في حين أننا في مسألة الكحل لا نفضِّل الكحل على الضمير المجرور بِمن، بل تفضّل الكحل في عمله وهيئته في عين زيد على عمل الكحل وهيئته في غير ذلك من المواضع أو العيون، فكأن التقدير هنا: ما رأيتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد، وما رأيتُ رجلاً مبغَّضاً إليه الشرُّ كما بُغِّض إلى زيد.

ب- أن ضمير الهاء في (مِن) في الجملة الأخيرة عائد إلى الموصوف (رجل)، في حين أن الهاء المتصلة بمِن في مسألة الكحل عائدة إلى فاعل اسم التفضيل (الكحلُ-الشرُّ).

جـ- أنه يجوز أن نبتدئ الجملة الأخيرة بأفعل التفضيل (خير) فتقول: خيرٌ منه أبوه، ولا يجوز لنا في مسألة الكحل أن نبتدئ بأفعل التفضيل فنقول: أحسنُ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، أو أبغضُ إليه الشرُّ منه إليك.

هذه هي الأسباب التي قررها سيبويه لإعمال أفعل في الظاهر في الجملتين الأوليين، ورفْضِ إعماله في الجملة الثالثة.

وعموماً فإنَّ من رفع بأفعل التفضيل الاسم الظاهر في مسألة الكحل ذكر له أحد التعليلات التالية أو غير واحد منها:

١- أنه قد صلح أن يقع أفعل التفضيل موقع الفعل في هذه المسألة، وأن يفيد ما أفاده أفعل من دلالة المفاضلة(٢).

وقد اعترض على هذا التعليل أبو حيان(٣)، إذ رأى أن النفي في صورة أفعل التفضيل (أحسن) منصبٌّ على الزيادة في عين الرجل، ونفي الزيادة فيها يتحقق بالمساواة والنقصان

---

(١) انظر الكتاب: ٢/٣١-٣٢.

(٢) انظر الأشباه: ٨/١٥٦-١٥٧، بتصرف يسير.

(٣) انظر المرجع السابق: ٨/١٥٥. يس بن زين الدين الحمصي الشافعي: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٤، ٢/١٥٩. ابن الجزري: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس مطبعة السعادة، مصر، ١٩٨٣، ٢٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن عين زيد، وفي صورة الفعل (يحسن) فإن النفي منصبٌّ على المماثلة فيتحقق المراد من النفي هنا بشيئين هما الزيادة والنقصان.

ورأى ابن الصائغ أن المراد بهذا الاستعمال في صورة أفعل التفضيل النقصان عن عين زيد، وفي صورة الفعل إثبات الزيادة لعين زيد(١).

ووسط هذه التعبيرات المعقدة للنحاة القدامى أقول: إنَّ المقصود في صورة الاسم إثبات مشارَكَة الآخَرين لزيد في حُسْن الكحل في العين ثم زيادة زيد في ذلك عنهم. أما في صورة الفعل فالمقصود نفي صفة حُسْن الكحل كُلِّيًّا عن الآخرين وإثبات هذه الصفة في حق زيد وحده. وعليه، فالأصوب موافقة من اعترض على هذه العلة، إذ لم يصلح الفعل أن يفيد ما أفاده أفعل التفضيل.

ويورد النحاة اعتراض مَن يَرى أنه كان مقتضى صحة وقوع الفعل موقع أفعل التفضيل لاشتراط عمله الرفع، أن يُجَوَّز رفع أفعل التفضيل أيضاً للسببيِّ - وهو ما كان له ارتباط بالموصوف بسبب ما- نحو: (ما رأيتُ رجلاً أحسن منه أبوه)، وأن يُجَوَّز عمله الرفع أيضاً في حال الثبوت نحو: (رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)؛ لأنه في ذلك كله يصحّ وقوع الفعل موقع أفعل(٢).

ثم يوردون ردّ بدر الدين بن مالك على هذا الاعتراض(٣)، إذ يقرّر أن شرط الفعل الذي يصحّ أن يحلّ محلّ أفعل التفضيل الذي يرفع الاسم الظاهر: أن يكون من الفعل نفسه الذي صيغ منه أفعل، وأن يدل على معناه. والجملتان السابقتان ليستا كذلك، ففي الجملة الأولى:

أ- إذا قيل: (ما رأيتُ رجلاً يحسن أبوه كحسنه) فجيء محل (أحسن) بالمضارع (يَحْسُن) فاتت الدلالة على التفضيل.

---

(١) انظر الأشباه: ٨/١٥٥. حاشية يس: ٢/١٥٩.

(٢) انظر شرح الأشموني: ٢/٣٩٠. حاشية يس: ٢/١٥٩.

(٣) انظر شرح الأشموني: ٢/٣٩٠. حاشية يس: ٢/١٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب-وإذا قيل: (ما رأيتُ رجلاً يحسنه أبوه) فجيء محل (أحسن) بمضارع (حَسَنه) بمعنى فاقه في الحُسْن، فإنه حينئذ يكون قد جيء بغير الفعل الذي يُصاغ منه أفعل التفضيل (أحسن)، كما تفوت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل.

ومثل هذا ينطبق على الجملة الثانية:

أ- فإذا قيل: (رأيتُ رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد) فاتت الدلالة على التفضيل.

ب-وإذا قيل: (رأيتُ رجلاً يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد) فاتت الدلالة على الغريزة.

ومع منطقية ردّ بدر الدين بن مالك، إلاّ أن ما قرره ينطبق أيضاً على أفعل التفضيل في مسألة الكحل، كما ذكرتُ آنفاً. فليس ثمة فعل يصلح أن يدل على كل ما يدل عليه أفعل التفضيل من معنى المفاضلة.

٢- غير أن الصبان(١) يعترض على الاكتفاء بالعلّة السابقة وحدها، ويرى وجوب أن يُضاف إليها عدم جواز الفصل بين أفعل و(مِن) بأجنبي.

ويعلّل ذلك بأن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت ومع ذلك فهي تعمل في الاسم الظاهر، وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل هو بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة ورغم ذلك فهو لا يعمل في الاسم الظاهر(٢).

٣- وثمة تعليل ثالث مفهوم من كلام سيبويه أيضاً(٣) اعتمد عليه شُرّاحه، وهو أن أفعل التفضيل جاء هنا لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين، إذ فُضِّل بأفعل مكانٌ (عين زيد) على غيره من الأمكنة (عيون غير زيد)، فأفعل حينئذ يكون جارياً على المفضَّل عليه في المعنى إضافة إلى جريانه على الاسم الظاهر، فَيرفع أفعلُ حينئذ هذا الظاهرَ كما رَفَع الضميرَ.

---

(١) انظر حاشية الصبان: ٣/٥٤.

(٢) انظر المصدر نفسه: ٣/٥٤.

(٣) انظر الكتاب: ٢/٣١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ووقع في ظن السيوطي أن ابن فلاح في (الكافي) قد ذكر تعليلاً رابعاً لرفع أفعل الظاهر وهو "أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك بالنسبة إلى المعاني غالباً يجري مجرى الضمائر، فرفعته كما ترفع الضمير"(١). ولا يَخفى أنه تعليل سيبويه ذاته.

٤- وذكر ابن فلاح في الكافي أنه لما اتَّحد المفضَّل والمفضَّل عليه (وهو الكحل) أصبحا كالشيء الواحد فجاز عمل أفعل التفضيل فيه(٢).

٥- والحق أنَّ ثمة تعليلاً غفل عنه كثير من النحاة منهم السيوطي(٣)، ويُنسب هذا التعليل إلى الإمام الكافيجي(٤) الذي رأى عمل أفعل في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه، لا باعتبار معنى الفعل؛ لأن العامل اللفظي إنما يعمل في معموله لأن معنى العامل يقتضي هذا المعمول، إذ إن معنى العامل هو معنى مضاف إلى أمر ما (معمول)، فيضاف العمل إلى لفظ هذا الأمر (المعمول)، لاحتياج العامل في تفهيم معناه للسامع إلى هذا المعمول. فمناط الإعراب -عند الكافيجي- ليس معنى الفعل أو المعاني اللغوية أو السياقية، وإنما مناطه هو المعنى النحوي.

ولتوضيح كلام يس أضرب مثالاً بقولنا: (أعائدٌ أبوك غداً؟) فقد احتاج فيه (عائد) لإتمام معناه أن يُقرن بذات محددة (أبوك) أُسندتْ إليها العودة، ولمّا كان (عائد) اسماً مشتقاً عاملاً -لاعتماده على استفهام ودلالته على الاستقبال- فقد أضيف عمله إلى لفظ المعمول (أبوك)، فارتفع لكونه فاعلاً لاسم الفاعل.

وربما كان التعليل الذي ساقه الكافيجي، هو الأقرب إلى المنطق، والأبعد عن الإغراب والتكلّف.

---

(١) انظر الأشباه: ١٦٢/٨.

(٢) انظر الأشباه: ١٦٢/٨.

(٣) أثبت السيوطي التعاليل الأربعة السالفة مضيفاً إليها ما أوردتُه في أسفل التعليل الثالث، وعلّق عليها قائلاً: "فهذه خمسة تعاليل لم أرها مجتمعة". انظر الأشباه: ١٦٢/٨.

(٤) انظر حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١٥٨/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

• ***أمّا وجه اشتراط النحاة تلك الشروط لرفع أفعل الظاهرَ، فبيانها كالتالي:***

* اشترط النحاة أن يكون أفعل صفة لاسم جنس، وذلك لأحد الأسباب التالية(١):

أ- ليتأتّى التفضيل. ورُدَّ على ذلك بأنه مجرد دعوى، وصيغة أفعل تدل على التفضيل بنفسها.

ب-لأن الأسماء العاملة لابُدَّ لها من الاعتماد.

ورُدَّ عليه بأنه يكفي في ذلك النفي.

غير أن يس اعترض على هذا الرد بتأكيد أن أفعل التفضيل ليس في قوة اسم الفاعل الذي ربما يكتفي بالنفي، واستدل يس على ذلك بأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به مطلقاً حتى وإنْ توافرت شروط رفعه للظاهر، بخلاف اسم الفاعل(٢).

جـ- لأن أفعل التفضيل وقع في اللفظ وصفاً لغير الذات المرادة وهي الكحل التي لابُدَّ منها لأنها التي رفعها أفعلُ التفضيل، فلذلك اشتُرط أن يكون هذا الوصف صفة لاسم جنس قبله.

وفي رأيي أن السبب الأخير هو الأكثر إقناعاً؛ إذ إن العموم الذي يكتنف معنى اسم الجنس يساعد في إبعاد النظر عن جريان أفعل التفضيل على هذا الاسم الذي قبله، ويصوّب الاهتمام نحو العلاقة بين أفعل التفضيل ومرفوعه (الكحل).

* واشترط النحاة أن يكون أفعل التفضيل في مسألة الكحل مسبوقاً بنفي، "أو شبهه وهو النهي، نحو: (لا يكنْ أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك)، والاستفهام الإنكاري، نحو: (هل أحدٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمحسن لا يَمُنُّ؟)".(٣)

ونفى ابن مالك في شرح التسهيل ورود السماع بالنهي أو الاستفهام الإنكاري في هذا الصدد، لكنه لم يجد بأساً باستعمال أفعل التفضيل بعدهما(٤).

---

(١) انظر المرجع السابق: ١٥٦/٢-١٥٧. الأشباه: ١٦٢/٨-١٦٣.

(٢) انظر حاشية يس: ١٥٧/٢.

(٣) انظر مثلاً حاشية الخضري: ٥٠/٢.

(٤) ما طُبع من شرح التسهيل حتى ساعة كتابتي هذا البحث لا يشتمل على اسم التفضيل، فهذا الشرح غير كامل (ولذلك قصةً انظر تفصيلها في الدرر الكامنة: ٥٠١/١)، ولذلك فإني أُحيل إلى المراجع التالية التي أشارت إلى رأي ابن مالك في شرحه السالف: شرح الأشموني: ٢٩٠/٢-٢٩١. شرح قطر الندى: ٢٨٣. محمد علي حمزة سعيد: ابن الناظم النحوي، جامعة بغداد، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٥، ص١٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأجاب يس بأنّ من الثابت في فصيح الكلام أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الأربعة، والاستثناء، وتسويغ مجيء الحال من النكرة(١).

واقتصر ابن الحاجب على النفي(٢).

وأرى أن رأي ابن مالك ويس أولى بالقبول لما فيه من توسيع في اللغة.

وردّ النحاة اشتراط كون اسم التفضيل منفيًّا إلى أحد الأسباب التالية:

أ- أنه عند كونه منفيًّا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله، إذ يكون بمعنى (حَسُن). وهذه العبارة تحتمل معنيين(٣)، اعتمد النحاة في استنباطهما أسلوب الاستدلال المنطقي، بل أسلوب المعادلات الرياضية ذات المتغيرين بما فيها من مُتعة عقلية:

١- أن يكون (أحسن) بعد النفي بمعنى (حَسَن)؛ لأنه إذا سُلّط النفي على اسم التفضيل توجّه النفي إلى قيده وهو الزيادة، فكان المعنى: ليس حُسْن كحل عين رجل زائداً على حُسْن كحل عين زيد، فيبقى أصل (حسن كحل عين رجل) مقيساً إلى (حسن كحل عين زيد)، وتكون النتيجة إما أن يساويه أو يكون دونه، والمساواة يأباها مقام المدح، فخلص المعنى إلى أنه (حَسُن في عين كل أحد الكحلُ دون حسنه في عين زيد). فيكون (النفي+أحسن) مساوياً معنى (حَسُن).

٢- أن يُجعل (أحسن) قبل دخول النفي عليه مجرَّداً عن الزيادة؛ لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح، وعند دخول النفي على (أحسن) هذا الذي بمعنى الصفة المشبهة (حَسَن)، نُفي أصل الحُسْن، فصار المعنى: (ليس حُسْن رجلٍ مقيساً إلى حُسْن زيد)، ويتأدّى من ذلك أن تتحقق المساواة بين (حُسْن رجل) و(حُسْن زيد)، أو أن يكون الأول دون الثاني. وكونه دونه لا يناسب المقام. فرجع المعنى إلى (ما رأيتُ رجلاً حَسُن في عينه الكحلُ حُسنَه في عين زيد)، فانتفت المساواة والزيادة لما اقتضاه المقام.

---

(١) انظر حاشية يس: ١٥٧/٢.

(٢) انظر الكافية بشرح الرضي: ٤٦٣.

(٣) انظر حاشية يس: ١٥٧/٢. شرح الصبان: ٥٣/٣. حاشية الخضري: ٤٩-٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويورد النحاة الاعتراض القائل: إنه لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر، فإنه ينبغي إجازة عمله في مثل (ما رأيتُ رجلاً أفضلَ أبوه من زيد)(١).

وردَّ النحاة على ذلك بالتأكيد على وجود فرق بين المثالين، فإن المفضَّل والمفضَّل عليه في مسألة الكحل متّحدان بالذات، والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضَّل عليه فيه مختلفين بالذات، "ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي، فإذا زال بالنفي زال زوالاً كلّيًا و لم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال"(٢).

"وهذا بخلاف (ما رأيتُ رجلاً أفضل أبوه من زيد)، فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات، فلا ضعف في معناه التفضيلي، وله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر"(٣).

ولكنني أرى أن المفضَّل والمفضَّل عليه في مسألة الكحل ليسا متحدين تماماً؛ إذ اختلفا في ذاتٍ لا يمكن إنكارها وهي (الموضع)، فقد فُضِّل (حُسن الكحل في عين زيد) على (حُسْن الكحل في عين رجل)، و لم يُفضَّل (حُسْن الكحل بإطلاقه) على (حُسْن الكحل بإطلاقه) حتى يقال: إن المفضَّل والمفضَّل عليه متّحدان بالذات.

وعليه فلا أرى غضاضة في تقبُّل تعبير (ما رأيتُ رجلاً أفضل أبوه من زيد).

ب-وقيل: إنما اشتُرط تقدُّم النفي على اسم التفضيل لتوثيق الصلة بين الموصوف النكرة (رجلاً) والصفة القوية في العمل (أحسن)؛ لأن النكرة المنفية أحوج إلى ما يخصصها من النكرة المثبتة(٤)، "فإذا قلتَ: مارأيتُ رجلاً، كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال، بخلاف: رأيتُ رجلاً"(٥) فالعبارة

---

(١) انظر حاشية يس: ١٥٧/٢. شرح الصبان: ٥٣/٣. حاشية الخضري: ٥٠.

(٢) حاشية يس: ١٥٧/٢.

(٣) السابق: ١٥٧.

(٤) انظر حاشية الصبان: ٥٣/٣.

(٥) السابق: ٥٣/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأخيرة لا تحتاج إلى ما يخصص النكرة فيها، فإنْ خُصص (رجلاً) هنا بأمر ما، كان لإفادة مزيد من دقة الإخبار.ولا يرى الرضيُّ(١) مانعاً أن يَرفع أفعل التفضيل الظاهر، إذا سُبق أفعل بنفي غير صريح، نحو: (قلّما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد).

ويرى الرضيّ(٢) أن تعليل سيبويه لرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهرَ في مسألة الكحل بعدم الفصل بين أفعل و(مِن) بأجنبي - يطّرد مع كون الكلام مثبتاً أيضاً، نحو: مررتُ برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

وينقل الرضيّ(٣) عن الرمانيّ جواز ذلك في المثبت.

وأجاز الإمام الكافيجي إعماله أيضاً في الظاهر إذا كان مثبتاً(٤).

وإزاء اختلاف النحاة في هذا الشرط إنْ كان نفياً صريحاً، أو نهياً، أو استفهاماً إنكارياً، أو نفياً غير صريح، أو إثباتاً - أرى أنه من الخير أن يتمَّ التخفف من هذا الشرط كُلِّيًا من باب التوسع في اللغة والتنويع في الأساليب.

* واشترط النحاة في مسألة الكحل أن يكون مرفوع أفعل التفضيل أجنبيًّا، أي غير مُلابس لضمير الموصوف، صرَّح بذلك بدر الدين بن مالك في شرح الخلاصة(٥) وتابعه بعض النحاة.

ورأى ابن الصائغ أنَّ ابن الحاجب اشترط السببية بين الاسم الظاهر ورافعه، وأن ابن مالك سكت عن ذلك(٦).

والحق أنّ ابن مالك لم يسكت عن ذلك، بل اشترط هو أيضا كون الظاهر سببياً، وعلّل ذلك بأمرين(٧):

---

(١) انظر شرح الرضيّ على الكافية: ٣/٤٦٨-٤٦٩.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٩.

(٣) انظر السابق: ٣/٤٦٩.

(٤) انظر حاشية يس: ٢/١٥٨.

(٥) انظر الأشباه: ٨/١٤٩. حاشية يس: ٢/١٥٧. ابن الناظم النحوي: ١٩٨.

(٦) انظر الأشباه: ٨/١٤٩. حاشية يس: ٢/١٥٧.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية: ٢/١١٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- أن ذلك يجعل أفعل التفضيل صالحاً للقيام مقام الضمير، إذ إنَّ إحلال الظاهر السببي محل الضمير كثير.

ب- أن كونه سببيًّا على الوجه المستعمل يجعل أفعل التفضيل واقعاً موقع الفعل.

ورأى ابن الصائغ(١) أنه إذا قُصد بالأجنبي إخراج السببي الذي اتصل بضمير الموصوف نحو (أبوه) في جملة (ما رأيتُ رجلاً أحسن منه أبوه) فإنه يمكن الاستغناء عن هذا القيد بقولهم: (مفضَّل على نفسه باعتبارين)، وإن قُصد بالأجنبي إخراج السببي الذي للموصوف به تعلُّق ما، فهذا ليس صحيحاً، بل لابدَّ أن يكون سبباً بهذا المعنى.

ولوضوح العلل وقوتها لدى ابن مالك وابن الحاجب وابن الصائغ، فإني أرى رأيهم في أن يُشترط كون مرفوع أفعل سببيًّا بمعنى أن يكون متصلاً بضمير الموصوف أو أن يكون للموصوف تعلُّق ما به.

* واشترط النحاة في مسألة الكحل أن يكون أفعل التفضيل مفضَّلاً على نفسه باعتبارين: أحدهما اعتبار موصوفه المنفي في الأفضلية، والثاني ما يُذكر بعد لفظ (من) في المفضولية(٢). ففي مثال الكحل: (أحسن) صفة (رجل) من حيث اللفظ، وصفة (الكحل) من حيث المعنى، وتَعَلُّق الكحل برجل لكونه مصروفاً في عينه.

ورأى الصبان أن الصواب أن يُقال: (باعتبار آخر)؛ لأن التفضيل -أي الزيادة- إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين، والأصل أن يقال: (أنْ يكون مفضَّلاً على نفسه ومفضولاً)، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال(٣). وهو مُحقّ فيما رآه.

وعبارة الجامع الصغير (منفصل على نفسه باعتبارين)(٤). وأظنه تصحيفاً؛ لأن صاحب الجامع الصغير يذكر في مصنفاته الأخرى عبارة "مفضَّلاً على نفسه باعتبارين"(٥)، فضلاً عن أن تعبير الانفصال على النفس لا يفيد معنىً مستقيماً ولم يجرِ على ألسنة النحاة.

---

(١) انظر الأشباه: ٨/١٥٠. حاشية يس: ٢/١٥٧. (٢) انظر مثلاً شرح العمدة: ٧٧٣.

(٣) انظر شرح الصبان: ٣/٥٣.

(٤) انظر ابن هشام: الجامع الصغير في علم النحو، تحقيق محمد شريف سعيد الزيبق، ط١، مكتبة الحلبوني، دمشق، (ب.ت)، ص ٨٢. (٥) انظر مثلاً شرح شذور الذهب: ٤١٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

* ويقتصر أبو حيان في تقعيده ضابط رفع أفعل للظاهر على أنه متى أدَّى هذا الظاهر إلى الفصل بين أفعل التفضيل، والمفضَّل عليه المجرور بِمن، جاز أن يرتفع ذلك الاسم الظاهر بأفعل التفضيل(١).

وهو رأي فيه من التيسير ما لا يخفى، كما أنه يُفسح المجال أمام تقبُّل تعبيرات رفض بعض النحاة إعمال أفعل التفضيل فيها، نحو: (ما رأيتُ رجلاً أفضلَ أبوه من زيد) و(ما رأيتُ رجلاً أحسنَ أبوه منه).

الحذف في مسألة الكحل

وذكر النحاة أن الأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، كقوله صلى الله عليه وسلم: "ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة"(٢)، وقول الشاعر:

ما رأيتُ امرأً أحبَّ إليه الـ بذلُ منه إليك يا ابن سِنان

ويُعرب مرفوع (أحبَّ) في الحديث والبيت نائب فاعل؛ لأنه مصوغ من فعل مبني للمجهول(٣).

"وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (مِن) إمّا على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: (مِن كحل عين زيد) أو (مِن عين زيد) أو (من زيد)، فتحذف مضافاً أو مضافين، وقد لا يُؤْتَى بعد المرفوع بشيء، فتقول: (ما رأيتُ كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ) وقالوا: (ما أحدٌ أحسنُ به الجميل من زيد) والأصل (ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من حسن الجميل بزيد) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه، ثم حذفوا المضاف"(٤).

ومما حذف فيه الضمير الثاني قول ابن مالك:

كـ (لن ترى في الناس من رفيق أَوْلَى به الفضلُ من الصِّدِّيق)

---

(١) انظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: ١٤١.

(٢) انظر هذا الحديث في الكتاب: ٣٢/٢.

(٣) انظر شرح شذور الذهب: ٤١٦.

(٤) أوضح المسالك: ٣٠٢/٢-٣٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"والأصل: مِن ولاية الفضل بالصِّدِّيق"(١).

ورأى الأزهري أن هذا البيت "داخل تحت القاعدة، فإن الاسم الظاهر وهو (الفضل) أجنبي مسبوق بنفي (بلن)، مُكْتَنَف بضميرين: أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء مِن (به)، والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حُذف، والأصل: أولى به الفضل منه بالصديق"(٢).

وكقول الشاعر سُحَيم بن وَثيل في شعره الذي أنشده سيبويه(٣).

مررتُ على وادي السباع، ولا أرى كوادي السباع -حين يُظْلِمُ- واديا

أقَـــلَّ بـــه ركبٌ أتَـــوْه تَئِيَّةً وأخْوَفَ -إلاّ مـا وَقَى ا للهُ- سارياً

والتقدير: "أقَلَّ بـه ركـبٌ منهـم بـوادي السـباع، وأخـوف بـه ركـبٌ منهـم بـوادي السباع"(٤).

وعليه قوله عليه السلام: "ما من أحدٍ أحبَّ إليه المدحُ من ا لله"(٦)، والتقدير: ما مـن أحدٍ أحبَّ إليه المدحُ منه إلى ا لله.

وقوله عليه السلام أيضاً: "ما من أحدٍ أحبَّ إليه العذرُ من ا لله"(٧)، والتقدير: ما من أحد أحبَّ إليه العُذْرُ منه إلى ا لله.

ومن كلام العرب "مـا رأيـتُ كِذْبـةً أكـثر عليهـا شـاهدٌ مـن كذبـة أميرٍ علـى منـبر" والأصل: ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من شهود كذبة أمير على منبر(٥)، ثـم صـارت: مارأيتُ كذبة أكثر عليها شاهد منها على منبر.

وعليه قول الشاعر:

"ما إنْ رأيتُ كعبد ا لله مِن أحدٍ أوْلَى به الحَمْدُ في وَجْدٍ وإعدامِ"(٨).

---

(١) أوضح المسالك: ٣٠٣/٢.

(٢) التصريح: ١٠٧/٢.

(٣) الكتاب: ٣٣/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٧٠/٣.

(٥) شرح العمدة: ٧٧٤.

(٦) شرح الوافية: ٣٣٦.

(٧) المرجع السابق: ٣٣٦.

(٨) الأشباه: ١٤٦/٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتقدير: أولى به الحمدُ منه.

وقد يُحذف الضمير الأول، ولم يمثّل له أحد من النحاة، مع أن ظاهر عبارة الخضري جواز حذفه، فقد قال: "وقد يُذكَر أحدهما دون الآخر"(١).

"ويجوز حذف الضميرين معاً، بأن يُقدَّم الاسم التالي للضمير المتصل بِمن على أفعل التفضيل مع إدخال أداة التشبيه على هذا الاسم، وحذف ما بعد مرفوع أفعل التفضيل، فتصير العبارة: ما رأيتُ كعين زيد أحسن فيها الكحلُ"(٢)، "وجازت هذه المسألة وإنْ لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت أفعل بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن (مِن) التفضيلية مع مجرورها مقدَّرة ههنا أيضاً بعد السبب المرفوع"(٣).

وأصل الجملة السابقة: (ما رأيتُ عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحلُ)، "وقولك: (أحسن) في هذه العبارة بدل من قولك: (كعين زيد)... فقولك: (ما رأيت كعين زيد) أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد، وقولك: (ما رأيت أحسن من عين زيد [فيها الكحل]) أي: رأيتُ كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أُتي به للبيان؛ لأن الأول [ما رأيتُ كعين زيد] مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان في أي شيء"(٤).

"ولا يجوز أن يكون (أحسن)... صفة لقولك: (كعين زيد)؛ لأنه يكون في المعنى: ما رأيتُ مثل عين زيد في حُسْن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟"(٥).

والضمير الذي في (فيها) ليس عائداً على الموصوف المحذوف (عيناً) بل على (عين زيد)، فالضمير العائد على الموصوف النكرة محذوف، كما أن الضمير العائد على الاسم الظاهر (الكحل) محذوف أيضاً.

---

(١) حاشية الخضري: ٢/٥٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٩ بتصرف.

(٣) السابق: ٣/٤٦٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٩. وما بين القوسين المعقوفين زيادة من الباحثة.

(٥) شرح الرضيّ على الكافية: ٣/٤٦٩-٤٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أمثلة حذف الضميرين معاً: "ما رأيتُ كزيد رجلاً أبغض إليه الشر، والأصل: ما رأيت كزيد رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه"(١).

وعليه قول بعض العرب: "ما رأيت قوماً أشبه بعضٌ ببعض من قومك، كأنه قال: ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبهُ بعضٍ ببعض من شبه بعض قومك ببعض"(٢).

هذا بالنسبة للحذف في مسألة الكحل.

تقديم اسم التفضيل وتأخيره

أ- لا يجوز أن يتأخر الاسم الظاهر (الكحل) لفظاً ومعنىً معاً، فلا يُقال: (ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه في عين زيد الكحلُ) إذا قصد المتكلم تأخير الكحل معنىً بجعله خبر المبتدأ (أحسن)، فهذا لا يجوز لاستلزامه عودة الضمير في (منه) على متأخر لفظاً ومعنىً.

ب- يجوز أن يتقدم الاسم الظاهر (الكحل) لفظاً ومعنىً، فتقول: (ما رأيتُ رجلاً الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عين زيد). وحينئذ يصبح (الكحل) مبتدأ، و(أحسن) خبره، والجملة منهما صفة لكلمة (رجلاً).

جـ- ويجوز أن يتقدم الاسم الظاهر (الكحل) معنىً ويتأخر لفظاً، فتقول: (ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه في عين زيد الكحلُ) إذا قصد المتكلم تقديم (الكحل) معنىً بجعله مبتدأ مؤخراً، فيكون خبره المقدم (أحسنُ)، والجملة منهما صفة لكلمة (رجلاً)، وقد استجاد المبرد هذا الوجه.

* * *

عَلِمنا أن أكثر النحاة قد اشترط رفع أفعل الظاهرَ في مسألة الكحل بشروط محددة(٤)، فهل هذه الشروط لعمل الرفع مقصورة على أفعل التفضيل المقرون بِمن التفضيلية أم لأفعل التفضيل في أحواله كافة؟

---

(١) شرح العمدة: ٧٧٤.

(٢) المرجع السابق: ٧٧٥. ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢، ٢/١٨٥.

(٣) انظر المقتضب: ٣/٢٤٩-٢٥٠.

(٤) انظر الصفحة (٥٤) من هذا الفصل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرى ابن أبي الربيع أنه إذا كان أفعل التفضيل معرَّفاً بأل، نحو: مررت بزيد الأفضل أبوه، ومررت بهند الأفضل أخوها، وما أشبه ذلك، فإنه يعمل الرفع في الاسم الظاهر بعده؛ لأن أفعل التفضيل إذا عُرِّف بأل طابق الموصوف قبله، وحيث إنه في المثالين السابقين وما يشبههما لم يطابق ولزم الإفراد والتذكير، فإنه حينئذ يكون قد أشبه أفعل التفضيل المقرون بِمن، وأصبح من قبيل الصفة المشبهة باسم الفاعل(١).

ويوافقه الصبان الرأي(٢).

أما ابن الصائغ فإنه يصرّح بداءة أنه لم يستطع البتَّ في إعمال أفعل التفضيل المعرَّف بأل الرفعَ في الاسم الظاهر، إذ يقول: "لم أجد شفاء الغليل في هذه المسألة"(٣)، ويرى أن هذه المسألة مبنية على اختلاف النحاة في علة عدم إعمال أفعل الرفعَ في الاسم الظاهر(٤):

أ- فإذا كان السبب هو كون أفعل التفضيل في بعض الأحوال لم يُشبه الفعل كشبه اسم الفاعل والصفة المشبهة به في لحاق العلامات بهما كالتأنيث والتثنية والجمع، وهو ظاهر عبارة سيبويه -فإنه ينبغي إذا استُعمل معرَّفاً بأل أن يجوز رفعه للاسم الظاهر، فيقال: هذا الرجل الأفضل أبوه. وكذلك إذا أُضيف إلى معرفة نحو: زيد أفضل الناس أبوه. لأنه في هاتين الحالتين تلحق العلاماتُ أفعلَ التفضيل.

ب- وإذا كان السبب هو كون أفعل التفضيل لم يوجد فعل بمعناه، كما ذهب إلى ذلك أبو عمرو وغيره - فإنه لا يجوز أن يعمل الرفعَ في الظاهر إلاّ بالشروط المطّردة لدى جمهور النحاة.

وقد أثبتُّ آنفاً أن رفع أفعل الظاهرَ ليس عائداً لوجود فعل بمعناه، وعليه فليس ثمة حاجة للأخذ بالقول (ب) لدى ابن الصائغ، ويبقى القول (أ) الذي يوافقه فيه ابن أبي الربيع والصبّان. وهو قول فيه من التيسير ما يتيح لنا تقبُّل تعبيرات كثيرة من قبيل (رأيتُ الرجلَ الأفضل أبوه) و(مررتُ بزيد أكرمِ الناس أبوه) ونحوهما.

• • •

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٠٦٨/٢.
(٢) انظر شرح الصبان: ٥٣/٣.
(٣) حاشية يس: ١٥٧/٢-١٥٨. الأشباه: ١٦٥/٨.
(٤) انظر حاشية يس: ١٥٨/٢. الأشباه: ١٦٥/٨.

غير
١-
يز

(٧) إعراب الحديث النبوي: ١٣٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- "أرسل أبي امرأةً إلى عائشة يسألها: أي الصلاة كانت أحبَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يواظب عليها..."(١).

٤- عن عبد الله رضي الله عنه قال: "لا أحد أغيرُ من الله ولذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شيءَ أحبُّ إليه المدحُ من الله ولذلك مدح نفسه..."(٢).

٥- عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما رأيتُ أحداً أشدَّ عليه الوجعُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم..."(٣).

ففي الأحاديث الثلاثة الأُوَل رَفَع أفعلُ التفضيل (أَغْيَر-أَحَبُّ-أبغض-أَحَبُّ) المصدر المؤول (أن يزني-أن ألقاه-أن ألقاه-أن يواظب)، وفي الحديثين الآخِرَيْن رفع أفعل التفضيل الاسمَ الصريح (المدح-الوجع).

وفي الأحاديث الخمسة السالفة لم يصلح أفعل لوقوع فعل بمعناه الدال على الزيادة موقعه، فليس أفعل التفضيل (أَحَبُّ) على سبيل المثال، المصوغ من المبني للمجهول والدال على زيادة الحُبّ مساوياً للفعل (يُحَبُّ) الذي لا يرتبط بأي دلالة على الزيادة، وقسْ على ذلك سائر (أفعل) في الأحاديث الواردة.

كما لم يأتِ أفعل التفضيل في الأحاديث السابقة مفضَّلاً على نفسه ومفضولاً.

ومما يُلْحَظ أيضاً أن الأحاديث السالفة قد سُبق فيها أَفْعَل بنفي، باستثناء الحديث الثالث الذي سُبق باستفهام ليس استنكارياً كما اشترط بعض النحاة، وهذا يؤكد ما رأيته سابقاً من ضرورة تجاوز شرط النفي كُلِّيًا في رفع أفعل التفضيل الاسمَ الظاهرَ.

وعليه، فليس ثمة داعٍ لاشتراط الشروط الثلاثة السابقة، ويُكتفى بالشرطين اللذين تحققا في الأحاديث النبوية وهما:

أ- وقوع أفعل صفة لاسم جنس، مثل: (أحد، الصلاة، شيء).

وليس بالضرورة أن يكون صفة بالمعنى الاصطلاحي أي نعتاً، وإنما يكفي أن يكون أفعل إخباراً عمَّا يتعلق بالموصوف، كما في الحديث الثالث.

---

(١) إعراب الحديث النبوي: ٣٦٤.

(٢) التجريد الصريح: ١٠١/٢.

(٣) السابق: ١٢٩/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- كون مرفوعه سببيًّا، سواء بملابسته ضمير الموصوف كما في الحديثين الثاني والثالث، إذ تأويل المصدر من (أنْ+الفعل) [لقياه، مواظبته عليها]، أو بتعلق المرفوع بالموصوف على نحو ما.

وحسناً صنع مجمع اللغة العربية في القاهرة حينما وافق على اقتراح الأستاذ السيد محمد الفاضل بن عاشور بأن يعمل أفعل التفضيل الرفع في الاسم الظاهر مطلقاً بغير شرط وعدم قصر هذا على مسألة الكحل(١)، وذلك عملاً منهم بما حكاه سيبويه -كما أوردتُ آنفاً- من جواز قولهم: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه(٢).

ثانياً: عَمَل أفعل التفضيل النصب:

ينصب أفعل التفضيل التمييز والظرف والحال، ولا ينصب المفعول المطلق، أو المفعول به، أو له، أو معه(٣).

فأما نصبه التمييز فقد سوّغه النحاة لعدم حاجته إلى قوة عمل، إذ رأوا أن من الأسماء ما ينصب التمييز دون أن يكون بمعنى الفعل، نحو "راقودٌ خلاً".

وممَّا مثّل به النحاة على نصب أفعل التمييزَ: ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعزُّ نفراً﴾(٤) و﴿هم أحسن أثاثاً ورئياً﴾(٥)، إذ انتصب (مالاً-نفراً-أثاثاً) على التمييز من أفعل التفضيل (أكثر-أعزّ-أحسن).

وقد أوجب الزركشي نصبه التمييز إذا ذُكر بعد أفعل شيء من متعلقات الموصوف نحو "زيد أحسن وجهاً" فالوجه من متعلقات الموصوف زيد، وهذا ما جعل أفعل التفضيل (أحسن) ينصبه على التمييز(٦).

---

(١) انظر بحوث ومحاضرات مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة: ٢٣٣، ٢٤٤.

(٢) السابق: ٢٢٨.

(٣) انظر السيوطي: شرح ألفية ابن مالك المسمّى بالبهجة المَرْضيّة، عيس البابي الحلبي وشركاه، ص ٩١..

(٤) قرآن كريم: ٣٤/١٨.

(٥) قرآن كريم: ٧٤/١٩.

(٦) انظر البرهان: ١٦٨/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنهم من اشترط أن يكون التمييز الذي ينصبه أفعلُ التفضيل فاعلاً في المعنى(١). ومن هؤلاء ابن الحاجب فيما أملاه على قوله تعالى: ﴿أحصى لما لبثوا أمداً﴾(٢)، إذْ مَنَع أن يكون (أَمَداً) تمييزاً لاسم التفضيل (أحصى)؛ لأنه رأى أن (أمداً) لا يقع فاعلاً في المعنى كما وقع (وجهاً) في جملة (زيد أحسن وجهاً)؛ إذْ كان بمعنى: حَسُن وجهُه، إذْ يترتب على تقدير (أمداً) فاعلاً في المعنى، أن يصبح هو المُحصي، وهذا لا يستقيم(٣). ولم يذكر لنا ابن الحاجب رأيه في إعراب هذه الكلمة، بعد رفضه أن يَعُدَّها تمييزاً، وهذا ممَّا يؤخذ عليه في أماليه، فإنه يأتي أحياناً بمسائل ولا يذكر رأيه فيها.

وفي رأيي أن ما أوجبه الزركشي أَوْلَى بالقبول تَخَلُّصاً من المأزق الذي قد نقع فيه عند تخريج بعض الآيات الكريمة كالآية السابقة، وأيضاً كقوله تعالى: ﴿ربكم أعلم بمن هو أَهْدى سبيلاً﴾ (١٧:٨٤) فتقدير الآية: هو هُدِي السبيلَ، فليس التمييز (سبيلاً) فاعلاً في المعنى، قطعاً.

وعليه، فإنه لا تغدو ثمة مشكلة في قوله تعالى: ﴿أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾ في أن يُعرب أَمَداً تمييزاً؛ لأنه من متعلقات الموصوف (الحزبين). ولا داعي للفرار إلى إعراب (أمداً) بجعل (أحصى) فعلاً ماضياً -كما فعل بعض النحاة والمفسرين(٤)- نَصَب مفعولاً به (أمداً)، فإن السياق يعارض تخريجهم هذا، بدليل اللام المتصلة بما المصدرية.

هذا، وقد وجدتُ أن التمييز بعد أفعل التفضيل في القرآن الكريم والحديث الشريف لم يأتِ على بنية صرفية واحدة، إذْ جاء:

أ- مصدراً، وهو الأكثر، نحو:

﴿فهي كالحجارة أو أشدُّ قسوةً﴾(٥)

---

(١) انظر مثلاً شرح الأشموني: ٢٦٤/٢. حاشية الصبان: ٥٦/٣.

(٢) قرآن كريم: ١٢/١٨.

(٣) انظر ابن الحاجب: كتاب الأمالي، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، إشراف أ. د.إبراهيم عبد الرازق البسيوني، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٨٣، ص ١٣٢. وتابعه في رأيه ابن هشام، انظر المغني: ٧٨١.

(٤) انظر الكشاف: ٧٠٥/٢. التبيان: ٥٢/٢. البحر المحيط: ١٠٤/٦. المغني: ٧٨١.

(٥) قرآن كريم: ٧٤/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: "...فما رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم في موعظةٍ أشدَّ غَضَباً من يومئذ..."(١).

ب- اسم مصدر، نحو:

﴿هو خيرٌ **ثواباً**﴾(٢)

﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ **عذاباً**﴾(٣)

جـ- اسم مكان، نحو:

﴿فسيعلمون من هو شرٌّ **مكانا**﴾(٤)

﴿ولئن رُددتُ إلى ربي لأَجِدَنَّ خيراً منها **مُنْقَلَبا**﴾(٥).

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أعظم الناس أجراً في الصلاة أَبْعَدُهم فَأَبْعَدُهم مَمْشىً..."(٦).

د- اسم فاعل، نحو:

﴿فالله خيرٌ **حافظاً**﴾(٧)

(حافظاً) تمييز، وليس حالاً كما أجاز الزمخشري(٨)؛ لأن في جعله حالاً تقييد خير بهذه الحال(٩).

هـ- اسم ذات، نحو:

﴿إنْ ترني أنا أقلَّ منك **مالاً** وولداً﴾(١٠)

﴿وأقلُّ **عدداً**﴾(١١)

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سأله رجل عن الغُسْل فقال: "...كان يكفي من هو أَوْفَىَ منك **شَعْراً**..."(١٢).

و- اسم معنى، نحو:

---

(١) التحرير الصريح: ١٧/١.
(٢) قرآن كريم: ٤٤/١٨.
(٣) قرآن كريم: ٧١/٢٠.
(٤) قرآن كريم: ٧٥/١٩.
(٥) قرآن كريم: ٣٦/١٨.
(٦) التحرير الصريح: ٥٥/١.
(٧) قرآن كريم: ٦٤/١٢.
(٨) انظر الكشاف: ٤٨٥/٢.
(٩) انظر البحر المحيط: ٣٢٢/٥-٣٢٣.
(١٠) قرآن كريم: ٣٩/١٨.
(١١) قرآن كريم: ٣٤/٧٢.
(١٢) التحرير الصريح: ٢٩/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

﴿أيّ الحزبين أحصى لِما لبثوا أمداً﴾(١)

﴿وخيرٌ عُقْبا﴾(٢)

﴿هو أفصح مني لساناً﴾(٣)

إذْ قُصد باللسان هنا الكلام، وهو مجاز مرسل علاقته السببية، إذْ أُطلق السبب (اللسان) وأُريد به المسبَّب (الكلام)؛ لأن اللسان هو العضو الأهم في توليد الكلام.

والتمييز المنتصب بعد أفعل التفضيل يجب أن يكون غير الموصوف الواقع قبل أفعل التفضيل، فإذا كان ما بعد أفعل التفضيل من جنس ما قبله جُرَّ بالإضافة.

ومما يُشْكل على ذلك قوله تعالى: ﴿فاذكروا الله كذكركم آباءَكم أو أشدَّ ذِكْراً﴾(٤)؛ إذ إن جَعْل (ذِكْراً) تمييزاً وهو من جنس ما قبل أفعل التفضيل (ذِكْركم) يُفضي إلى تعارض مع القاعدة السابقة، ولذا فقد جوّزوا نصب (أشدّ) على وجوه(٥):

١- أن يكون معطوفاً على محل الكاف في (كذكركم)؛ لأنها نعت لمصدر محذوف، أي ذكراً كذكركم آباءكم أو أشدّ، وجعلوا الذِّكر ذِكْراً على المجاز، كقولهم: شعرٌ شاعِرٌ، وهذا رأي أبي علي وابن جني.

٢- أن يكون معطوفاً على (آبائكم)، وهو رأي الزمخشري، وهو كلام قلق.

٣- أنه منصوب بإضمار (كان)، والتقدير: أو كونوا أشدّ ذكراً له منكم لآبائكم، وهو رأي العكبري، وهو أسهل من حمله على المجاز.

وجوّزوا الجرّ في (أشدّ) على وجهين:

١- أن يكون معطوفاً على (ذِكْركم)، وهو رأي الزجاج وابن عطية وغيرهما، والتقدير: أو كذِكْرٍ أشدَّ ذِكْراً.

---

(١) قرآن كريم: ١٢/١٨.

(٢) قرآن كريم: ٤٤/١٨.

(٣) قرآن كريم: ٣٤/٢٨.

(٤) قرآن كريم: ٢٠٠/٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢٠٣/٢-٢٠٤. التبيان: ٤٩/١. الكشاف: ٢٤٨/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- أن يكون معطوفاً على الضمير المجرور في (كذِكْركم)، وهو رأي الزمخشري، وفي كلام الزمخشري العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

وأحسب أن تخريج أبي حيان هو التخريج القوي الذي يُؤخذ به، وهو أن يكون (أشدّ) منصوباً على الحال، وقد كان نعتاً لِـ (ذكْراً)، فلما تقدَّم عليه أصبح حالاً منه، وعلى ذلك فإن (ذِكْراً) تكون معطوفة على محل الكاف من (كذكركم)، وقد فُصل بالحال (أشدّ) بين حرف العطف (أو) والمعطوف (ذِكْراً).

ومثل هذا التخريج ينطبق على قوله تعالى: ﴿يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية﴾(٤:٧٧)(١).

* * *

وأما نصبه الظرف، فردّه النحاة إلى أن الظرف يكتفي برائحة الفعل في نصبه.

وممّا مثّل به النحاة في هذا الصدد قول الشاعر:

فإنّا وجدنا العِرْضَ أحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْن مِن رَيْطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ

فالظرف (ساعة) منصوب بأفعل التفضيل (أحوج).

وعليه قول المصطفى عليه السلام: "...والذي نفسي بيده لخُلوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك"(٢)، إذ نُصب الظرف (عند) باسم التفضيل (أطيب).

* * *

وأما نصبه الحال، فردَّه النحاة إلى الشبه بين الحال واسم التفضيل.

وممّا مثّلوا به قولهم: زيد أحسنُ الناسِ مُتَبَسِّماً، وهذا بُسْراً أطيب منه رطباً(٣).

---

(١) البرهان: ٤/١٦٨-١٦٩.

(٢) التجريد الصريح: ١/١١٧.

(٣) شرح شذور الذهب: ٤١٤. شرح الرضيّ على الكافية: ٣/٤٦٦. (البُسْرُ: التمر إذا لَوَّنَ ولم ينضج).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقول الأخير فيه اختلاف بين النحاة حول العامل في الحالين، هل هو أفعل التفضيل أو اسم الإشارة أو غير ذلك؟ وفي ذلك أربعة أقوال(١):

القول الأول: أنه ما في (أطيب) من معنى الفعل، لأن المراد أن طيبه في حال البسرية يزيد على طيبه في حال الرُّطبية، فالطيب أمر واقع في هذه الحال.

القول الثاني: إن العامل فيهما (كان) التامة المقدَّرة، على تقدير أن أصل المسألة: (هذا إذا كان-أي وُجِدَ-بسراً أطيب منه إذا كان-أي وُجِد-رطباً).

وقد خطَّأ سيبويه هذا القول، وردّ توهم الناس في كون (بسراً) و(رطباً) منصوبين بـ (إذا كان) للمستقبل، و(إذْ كان) للماضي، إلى الشبه في المعنى بين الجملة الأصلية والجملة المقدَّرة، ورأى أنهما حالان لا محالة، تماماً كالقول: مررتُ برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون، وبرجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون، وهو أخبث ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكون(٢).

فسيبويه جعلهما حالين؛ لأن المعنى يقتضي ذلك، فإن الشيء المخبَر عنه إنما يفضل نفسه باعتبار حالين من أحواله، ولولا ذلك لما صحَّ تفضيل الشيء على نفسه، فالتفضيل صحّ هنا باعتبار الحالين فيه.

القول الثالث: إنّ العامل فيهما ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أشير إليه بسراً.

القول الرابع: إنه ما في حرف التنبيه (الهاء) من معنى الفعل.

واختار ابن القيّم النحوي -وتابَعَه السيوطي- القول الأول، لأسباب عدّة(٣).

١- اتفاق النحاة على جواز (زيد قائماً أحسن منه راكباً) و(تمر نخلتي بُسراً أطيب منه رطباً)، والمعنى في هاتين الجملتين كالمعنى في الجملة السابقة، وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين.

---

(١) انظر ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ): بدائع الفوائد، ضبط نصه وخرّج آياته أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤، ١/٢٨٢-١٨٤. الأشباه: ٨/٢٩١-٢٩٤.

(٢) انظر الكتاب: ١/١٩٩-٢٠٠.

(٣) انظرها في بدائع الفوائد: ١/٢٨٣. الأشباه: ٨/٢٩٣-٢٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فينتفي بذلك القول الثالث (اسم الإشارة) والقول الرابع (حرف التنبيه)، ويدور الأمر بين القولين الأوّلين: أن يكون العامل (كان) مقدرة، أو (أطيب).

فأما القول بإضمار (كان) فهو ضعيف من عدة أوجه(١):

أ- كثرة الإضمار؛ إذْ إن القائل بذلك يُضْمِر ثلاثة أشياء: إذا والفعل والضمير، وهذا تعدٍّ لطور الإضمار، وقول بلا دليل عليه.

ب- أنّ (كان) لا تُقدَّر إلاّ بوجود دليل عليها في الكلام، كقولهم: إنْ خيراً فخير.

جـ- أن (كان) الزمانية ليس المقصود منها الحدث، وإنما هي عبارة عن الزمان، والزمان لا يُضمَر، وإنما الذي يُضمَر هو الحدث إذا دلَّ عليه دليل في الكلام.

فإنْ قيل: ولأجل ذلك جعلوا (كان) المقدّرة هنا تامة غير ناقصة، ونزعوا منها الدلالة على الزمان، وجردوها للدلالة على الحدث نفسه.

فالرد على ذلك(٢):

أ- أن (كان) الناقصة والتامة ترجعان إلى أصل واحد:

- فإنّ كان التامة فعل، شأنها شأن الأفعال اللازمة مثل (وَقَع) و(حَدَث)، والزمان جزء من دلالة الفعل، فلا يجوز أن يُنزع من الفعل.
- أن الزمان الذي اقترن به خبر (كان) الناقصة هو نفسه الزمان الذي اقترن به فاعل (كان) التامة.

ب- أن الذي نُزع من (كان) التامة استلزامها خبراً.

٢- أنه "لو كان العامل الإشارة لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر، وهو باطل، فإن يشير إلى ذات الجوهر، ولهذا تصح إشارته إليه وإن لم يكن على تلك الحال"(٣)، كما إذا أشار إلى تمر يابس وقال: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فإنه يصح، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم تصحَّ المسألة.

---

(١) انظر بدائع الفوائد: ١/٢٨٣. الأشباه: ٨/٢٩٤.

(٢) انظر بدائع الفوائد: ١/٢٨٣. الأشباه: ٨/٢٩٤.

(٣) الأشباه: ٨/٢٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- أنه لو كان العامل معنى الإشارة لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً غير مقيَّد؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة إذا كان مبتدأ لا يُوجب تقديم خبره، ولهذا تقول: هذا ضاحكاً أبي، فالإخبار عنه بالأبوة غير مقيَّد بحال ضحكه، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة وقع مطلقاً عن الذات. وعليه، فإنه يجب أن يكون الخبر بـ (أطيب) وقع عن المشار إليه مطلَقاً.

٤- أن العامل لو لم يكن هو (أطيب) لم تكن الطيبية مقيَّدة بالبسرية، بل تكون مطلقة، وإذا لم تكن مقيَّدة فسَد المعنى؛ لأن الغرض تقييد الأطيبية بالبسرية مفضَّلة على الرطبية وهذا معنى العامل، وإذا ثبت أن الأطيبية مقيَّدة بالبسرية وجب أن يكون العامل في (بسراً) هو (أطيب).

ورأى ابن القيم والسيوطي أن يكون العامل في الحالين متعدداً لا واحداً؛ إذ لا يجوز أن يعمل الفعل الواحد في حالين، كما لا يعمل في ظرفين، إلاّ أن يتداخلا ويمكن الجمع بينهما، نحو: سرتُ راكباً مسرعاً؛ لدخول الإسراع في السير.

وهما يجعلان العامل في الحال الأولى (بسراً) ما في (أطيب) من معنى الفعل، وأما الحال الثانية (رطباً) فالعامل فيها معنى الفعل الذي هو متعلَّق الجارّ في (منه)؛ لأن (منه) متعلّق بمعنى غير الطيِّبْ؛ إذ لا يتعدى الفعل (طاب-يطيب) بمِن. أي أن تقدير الجملة عندهما: طاب هذا بُسْراً و لم يَطِبْ رطباً.

ولكنني أرى أن المعنى لا يستقيم على هذا التقدير، لأن المراد بجملة (هذا بُسْراً أطيب منه رطباً) أن الرطب طاب أيضاً، ولكنّ البسر أطيب منه.

وعليه، فإني أرى أن يؤخذ بأحد الوجهين التاليين:

١- أن يُنظر إلى أن أفعل التفضيل في قوة فعلين، فمعناه في الجملة المذكورة آنفاً: طاب وزاد طيبه، فهو عامل في (رطباً) باعتبار طاب، وعامل في (بسراً) باعتبار زاد طيبه. وحتى عند فك العبارة يقال: هذا زاد بسراً في الطيب على طيبه في حال كونه رطباً. ووصف ابن القيم والسيوطي هذا الجواب بأنه حَسَن(١).

---

(١)انظر بدائع الفوائد: ١/٢٨٤. الأشباه: ٨/٢٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا أحبّذ كثيراً الأخذ بهذا الوجه؛ لما فيه من المغالطة إزاء عَدّ أفعل التفضيل في قوة فعلين رغم ضعف الفعلية فيه كما ذكرتُ أول هذا الفصل.

٢- أن يكون العامل في الحال الثانية أفعل التفضيل (أطيب)، والعامل في الحال الأولى معنى الإشارة والتنبيه أو أحدهما، كما رأى العكبري في قوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾(١) إذ عَدَّ (شيخاً) حالاً من الخبر (بعلي) مؤكّدة(٢).

فلا قيمة -في رأيي- للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ؛ لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الأصيل وهو عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي وهو الابتداء، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها، فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، وهذا مرفوض عندهم؛ لأنهم يرون أن العامل في الحال لابد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً.

والغريب أن كثرة النحاة لا يؤيدون المأثور الكثير من كلام العرب، رغم كثرته، بدليل صحة قولهم: أعجبني عطاء المحسِن مبتسِماً، وسَرَّني صوتُ القارىء خاشعاً.

* * *

ولا يعمل أفعل التفضيل في المفعول المطلق، فلا يقال: زيد أحسن الناس حُسْناً.

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يعمل في المفعول به، سواء كان بمعنى الفعل أو لم يكن كذلك. فلا يقال: زيد أَشْرَبُ الناس عسلاً، وإنما يُعدَّى إليه بلام التقوية، فيُقال: زيد أشرب الناس للعسل.

وزعم الرضيّ أن النحاة كلهم متفقون على أنه لا ينصب المفعول به، بل إنْ وُجد بعده ما يوهم ذلك، فإن أفعل التفضيل يكون حينئذ دالاً على الفعل الناصب للمفعول به(٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو أعلم مَن يضلّ عن سبيله﴾(٤) أي أعلم مِن كل واحد يَعلم مَن يَضلّ(٥).

---

(١) قرآن كريم: ١١/٧٢.
(٢) انظر التبيان: ٢/٧٠٧.
(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٤.
(٤) قرآن كريم: ٦/١١٧.
(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٤. التسهيل: ١٣٥. الإيضاح: ١/٦٦٣. التبيان: ١/١٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكن النحاة اختلفوا في إعمال أفعل التفضيل في قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾(١).

١- فرأى أكثرهم أن (حيث) هنا مفعول به على التوسع، منصوب بفعل محذوف يدل عليه (أعلم)(٢)، وعللوا ذلك بأن العامل في (حيث) لا يخرج عن أن يكون (أعلم) أو غيرها، وإنْ عمل (أعلم) فيه، فإما أن يكون (حيث) ظرفاً أو غير ظرف، فإن كان ظرفاً فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أعلم)؛ لأن المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنه أعلم في مواضع أو أوقات، وإذا لم يجز أن يكون (حيث) ظرفاً، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع، بفعل محذوف يدل عليه (أعلم)(٣).

٢- ورأى أبو حيان أن (حيث) هنا ظرفية مجازية، وضُمِّن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته(٤).

ووافقه المرادي(٥)، والدماميني الذي رأى أنه لو قُدِّر الكلام: (يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة) لم يكن ببعيد عن الصواب، وفيه إبقاء (حيث) على ما عُهد لها من ظرفيتها(٦).

ورأى الشمني أن تقدير الدماميني بعيد؛ لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل(٧).

ويَرُدُّ كونها ظرفية أيضاً أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فعلمه سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة، فهو مفعول به، لا مفعول فيه(٨).

---

(١) قرآن كريم: ٦/١٢٤.

(٢) انظر شرح الأشموني: ٢/٣٩١. شرح العمدة: ٧٧٢. شرح الكافية الشافية: ٢/١١٤١.

(٣) انظر عبد العال سالم مكرم:القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، القاهرة، (ب.ت)، ١٥٣.

(٤) البحر المحيط: ٤/٢١٦.

(٥) انظر حاشية الصبان: ٣/٥٦.

(٦) انظر المصدر نفسه: ٣/٥٦.

(٧) انظر المصدر نفسه: ٣/٥٦.

(٨) انظر المغني: ٦٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- وأجاز بعضهم أن يكون أفعل التفضيل نفسه هو العامل في المفعول به؛ لتجرد أفعل عن معنى التفضيل(١). فليس المقصود في هذه الآية أنّ غير الله يعلم، وهو سبحانه أعلم، بل المراد أن الله يعلم علماً تامًّا، أي أنه عالم(٢).

وبهذا ينتقض زعم الرضيّ إجماع النحاة على عدم نصب أفعل التفضيل المفعولَ به، إلاّ أن يكون الرضيّ غير معتدٍّ بمخالفة من أجاز، أو يكون الإجماع الذي قصده في غير المتجرد عن معنى التفضيل.

وكذلك الشأن في قول الشاعر(٣):

ولم أر مثل الحيّ حيًّا مُصَبَّحاً ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكرَّ وأحْمَى للحقيقة منهمُ وأضْرَبَ منّا بالسيوف القوانسا

ومثله قول الشاعر(٤):

فما ظفرتْ نفس امرىء تبتغي المُنىَ بأبذلَ من يحيي جزيلَ المواهبِ

فيجوز أن يُنصب (القوانسا-جزيلَ المواهب) بأفعل التفضيل نفسه (أضرب-أبذل) إذا جعلناه مجرَّداً من معنى التفضيل، أو أن يُنصب بفعل يدل عليه أفعل التفضيل، أي (نضرب القوانسا-يبذل جزيل المواهب).

واختلفوا في تخريج قوله تعالى: ﴿قل: هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾(٥).

١- فقال بعضهم: إن (أعمالاً) مفعول به(٦).

---

(١) انظر ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل القصائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧، ص ١٣٥. شرح الأشموني: ٣٩١/٢. التسهيل: حاشية الصبان: ٥٦/٣.

(٢) انظر عصام الدين الإسفراييني (ت٩٤٥هـ): شرح الفريد، تحقيق نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٥، ص ٣٤٣. المغني: ١٧٧، ٦٨٩.

(٣) كتاب الأمالي، رسالة دكتوراه: ٢٧١. المفصّل: ٢٨٣. شرح الرضيّ على الكافية: ٤٦٤/٣. شرح الأشموني على الألفية: ٣٩١/٢. شرح الكافية الشافية: ١١٤١/٢-١١٤٢.

(٤) شرح العمدة: ٧٧٢. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٦/٢.

(٥) قرآن كريم: ١٠٣/١٨.

(٦) المغني: ٧٠٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- وردّ ابن خروف الرأي السابق لكون (خَسِر) فعلاً لازماً غير متعدٍّ(١). ووافقه الصفّار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كرّة خاسرة﴾(٢) إذْ لم يُرد أنها خسرت شيئاً.

٣- ورأى ابن هشام(٣) أن ثلاثتهم قد جانبهم الصواب؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن (خسر) متعدٍّ بدليل قوله تعالى: ﴿الذين خسروا أنفسهم﴾(٤) وأيضاً ﴿خسر الدنيا والآخرة﴾(٥)، وأما قوله تعالى: ﴿كرّة خاسرة﴾(٦) فهو على النسب، أي ذات خُسْر.

ورأى ابن هشام أن الصواب في (أعمالاً) أن يكون تمييزاً، ولا أتفق معه في عدم نصب أفعل التفضيل المفعولَ به على إطلاقه؛ كما بيّنتُ آنفاً.

وإذا كان أفعل التفضيل من فعل يتعدى لمفعولين، نَصَب المفعول الثاني عند البصريين بفعل يدل عليه أفعل، وحُذف ثاني مفعولي أفعل، والفعل مع مفعوله الأول(٧)، نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ، أي: أنا أكسى منك لعمرو أكسوه الثيابَ. ونحو: أنا أعلم منك لزيد منطلقاً، أي: أنا أعلم منك لزيد أعلمه منطلقاً.

ولا يجيز البصريون إظهار المفعول المحذوف لأفعل إطلاقاً، لا منصوباً، ولا مجروراً باللام. فأما مع اللام فلامتناع تعلُّق حرفي جر متحدَيْ اللفظ والمعنى بعامل واحد، وأما منصوباً فلأنهم لا يجيزون أن ينصب أفعل التفضيل المفعول(٨).

أما عند الكوفيين فانتصاب المفعول الثاني بأفعل نفسه، نصبه للاضطرار إليه(٩).

وقرّر الرضيّ أن أفعل التفضيل لا ينصب الشبيه بالمفعول به، كما ينصب (الحَسَن) كلمة (الوجه) في قولنا: الحَسَن الوجهَ؛ إما لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبيهه، وإمّا لأن نصب الاسم المشتق الشبيهَ بالمفعول به فرعُ الرفع، والرفع

---

(١) انظر المغني: ٧٠٦.

(٢) قرآن كريم: ١٢/٧٩.

(٣) انظر المغني: ٧٠٦.

(٤) قرآن كريم: ١٢/٦.

(٥) قرآن كريم: ١١/٢٢.

(٦) قرآن كريم: ١٢/٧٩.

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣-٤٦٦. حاشية الصبان: ٥٥/٣.

(٨) انظر شرح الرضيّ على الكافية: ٤٦٦/٣. حاشية الصبان: ٥٥/٣.

(٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدّمة لإضافة المشتق إلى المرفوع به، وأفعل التفضيل لا يرفع الظاهر إلاّ بشروط، وإنْ رَفع الاسم الظاهر لا يُضاف إليه(١).

* * *

ثالثاً: عمله الجرّ:

يُجر اسم التفضيل بحكم الإضافة فيما تصحّ فيه الإضافة.

وتتعلق به حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل التعجب، إذْ:

أ- يتعدى أفعل التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل، باللام، نحو: هو أَضْرَب منك لزيد، وزيد أَضْرَب لرؤوس الأعداء منك، وأنت أَبْذَل للمال للمحتاجين، وهو أطلب للثأر، وأَنْفَع للجار، ومنه قول حسان بن ثابت راثياً النبي صلى الله عليه وسلم:

مُصَدِّقاً للنبيين الأُوْلَى سَلَفوا وأَبْذَل الناسِ للمعروف للجادي(٢)

وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل، وإذا جاز أن يُدعم اسم الفاعل والمصدر، باللام إذا تعدَّيا إلى المفعول به نحو: أنا ضاربٌ لزيد، وضَرْبي لزيد شديد، مع قوتهما، وجب ذلك في أفعل التفضيل لضعفه(٣). "فاللام تقوية للفعل لمّا ضعف بمنعه من التصرف، وأُلزم طريقة واحدة خرج بها عن سنن الأفعال فضعف عن اقتضائه"(٤).

ب- وإن كان المفعول به لفعل يُفهم منه معنى العِلم أو الجهل تعدَّى إليه أفعل التفضيل المصوغ منه بالباء، نحو: أنا أعلم، أَدْرَى، أَعْرَف، أجهل به.

وذلك لأنه قد تُزاد الباء في مفعول أفعالها، نحو: علمت به وجهلت به، وفي اسم الفاعل والمصدر منها، نحو: أنا عالم به وجاهل به، وعلى عِلْم به أو جَهْل به(٥).

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٣.

(٢) شرح العمدة: ٧٧٦. شرح الكافية الشافية: ١١٤٤/٢. شرح الأشموني: ٣٩١/٢. صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي: الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، (ب. ت)، ص (٨٤-٨٥).

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣.

(٤) ابن القيم اللغوي: ١٢٣.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣. الموفي في النحو الكوفي: ٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ- وإن كان المفعول به يتعدّى إليه الفعل بحرف الجر، تعدَّى إليه أفعل التفضيل بذلك الحرف نفسه، نحو: أنا أَمَرُّ منك بزيد، وأَرْمَى منك بالنّشّاب، وزيد أرغب فيك، وهو أَمْيَل إليك، وهو أَحْنَى عليك، وهو أوثق بك، وأَصَدُّ عن الخنا(١).

د- ويتعدَّى إلى أول مفعولي ظن وأخواتها، باللام، ويبقى ثانيهما منصوباً بفعل مضمر موافق لمعنى أفعل التفضيل عند البصريين، أو بأفعل التفضيل نفسه عند الكوفيين، نحو: أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ، وأعلم منك لزيد منطلقاً، وهو أَظَنُّ لزيد صديقاً(٢). وكان القياس أن يتعدَّى إلى الثاني أيضاً باللام، إلاّ أن الفعل لا يتعدَّى بحرفي جرمتماثلين لفظاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما، أو زمانين، أو مكانين. فإنْ لم يكونا من نوع واحد، جاز تعدية أفعل التفضيل إلى المفعولين بالحرف نفسه(٣)، نحو: هو أكثر تجوُّلاً مني في البلد في يوم الجمعة، وهو أكثر إقامة مني في العراق في بغداد.

وكذلك تجوز تعديته إلى المفعولين إنْ اختلف معنيا الحرفين(٤)، نحو: هو أَمَرُّ منك بزيد بعمرو، أي مع عمرو. أو إنْ اختلف لفظاهما نحو: هو أكثر مني سيراً من البصرة إلى الكوفة.

هـ- وإن كان الفعل يُفهم منه الحب أو البغض تَعدَّى أفعل التفضيل إلى ما هو الفاعل في المعنى (أي المُحِبّ أو المبغِض) بإلى(٥)، نحو: هو أحبُّ إليَّ، وأشهى إليَّ، وأَعْجَب إليَّ، وهو أبغض إليك، وأمقت إليك، وأَكْره إليك.

وتجيء (اللام) بدل (إلى) إنْ كان المجرور هو المفعول في المعنى(٦)، كقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا أشدُّ حبًّا لله﴾(٧) أي يحب المؤمنون الله أشدّ الحب، ونحو: ما أبغضني له، وما أمقتني له.

---

(١) انظر مثلاً شرح العمدة: ٧٧٥. شرح الكافية الشافية: ١١٤٤/٢. شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣.

(٢) انظر مثلاً شرح العمدة: ٧٧٥. شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣. الموفي في النحو الكوفي: ٨٤.

(٣) انظر مثلاً شرح العمدة: ٧٧٥. شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٣.

(٥) انظر الكتاب: ٩٩/٤-١٠٠. الأصول: ١٥٤/٣. شرح العمدة: ٧٧٧.

(٦) انظر الكتاب: ٩٩/٤. الأصول: ١٥٤/٣. شرح الكافية الشافية: ١١٤٤/٢.

(٧) قرآن كريم: ١٦٥/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسر ذلك أن (إلى) لانتهاء الغاية، والغاية منتهى ما يقتضيه الفعل، فإلى أليق بأن تقع وصفاً للمفعول(١).

أما (اللام) فهي في الأصل للمُلْك، والاختصاص والاستحقاق إنما يكون للفاعل الذي يملك ويستحق؛ فلذلك تأتي اللام وصفاً للفاعل وجارّة للمفعول.

و- ويتعدَّى إلى المفعول من أي فعل كان بمِن، وهذا هو المفعول الحاصل لأفعل التفضيل بصوغه على هذه الصيغة(٢).

---

(١) انظر ابن القيم اللغوي: ١٢١.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٦/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منعه من الصرف، وصرفه للضرورة

يكاد يُجمع النحاة على أن أفعل التفضيل ممتنع من الصرف، للزوم الوصفية ووزن الفعل(١). "وقد اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف "لزوم"؛ لأن المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل، ولا دخل للّزوم في اقتضاء منع الصرف"(٢).

ويمكن دفع هذا الاعتراض بأن إضافة "لزوم" إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي للوصفية اللازمة أي الأصلية؛ لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف.

ولكن، هل يجوز صرف أفعل التفضيل(٣) في ضرورة الشعر؟(٤).

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر.

أما الكوفيون فاحتجوا باتصال (مِن) به اتصالاً قويًّا، على نحو ألزمه لفظاً واحداً في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

ومنهم من رَدّ السبب إلى قيام (مِن) مقام الإضافة، حيث إنه لا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة؛ لكونهما دليلين من دلائل الأسماء يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وبالتالي لا يجوز كذلك الجمع بين التنوين وما يقوم مقام الإضافة.

وأما البصريون فاحتجوا لجواز صرفه بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فعلى سبيل المثال نجد الشاعر أبا كبير الهذلي يقول:

---

(١) انظر مثلاً شرح الأشموني: ٣٨٣/٢. الزّجّاج (ت٣١١هـ): ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق د.هدى محمود قراعة، الكتاب الخامس والعشرون، القاهرة، ١٩٧١، ص ٩-١٠.

(٢) حاشية الصبان: ٤٣/٣.

(٣) المقصود بأفعل التفضيل هنا المقرون بمِن التفضيلية؛ لأن المضاف والمعرَّف بأل لا ينوَّنان إطلاقاً؛ لأنه لا يجمع بين التنوين والإضافة، والتنوين وال.

(٤) انظر هذه المسألة بالتفصيل لدى: حاشية الصبان: ٢٣٣/٣. شرح الرضي على الكافية: ٣٣/١. شرح المفصل: ٨٣. ابن الأنباري. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الزفي، دمشق، ١٩٥٧،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مِمَّن حَمَلْن به وهُنَّ عواقِدٌ حُبُكَ النطاقِ فشبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

فيصرف (عواقد) وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنه ردّها إلى الأصل(١).

وعليه، فإن أفعل التفضيل اسم، والأصل فيه الصرف، وقد مُنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، فصار بمنزلة الصفة المشبهة التي على وزن أفعل، على جواز صرفها في ضرورة الشعر، فكذلك الشأن بالنسبة لأفعل التفضيل(٢).

وإذا جاز في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف -وهو عدول عن الأصل إلى غير الأصل- فمن باب أَوْلَى أن يجوز صرف ما أصله الصرف، وهو رجوع عن غير الأصل إلى الأصل. وَمَنْع ذلك فيه رفض للقياس، وبناء على غير أساس(٣).

وقد أبطل ابن الأنباري(٤) علة منع الكوفيين صرف أفعل التفضيل في الضرورة الشعرية؛ إذ رأى أن اتصال (مِن) ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما المؤثر في منع الصرف الوصف ووزن الفعل. والذي يدل على ذلك قولهم: "زيد خيرٌ منك، وشرٌّ منك" فصرفوا أفعل التفضيل مع اتصال (مِن) به، مما يدل على أن اتصالها به لا أثر له في منع الصرف، وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف؛ بدليل أنه لما زال وزن الفعل من (خير منك، وشرّ منك) اللذين أصلهما: أَخْيَر منك وأَشْرَر منك، وبقي فيهما علة واحدة وهي الوصف، رُدَّا إلى الأصل، فانصرفا؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف.

وأما احتجاج الكوفيين بلزوم أفعل التفضيل المقترن بمِن لفظاً واحداً، فقد رَدّه ابن الأنباري إلى ثلاثة أوجه(٥):

أ- لتضمنه معنى المصدر والفعل، فقولنا: "زيد أفضل منك" معناه: فضل زيد يزيد على

---

(١) انظر الإنصاف: ٢/٤٨٩-٤٩٠.
(٢) انظر المصدر نفسه: ٢/٤٩٠.
(٣) انظر المصدر نفسه: ٢/٤٩٠-٤٩١.
(٤) انظر المصدر نفسه: ٢/٤٩١.
(٥) انظر المصدر نفسه: ٢/٤٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثـــالث

استعمـــــــالاته

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مع تعدد استعمالات اسم التفضيل وتنوُّع أحواله يبرز العديد من المسائل الصرفية والنحوية المُشْكلة، لِما يستلزمه كل استعمال من أحكام، وما يرافق ذلك كله من الاختلاف حول سبب لزوم كل قسم (استعمال) وضعاً صرفياً ثابتاً كالإفراد والتذكير مثلاً للمقترن بـ (مِن)، والاختلاف في معنى (مِن) التفضيلية وما تستتبعه من أحكام كالحذف والتقديم والتأخير والفصل بينها وبين أفعل بفاصل، وحكم ما لم يُسمع تأنيثه من أفعل التفضيل، وجمع الأفعل على الأفاعل بين الاقتصار على السماع أو جعله قياسيًّا، ونوع الإضافة في أفعل التفضيل المضاف، والاختلاف في حكم المطابقة في أفعل المضاف إلى معرفة، وحكم المعطوف على أفعل المضاف، وغير ذلك ممّا سأبسط فيه القول في هذا الفصل بإذن الله.

يأتي أفعل التفضيل على إحدى أحوال ثلاث: أن يكون مجرَّداً من (أل) والإضافة، أو أن يكون مضافاً، أو أن يكون مقروناً بأل.

وإنما يُستعمل على إحدى هذه الأحوال ليُعرف المفضَّل والمفضَّل عليه، ولا يجيز النحاة(١) أن يجتمع منها اثنان إلا نادراً، فلا يُجيزون أن يُقال: زيد الأفضل من عمرو؛ إذ إنهم يستغنون بكل حال عن الأخرى.

ولا يخرج أفعل التفضيل عن هذه الأحوال جميعها؛ لأن الهدف من اشتقاقه أن يُفضَّل الشيء على غيره، فإذا كان أفعل التفضيل مضافاً أو مجرَّداً من الإضافة و(ال) فإن المفضَّل عليه يكون مذكوراً صراحة عادة، وإذا كان مقروناً بـ (أل) فإن المفضَّل عليه يكون مقدَّراً؛ لأن (أل) هنا للعهد، فهي تشير إلى مفضَّل عليه مذكور آنفاً.

فلو خرج أفعل التفضيل عن هذه الأحوال كلها لما كان ثمة مفضَّل عليه، وعندئذ يستعصي فهمنا للمقصود من أفعل التفضيل(٢).

وفيما يلي بَسْط لهذه الأقسام، وبيان لأحكامها، وما انبثق عنها من مسائل صرفية ونحوية.

---

(١) انظر مثلاً الوافية في شرح الكافية: ٢٥٠.

(٢) انظر مثلاً شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الأول: المجرد من أل والإضافة (أي: المقرون بمِن ملفوظة أو مقدَّرة):

ومن ذلك قولك: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو.

وحكم هذا القسم أمران:

- **أولهما:** وجوب إفراده وتذكيره في حالاته كلها، حتى لو كانت (مِن) مقدَّرة(١).

وقد وقع هذا القسم في كتاب الله في نحو مائة وستين آية(٢)، كان أفعل مفرداً مذكّراً فيها جميعاً، ولو كان جارياً على مؤنث، كما في قوله تعالى:

﴿والآخرة **خيرٌ** وأبقى﴾(٣)

﴿والفتنة **أكبر** من القتل﴾(٤)

أو كان جارياً على مثنى، كقوله تعالى:

﴿وإثمهما **أكبر** من نفعهما﴾(٥)

﴿ليوسف وأخوه **أحبُّ** إلى أبينا منّا﴾(٦)

ومع أن الشيخ محمد عضيمة يُدرج قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحقّ أن يُرضوه﴾(٧) فيما وقع فيه أفعل المقترن بمن خبراً عن مثنى(٨)، إلاّ أنني أرى أنه من الخير أن يُعدّ أفعل فيه خبراً عن مفرد، لأنه لا يُثنّى مع الله ثانٍ في لفظ واحد، ولا يُشرك معه في الحكم أحد وإن كان نبيَّه(٩) بدليل قوله سبحانه: "يُرضوه" إذْ أعاد الضمير على مفرد هو الله جلَّ جلاله.

---

(١) انظر مثلاً: الجامع الصغير في علم النحو: ٨١.

(٢) انظر دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني، ١٤٣/٤. ويستثنى من هذا العدد كلمة (آخَر) التي عدَّها الشيخ محمد عضيمة اسم تفضيل، وفي رأيي أنها صفة مشبهة كما سيأتي لاحقاً بإذن الله.

(٣) قرآن كريم: ٧٣/٢٠.

(٤) قرآن كريم: ٢١٧/٢.

(٥) قرآن كريم: ٢١٩/٢.

(٦) قرآن كريم: ٨/١٢.

(٧) قرآن كريم: ٦٢/٩.

(٨) انظر محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٠، القسم الثاني، ١٤٢/٤.

(٩) هذا الرأي مبنيّ على استقرائي للآيات القرآنية من مثل: ﴿إنما كان قولَ المؤمنين إذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكمَ بينهم...﴾(٢٤:٥١) إذْ أسند الحكمَ إلى الله وحده مع أنه قبل ذلك جعل الدعوة متجهة إلى الله ورسوله.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد أُفرد أفعل التفضيل المقترن بمِن وذُكّر مع جريانه على الجمع، كقوله تعالى:

﴿أهؤلاء **أهدى** من الذين آمنوا سبيلاً﴾(١)

﴿هم **أشد** منهم بطشاً﴾(٢)

﴿أن يُبدله أزواجاً خيراً منكُنّ﴾(٣)

* * *

وقد اختلفت آراء النحاة حول سبب لزوم هذا القسم الإفراد والتذكير:

أ- فيرى بعض النحاة(٤) أن ذلك عائد إلى مشابهته أفعل التعجب لفظاً أي صيغةً ووزناً، ومعنىً لأن الشيء الذي يُتعجَّب منه يكون ضمنيًّا مفضَّلاً على غيره.

ب- ويرى بعضهم(٥) أن لزومه الإفراد والتذكير مبرره ملازمة (مِن) له، بحيث إنها أصبحت جزءاً منه، وحينئذ لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تأنيثه قبل ذِكْر (مِنْ) -وإلاّ لزم إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مُضيّ الاسم بتمامه- ولا بعده لعدم جواز أن يكون التفضيل مختصًّا بشقّ من الاسم دون الآخر.

جـ- ويعزو فريق ثالث(٦) السبب إلى شبه أفعل التفضيل بالفعل؛ لأن الفعل محتاج بصيغته إلى ما يُسْنَد إليه، كما أن أفعل التفضيل محتاج بصيغته إلى (مِن)، فعومل لذلك معاملة الفعل، فلم يثنَّ ولم يُجمع ولم يؤنَّث؛ لأن الفعل لا يُصنع به ذلك، وأمّا ما قد يلحق بالفعل من تثنية وجمع وتأنيث إنما هو للفاعل.

د- *والفريق الرابع يَذكر لتعليله ثلاثة أوجه مجتمعة*(٧):

١- لتضمُّنه معنى المصدر، فإذا قلت: (زيد أفضل منك) كان معناه: فضل زيد يزيد على فضلك، والمصدر كالفعل مذكّران، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع، فكذلك كل ما يتضمنهما. وهذا هو الفرق بين أفعل التفضيل والصفة المشبهة في رأي سيبويه(٨).

---

(١) قرآن كريم: ٥١/٤.
(٢) قرآن كريم: ٣٦/٥٠.
(٣) قرآن كريم: ٥/٦٦.
(٤) انظر مثلاً شرح الوافية: ٣٣٤. وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٥٩/٣.
(٥) انظر مثلاً الوافية: ٢٥٢.
(٦) انظر مثلاً البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٠٦٩/٢.
(٧) انظر هذه الأوجه كلها لدى الإنصاف/المسألة ٦٩.
(٨) انظر الكتاب: ٢٠٣/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- لكونه موازناً لكلمة (بعض) التي تلزم صيغة واحدة تذكيراً وتأنيثاً وجمعاً.

٣- لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تقتصر على الدلالة على المعنى فقط أو الذات فقط، وأفعل التفضيل تتركب دلالته من (معنى وذات) معاً.

ومع تحفظي على الوجه الثالث من تعليل الفريق الرابع، إذ إن المشتقات جميعها -وهي تدل على (المعنى والذات) مجتمعين- تلحقها علامة التثنية والجمع، فنحن نقول: معلّمان ومعلمون، ومسروران ومسرورون، وقرّاءان وقرّاءون، وفَرِحان وفَرِحون، ومَخْرَجان، ومِحْراثان...إلخ). أقول: مع تحفظي السابق إلاّ أن الآراء السابقة جميعها قد تكون تبريراً مقنعاً للزوم هذا القسم الإفراد والتذكير. مع أني أجدني أكثر ميلاً للفريق الثاني؛ لخلوّ تعليلهم من التكلف.

ولم يُجز كثير من النحاة تعريف هذا القسم لا بالألف واللام ولا بالإضافة؛ وذلك لسببين(١):

أ- لأنه عندهم بمنزلة الفعل؛ لأمرين:

١- أنه يمكن إحلال الفعل محله دون أن يتأثر المعنى أو ينتقض.

٢- أنه يدل على المصدر وزيادة، كما أن الفعل يدل على الحدث والزمان. ولمّا كان الأخير لا يُعرَّف ولا يُضاف كان كذلك كل ما هو في معناه.

ب- لأن (مِن) تُكسب أفعل التفضيل تخصيصاً، و(ال) إذا دخلت عليه أفادته من التعريف أكثر مما تفيده من التخصيص، فلذلك كرهوا الجمع بينهما، حتى لا يكون في ذلك تراجعٌ عن مبدئهم في قوة التعريف إلى ما هو أدنى منه، فلذلك عاقبوا بينهما، فإذا وُجد أحدهما سقط الآخر. ولم يُجز كثير من النحاة إسقاطهما كليهما؛ لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المستفاد من (مِن)، وذلك القدر من التعريف المستفاد من (ال).

---

(١) انظر هذين السببين في شرح المفصل: ٦/٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

• **ثانيهما:** أنه لابد أن يتصل به (مِن) لفظاً أو تقديراً؛ لأنها عند النحاة تتمِّم معناه، بحيث تكون جارّة للمفضَّل عليه، فوجودها دليل على إرادة التفضيل(١).

وقد اختُلف في معنى (مِن) هذه(٢):

أ- فذهب المبرد ومَن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، في الارتفاع في الخير أو الانحطاط في الشر "فإذا قلت: زيد أفضل من عمرو، كان مرادك أن مقدار فضل زيد قد علا على مقدار فضل عمرو، وبذلك يَعرف المخاطَب أن فضل زيد علا من هذه البداية إلى ما لا نهاية له، وذلك أبلغ في التفضيل"(٣).

وإلى هذا الرأي ذهب بدر الدين بن مالك مخالفاً أباه(٤).

ب- وذهب سيبويه إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض، فهو يرى أن جملة "هو أفضل من زيد" تعني تفضيل الأول على بعض الناس، دون تعميم أو إطلاق.

ويبدو أن سيبويه لا يعني ذلك التبعيض المعروف في حروف الجر، بل كون المفضل عليه بعضاً من كلّ، وبذلك يسقط الوجه الأول من وجهي إبطال التبعيض الآتيين.

جـ- وذهب ابن مالك إلى أنها بمعنى المجاوزة، أي مجاوزة الفاضل المفضولَ بزيادته عليه في الصفة، بحيث تفيد (مِن) هذا المعنى مع بقية الجملة لا وحدها. فإذا قلنا: زيد أفضل من عمرو، كان المراد: جاوز زيدٌ عَمْراً في الفضل.

ويرى الصبان أن الأَوْلَى أن تكون (مِن) دالة على المجاوزة، وبقية الجملة قرينة على ذلك(٥).

ويدحض ابن مالك أن تكون (مِن) للابتداء، وإلاّ لجاز أن يقع بعدها (إلى)(٦). كما يدحض أن تكون (مِن) للتبعيض لأمرين: أحدهما عدم إمكانية إحلال (بعض) محلها، والآخر كون المفضَّل عليه مطلقاً أو عاماً نحو "الله أعظم من كل عظيم"(٧).

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٣.

(٢) انظر هذه الآراء والاختلافات في شرح الأشموني: ٣٨٤/٢-٣٨٥.

(٣) حاشية الخضري: ٤٧/٢.

(٤) انظر ابن الناظم النحوي: ص ١٩٧.

(٥) انظر حاشية الصبان: ٤٥/٣.

(٦) انظر شرح الأشموني: ٣٨٥/٢.

(٧) انظر المرجع السابق: ٣٨٥/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وربما كان الرأي الأقرب إلى الصواب أن تفيد (مِن) في هذا القسم من التفضيل ابتداء الغاية أو المجاوزة.

ودخول (مِن) جارّة للمفضّل عليه يستلزم أحكاماً لهما، منها:

أ- "جواز حذفهما، بشرط وجود دليل يدل عليهما"(١).

والحذف في القرآن هو الكثير الغالب، فقد جاء حذفهما فيما يقرب من مائتين وخمسين موضعاً(٢).

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا(٣)، *كأن يكون خبراً للمبتدأ، من ذلك قوله تعالى:*

١- ﴿ولو آمَنَ أهل الكتاب لكان خيراً لهم﴾(٤)

تقدير الكلام: لكان خيراً لهم ممّا هم عليه.

٢- ﴿ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا﴾(٥)

فمِن ومجرورها قد حُذفا بعد (أقسط) و(أقوم) و(أدنى)، وتقدير الكلام: "الكتب أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتب"(٦).

٣- ﴿بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمرّ﴾(٧)

"الساعة أدهى: أي أفظع وأشدّ، والداهية: الأمر المنكر الذي لا يُهتدى لدفعه، وهي الرزية العظيمة تحلّ بالشخص. وأمرّ من المرارة استعارة لصعوبة الشيء على النفس"(٨). فتقدير الكلام: الساعة أدهى من عذاب الدنيا وأمرّ منها.

"ومن المسلَّم به أن لغة القرآن العزيز طَوَتْ المفضَّل عليه المجرور بـ (مِن)... إيجازاً للعلم به، وذاك مطلب من مطالب البلاغة العربية القرآنية"(٩).

---

(١) شرح المفصل: ٩٧/٦.

(٢) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني، ١٤٣/٤.

(٣) انظر مثلاً شرح ابن عقيل: ١٧٧/٢.

(٤) قرآن كريم: ١١٠/٣.

(٥) قرآن كريم: ٢٨٢/٢.

(٦) السابق: ٣٥٢/٢.

(٧) قرآن كريم: ٤٦/٥٤.

(٨) السابق: ١٨٣/٨.

(٩) د. إبراهيم السامرائي: من أساليب القرآن، ط١، دار الفرقان عمان، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٣، ص ٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى سيبويه أن قولنا: (الله أكبر) تقديره: "من كل كبير"(١)، ويتابعه ابن الحاجب غير أنه يقدّره: "أكبر من كل كبير"(٢). ولكني أرى أن أفعل هنا على غير بابه كما سيأتي لاحقاً.

وجعل ابن يعيش والمبرد من ذلك قوله تعالى: ﴿وهو أهون عليه﴾(٣)، ولكني أرى في الآية رأيي السالف، إذ ليس على الله شيء أهون من شيء آخر.

ومّما قدّر النحاة فيه حذف (مِن) ومجرورها قول الفرزدق:

إنَّ الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزّ وأطول

فابن يعيش يرى أن الشاهد فيه حذف (مِن)، والتقدير عنده: أعزّ من غيره، وأطول من غيره، واستدلّ على إرادة (مِن) بكونه ممنوعاً من الصرف(٤). وإلى ذلك ذهب السعد أيضاً(٥).

ولكنني أرى أنه ليس كل اسم على وزن (أفعل) جاء ممنوعاً من الصرف هو بالضرورة اسم تفضيل حذفت (مِن) بعده. والذي أميل إليه أن أفعل في هذا البيت ليس للتفضيل؛ إذ إن الشاعر في مقام هجاء، ولا يعقل أن يثبت لخصمه شيئاً من الصفات الحسنة، فقصده نفي التماثل والمشاركة بينهما أصلاً في العز والطول، وإنما قصد أن يقول: إن دعائمه عزيزة وطويلة، فكلٌّ من (أعزّ) و(أطول) صفة مشبهة.

ومّما حُذفت منه (مِن) وهي مرادة قول الشاعر:

"ستعلم أيُّنا للموت أدْنَى إذا أدنيتَ لي الأسل الحِرارا

والتقدير: أدنى من غيره"(٦).

---

(١) الكتاب: ٣٣/٢.

(٢) شرح الوافية: ٣٣٢.

(٣) انظر شرح المفصل: ٩٩/٦. المقتضب: ٢٤٥/٣.

(٤) انظر شرح المفصل: ٩٩/٦.

(٥) انظر عبد المنعم الجرجاوي: شرح شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٧، ص١٩٧.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٣/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويجوّز الرضيّ أن يكون المحذوف في المواضع المتقدمة هو المضاف إليه، فتقدير (الله أكبر) عنده: أكبر كل شيء، وتقدير بيت الفرزدق: أعزُّ دعامةٍ وأطولها، وهكذا، ولم يعوَّض عن المضاف إليه المحذوف بالتنوين لأن أفعل غير منصرف. كما يُجَوِّز أن يُقال: إن (من) ومجرورها محذوفان(١).

ويكثر حذف (من) أيضاً بعد أفعل التفضيل إذا كان خبر الناسخ، كقوله تعالى:

١- ﴿وكانوا أحقَّ بها﴾(٢)

٢- ﴿فإن يتوبوا يكُ خيراً لهم﴾(٣)

٣- ﴿كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً﴾(٤)

٤- ﴿أو ليس الله بأعلم بالشاكرين﴾(٥)

وكقول الشاعر: سقيناهم كأساً سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

والتقدير: أصبر منّا(٦).

وقد يقع الحذف إذا كان أفعل التفضيل مفعولاً ثانياً أصله خبر المبتدأ، كقوله تعالى:

١- ﴿وجعلناكم أكثر نفيراً﴾(٧)

٢- ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾(٨)

فاسم التفضيل (أكثر-خيراً) خبر في الأصل؛ لأنه وقع مفعولاً به ثانياً للفعل (جعل-وجد) من أخوات ظن التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كما لا يخفى.

ويقلّ الحذف في غير الخبر، كالصفة. ويعلل النحاة ذلك بغير سبب:

أ- أنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والحال، كان حذف متعلّق الخبر أكثر من حذف متعلق الوصف والحال(٩).

---

(١) انظر المرجع السابق: ٤٥٣/٣.

(٢) قرآن كريم: ٢٦/٤٨.

(٣) قرآن كريم: ٧٤/٩.

(٤) قرآن كريم: ٦٩/٩.

(٥) قرآن كريم: ٥٣/٦.

(٦) انظر ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، ط١، ١٩٨٢، ١٧١/٢.

(٧) قرآن كريم: ٦٠/١٧.

(٨) قرآن كريم: ٢٠/٧٣.

(٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٣/٣/٤٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- أن الخبر يُؤتى به للفائدة التي قد تتحقق بقرينة فقط أما الصفة فإنها تحتاج إلى إسهاب وإطناب سواء أكانت للتخصيص أو للمدح وبالتالي لا يكون الحذف ملائماً للصفة، على خلاف الخبر(١).

ومما حُذفت منه (مِن) ومجرورها بعد أفعل التفضيل الواقع صفة قول الشاعر:

"تروَّحي أجدرَ أن تقيلي غداً بجَنْبَيْ باردٍ ظليلِ

أي: تروّحي وائتي مكاناً أجدرَ من غيره بأن تقيلي فيه"(٢).

وكقول الشاعر: "يا ليتها كانت لأهلي إبلاً أو هزلتْ في جَدْب عامٍ أوّلا

أي: أوّل من هذا العام"(٣).

ويقلّ حذفهما أيضاً إذا كان أفعل التفضيل حالاً، كقول الشاعر:

دنوتِ -وقد خلناكِ كالبدر- أجملا فظلّ فؤادي في هواك مضلّلا

فـ (أجمل) أفعل تفضيل، والتقدير: دنوتِ أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر(٤).

وكقول الآخر:

"لِيَلْقَكَ مَن أرضاك قِدْماً أجَدَّ في مراضيه فالمسبوقُ إن زادَ سابقُ"(٥)

ومّما حذفت منه (مِن) وكان أفعل معطوفاً، قوله تعالى: ﴿فإنه يعلم السر وأخفَى﴾(٦)، "أي أخفَى من السر وهو حديث النفس"(٧).

وقوله أيضاً: ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾(٨)

إذْ حذفت (مِن) ومجرورها بعد أفعل التفضيل الواقع معطوفاً وهو (أعظم).

وأجاز البصريون حذف (من) ومجرورها -إذا كان يتسنى تقديره من السياق- إذا كان أفْعَل فاعلاً، نحو: جاءني أفضلُ، أو اسم إنَّ نحو "إنّ أكبرَ اللهُ". ولكن الكوفيين(٩) منعوا حذفهما في هذين الموضعين، وإلى رأيهم الذي يرفض الأمثلة المصنوعة أجدني أكثر ميلاً.

---

(١) انظر شرح المفصل: ٩٧/٦.
(٢) أوضح المسالك: ٢٩٧/٢-٢٩٨.
(٣) المفصّل: ٢٧٩.
(٤) انظر شرح ابن عقيل: ١٧٧/٢.
(٥) محمد بن عيسى السلسيلي (أبو عبدالله) (ت٧٧٠هـ): شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، ٦١٢/٢.
(٦) قرآن كريم: ٧/٢٠.
(٧) شرح المفصل: ٩٧/٦.
(٨) قرآن كريم: ٣٠/٧٣.
(٩) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٢/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا شك أن في حذف (مِـن) والمفضَّـل عليـه إشـارة إلى قصـد التعميـم وعـدم التقييـد بمفضَّل عليه معين، فذلك أقرب إلى الإطلاق من ناحية، وأدعى لأن تذهب فيـه النفـس كـلَّ مذهب من ناحية أخرى.

ومن نافلة القول إن أفعل المقترن بمِن مقدَّرة يلزم الإفراد والتذكير على أصله.

ب- ومن الأحكام: أن (مِن) ومجرورها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلاّ إذا كان المجـرور بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجب حِينئذ تقديم مِن ومجرورها(١).

نحو: مِمَّن أنت خير؟ ومِن أيهم أنت أفضل؟ ومِن غلام أيهم أنت أفضل(٢).

ويُوجب ابـن عقيـل أن تَسبق (مَـن) الاسـتفهامية مـا كـان أفعـل خـبراً لـه، ولا يجيز التوسط، فلا يقال: أنت مِمَّن خير؟(٣).

على حين يرى الخضري أن الأحسن أن يُقال: "أنت ممَّن خير؟(٤)؛ لكيلا يُفصـل بـين العامل (خير) والمعمول (ممَّـن) بـأجنبي؛ إذْ إن المبتـدأ -حسـب قولـه- ليـس مـن معمـولات الخبر(٥). وهو يرى أن تقديم (مِن) ومجرورها في مثل هذه الحال واجب على أفعل فقط، لا على الجملة كلها؛ لأن صدارة الاستفهام إنما هي بالنسبة للعامل فيه مطلقاً(٦).

ولكنني أميل إلى الرأي الكوفي القائل: إن العامل في المبتدأ هو الخبر، والعـامل في الخـبر هو المبتدأ، وعليه فلا أرى بأسا في تقبُّل أن يُقال: "ممَّن أنت خير؟" كما لا أرى غضاضة في أن يُقال: "أنت ممَّن خير؟".

وقد جاء التقييد بمن في أبيات الألفية وتبعه شرَّاحها. ولستُ أجد مبرراً لتقييد حـرف الجر بـ (مِن)؛ لأنه من الممكن أن يُقال: لأيهم أنت أميل؟ وإلى أيهم أنت أقرب؟

وعليه، فإنه إذا جاء المفضل عليه اسم اسـتفهام مجـروراً بحـرف جـر، وجـب أن يتقـدم المفضل عليه، إمّا على الجملة كلها، أو على أفعل التفضيل فقط.

---

(١) انظر مثلاً شرح ابن عقيل: ١٨٤/٢.
(٢) المرجع السابق: ١٨٤/٢.
(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٦٩/٢.
(٤) انظر حاشية الخضري: ٤٩/٢.
(٥) انظر المرجع السابق: ٤٩/٢.
(٦) انظر السابق: ٤٩/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما إذا وقع أفعل التفضيل في حيز الاستفهام بالهمزة فإنه:

أ- إنْ أُريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب تقديم (مِن) والمفضل عليه، نحو: أمِن محمد أنت أفضل؟ لأن المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها.

ب- وإنْ أُريد الاستفهام عن المفضَّل وجب تأخير (مِن) ومجرورها، نحو: أأنت أفضل من محمد؟ لِيَلِيها المسؤول عنه.

وقد وقع أفعل التفضيل في القرآن خبراً عن (مَن) الاستفهامية في ستة وعشرين موضعاً، وأُريد بالاستفهام فيها معنى النفي، ومن ذلك:

﴿ومن أظلم ممَّن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه﴾(٤)

﴿ومن أظلم ممَّن افترى على الله كذباً أو كذَّب بآياته﴾(١)

﴿فمن أظلم ممن كذَّب بآيات الله وصدف عنها﴾(٢)

﴿ومن أظلم ممن ذُكِّر بآيات ربه فأعرض عنها﴾(٣)

وفي الآيات السابقة يرى أبو حيان(٥) أن فيها نفياً للأظلمية، ونفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية، أي لا يستدعي نفي وجود الظلم، وإذا ثبتت الظالمية ثبتت التسوية فيها، ولم يكن أحد ممن وُصف بذلك يزيد على الآخر، وصار المعنى: لا أحد أظلمُ ممن مَنع، وممن افترى، وممَّن ذُكِّر، ولا يدل على أن أحد هؤلاء أظلم من الآخر، كما إذا قلنا: لا أحد أفقه من زيد وعمرو وبكر، فإن ذلك لا يعني أن أحدهم أفقه من الآخر، بل نفي أن يكون أحد أفقه منهم. ويردّ أبو حيان اعتراض من يرى أن من مَنَع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه ولكنه لم يفتر على الله الكذب أقل ظلماً ممَّن جمع بين مَنْع الذكر في مساجد الله والكذب على الله، فلا يكون هنا مساواة في الأظلمية. فأبو حيان يرى أن هذه الآيات كلها في الكفار، فهم متساوون في الأظلمية، وإذا تفاوتت أشكال الأظلمية فإنها كلها مردّها إلى الكفر.

---

(١) قرآن كريم: ١١٤/٢.

(٢) قرآن كريم: ٢١/٦.

(٣) قرآن كريم: ١٥٧/٦.

(٤) قرآن كريم: ٥٧/١٨.

(٥) انظر تفسير الآيات الأربع السابقة في البحر المحيط: ٣٥٦/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإذا كان أفعل التفضيل عاملاً في حالين، إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى، فالأحسن عند النحاة(١) أن تتقدم إحداهما على أفعل التفضيل، وتتأخر الثانية، نحو: "هذا بُسْراً أطيب منه رطباً" و"زيد قائماً أحسن منه قاعداً".

ويثير ابن القيم الجوزية(٢) اعتراض مَن يرى أن جعل العامل في الحالين في جملة (هذا بسراً أطيب منه رطباً) هو أفعل التفضيل يلزم منه تقديم معمول أفعل التفضيل عليه، رغم أن النحاة يمنعون تقديم (مِن) ومجرورها على أفعل التفضيل في غير الاستفهام، وعليه فقد يُرى امتناع تقديم الحال على أفعل التفضيل.

ويرد ابن القيم هذا الاعتراض من أوجه ثلاثة(٣):

١- عدم حصول اتفاق بين النحاة على منع تقديم (مِن) ومجرورها على أفعل التفضيل، بل قد جوَّز بعضهم ذلك وإنْ كان هذا نادراً في نظرهم (٤)؛ لأن أفعل التفضيل في قوة فعلين، واستُدلَّ عليه بقول الشاعر: "فقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزوَّدتْ جَنىَ النحل، بل ما زوّدت منه أطيبُ"(٥)، بل إن تقديم مِن ومجرورها على أفعل التفضيل أقوى من قولنا: أنا عندك مقيم.

٢- إذا كان المنع يختص بتقديم مِن ومجرورها على أفعل التفضيل، فإن ذلك لا يعمّ ولا يشمل تقديم الحال والظرف. وإذا كانوا يبررون هذا المنع بأن (مِن) ومجرورها في نحو (زيد أحسن منك) هما في منزلة المضاف إليه أي بمنزلة قولنا: زيد أحسن الناس، فيُكره تقديم المضاف إليه على المضاف، فإنه لا يلزم من امتناع تقديم المضاف إليه امتناع تقديم معمول ليس مضافاً إليه بل هو في منزلته.

---

(١) انظر ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، ضبط نصّه أحمد عبد السلام، ط١، ١٩٩٤، ٢٨٥/١.

(٢) انظر المرجع السابق: ٢٨٤/١.

(٣) انظر المرجع السابق: ٢٨٤/١-٢٨٥. والأشباه والنظائر: ٢٩٤/٨-٢٩٥.

(٤) انظر مثلاً شرح ابن عقيل: ١٨٤/٢-١٨٥.

(٥) هذه هي الرواية الصحيحة للبيت، انظر شرح ابن عقيل: ١٨٤/٢، وشرح العمدة: ٧٦٦، وديوان الفرزدق: ٣٢/١ ورواية ابن القيم للبيت: كأنه حنى النحل أو مازودت منه أطيبُ . ولا يخفى أنه مكسور.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- أنهم إذا فضّلوا الشيء على نفسه بحسب حالين، فلابد من تقديم إحداهما على العامل، وإنْ كانت مما لا يسوغ تقديمه لو لم تكن كذلك، كقولنا في التشبيه: زيد قائماً كعمرو قاعداً، وإذا جاز تقديم هذا المعمول على الكاف التي هي أبعد في العمل من أفعل التفضيل، فتقديم معمول أفعل التفضيل أولى.

وقد أشار ابن مالك إلى جواز تقديم إحدى الحالين المنصوبتين بأفعل التفضيل بقوله: "ونحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً، مستجازٌ، لن يَهِنْ"(١)

أي أن هذا الأسلوب قد أجازه النحاة، ولا يَضعف في نظر العارفين.

ولربما يسأل سائل: وهل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا؟

أما الحال الأولى فإن ابن القيم يجيز فيها ذلك(٢)؛ لأنه يرى أن العامل فيها لفظي وهو ما في (أطيب) من معنى الفعل، فلنا أن نقول: هذا بسراً أطيب منه رطباً، وأن نقول: هذا أطيب بسراً منه رطباً، وهو الأصل. "وإن كان سيبويه قد استحسن تقديم الحال الأولى؛ فلأنه أراد تأكيد معنى الحال فيها، فإنه إذا قدّمت (بسراً) على (أطيب) فبسراً يكون حالاً، وإذا أخّرت الحال الأولى فقيل: (هذا أطيب بسراً) احتمل الكلام قبل تمامه وقبل التنبه إلى قرائنه أن يكون (بسراً) تمييزاً أو حالاً، وبينهما في المعنى فرق كبير، فاقتضى تخصيص المعنى والحرص على البيان للمراد تقديم الحال الأولى على عاملها، ولو أُخّرتْ لجاز"(٣).

وأما الحال الثانية فيمنع ابن القيم تقديمها على عاملها لأنه معنوي والعامل المعنوي لا يُتصور تقديم معموله عليه(٤).

ويرى النحاة كابن عقيل وابن القيم أنه لا يجوز تقديم الحالين معاً على أفعل التفضيل، ولا تأخيرهما معاً عنه وعن (مِن)، فلا نقول مثلاً: "زيد قائماً قاعداً أحسن منه"، ولا نقول: "زيد أحسن منه قائماً قاعداً"(٥).

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/٦٥٠.

(٢) انظر بدائع الفوائد: ١/٢٨٥-٢٨٦. والأشباه والنظائر: ٨/٢٩٦.

(٣) انظر بدائع الفوائد: ١/٢٨٦.

(٤) انظر المرجع السابق: ١/٢٨٦.

(٥) انظر شرح ابن عقيل: ١/١٦٥. بدائع الفوائد: ١/٢٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن المناسب أن أشير في هذا الصدد إلى المذكّرة التي كان قد تقدّم بها الأستاذ محمد شوقي أمين[٢] إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، بشأن الأسلوب (فلان خطيباً أعظم منه كاتباً، وفلان عالماً أكثر منه كاتباً)، وقد تمحورت مذكرته حول النقاط التالية[٣]:

١- يجري هذا التعبير على أقلام الكاتبين في صور إعرابية ثلاث:

الأولى: نصب عالِم، ورفع أكثر، فيقال: فلان عالماً أكثرُ منه كاتباً.

الثانية: رفع عالِم، ورفع أكثر، فيقال: فلان عالمٌ أكثرُ منه كاتباً.

الثالثة: رفع عالِم، ونصب أكثر، فيقال: فلان عالمٌ أكثرَ منه كاتباً.

٢- لهذا التعبير صورة يتجاذبها النحاة القدامى، فيقولون فيما أُثر من الكلم: هذا بسراً أطيبُ منه رطباً (وقد عرضتُ آنفاً له، وبيَّنتُ أنه فُضِّل فيه الشيء على نفسه باعتبارين مختلفين).

٣- وجمهور النحاة على أن الوصفين منصوبان، ومنهم من يرى النصب على الحالية، بتقدير أن في الجملة محذوفاً، والأصل: هذا إذْ كان، أو إذا كان بسراً، أطيب منه إذْ كان أو إذا كان رطباً، باعتبار أن كان تامة. ومنهم من يرى النصب على الخبرية، بتقدير هذا الحذف، ولكن باعتبار أن (كان) ناقصة.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ٦٥١/١.

(٢) (كتاب الألفاظ والأساليب) الصادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، أعدَّ المادة وعلّق عليها محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٧، مذكرة بعنوان "فلان عالماً أكثر منه كاتباً"، ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) السابق: ١٥٢-١٥٣. بتصرف يسير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤- وفي توجيه إعراب الصور الثلاث ساق الأستاذ محمد شوقي ما يلي:

أ- يُنصب (عالِم) على أنه حال مقدَّم، مراعاة لمعنى الجملة ونسقها، ويُرفع (أكثر) على أنه خبر، أي أن فلاناً في حال كونه عالماً أكثر منه في حال كونه كاتباً.

ب- يُرفع (عالِم) على أنه خبر، ويُرفع (أكثر) على أنه خبر ثان.

وقد ارتضى هذا الرأيَ الأستاذُ الشيخ عطية الصوالحي، وكان الأستاذ الشيخ محمد علي النجار يرى الرفع لا وجه له؛ لأن المراد الإخبار بالتفضيل وهو موطن الفائدة، والإخبار بخبرين يفيد أن فلاناً عالم، وأنه أكثر من نفسه كاتباً؛ لأن "أكثر منه كاتباً" في مقام جملة أخرى.

وقد أجاب الأستاذ محمد شوقي أمين عن هذا بأن المعنى المراد مستفاد من الخبرين المتواليين، فالرجل موصوف بأنه عالم، وبأنه في حال علمه أكثر منه في حال كتابته، فالجملة واحدة، في ضوء هذا التخريج.

جـ- يُرفع (عالِم) على أنه خبر، ويُنصب (أكثر) على أنه حال، والتقدير: فلان عالم حال كونه أكثر منه كاتباً.

٥- إذا التزمنا المسموع لغة والمدروس نحواً، فإننا ننصب الوصف على الحالية ونرفع اسم التفضيل. ويمكن تخريج رفع الوصف واسم التفضيل على أنهما خبران. وكذلك يمكن تخريج رفع الوصف على الخبرية ونصب اسم التفضيل على الحالية.

وقد رأت لجنة المجمع[١] أن الصورة الأولى (فلانٌ عالماً أكثرُ منه كاتباً) هي أفضل الصور الثلاث؛ لأنها أفصحها، وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل.

هذا، وقد أورد النحاة في كتبهم أمثلة كثيرة تقدَّمتْ فيها (مِن) ومجرورها على أفعل التفضيل عدا عن قول الفرزدق المتقدم، من ذلك قول ذي الرّمّة يصف نسوة بالسُّمن والكسل:

"ولا عيب فيها غير أنّ سريعها قَطوفٌ، وأنْ لا شيء منهن أكسلُ

والتقدير: وأن لا شيء أكسل منهن"[٢].

---

(١) انظر كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن المجمع: ١٥١.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/١٨٥-١٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقول جرير:

"إذا سايرتْ أسماءُ يوماً ظعينةً فأسماء من تلك الظعينة أملحُ

والتقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة"(١).

وقول ابن دريد:

"واستنزل الزَّبّاءَ قَسْرًا وهي مِن عقاب لوح الجوِّ أعْلى مُنْتَمَى

والتقدير: وهي أعلى منتمى مِن عقاب لوح الجوّ"(٢)

وقول الشاعر:

"فقلتُ لها: لا تجزعي وتصبَّري فقالت بحق: إنني منـــك أصْبَرُ

فقلتُ لها: واللهِ ما قلتِ باطلاً وإني بما قد قلتِ لي منك أخْبَرُ" (٣)

والتقدير: إنني أصبر منك، وإني أخْبَر منك.

فالأمثلة السابقة تؤكد رأي ابن القيم في وجود بعض النحاة الذين أجازوا تقديم (مِـن) ومجرورها على أفعل التفضيل في غير الاستفهام أيضاً، واستدلوا على ذلك في كتبهم.

جـ- ومن أحكام هذا القسم من التفضيل: أنه لا يُفصل بين أفعل التفضيـل و(مِـن) بـأجنبي، لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه(٤).

وإذا كان بعض النحاة -ومنهم ابن مالك-(٥) يـرى عـدم جـواز الفصـل بينهمـا بمبتـدأ يكون أفعـل خـبره، ولا بخـبر لأفعـل، فقـد رددتُ آنفـاً هـذا الـرأي وآثـرتُ عليـه رأي الكوفيين.

والنحاة يجيزون الفصل بينهمـا بمعمـول أفعـل التفضيـل، كمـا يُجـيزون الفصـل بتمييـز، وظرف، وجار ومجرور، ونداء، ولو(٦).

وأكثر الفصل بين أفعل ومِن التفضيلية بجار ومجرور، نحو:

﴿ونحن أحقّ بالمُلك منه﴾(٧).

﴿وللآخرة خيرٌ لك من الأُوْلى﴾(٨).

---

(١) شرح ابن عقيل: ١٨٦/٢.

(٢) شرح الرضيّ على الكافية: ٤٥٦/٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٦٨.

(٤) انظر مثلاً شرح الكافية الشافية: ١١٣١/٢.

(٥) انظر شرح العمدة: ٧٦٣.

(٦) انظر مثلاً شرح العمدة: ٧٦٣. شرح الأشموني: ٣٨٥/٢.

(٧) قرآن كريم: ٢٤٧/٢.

(٨) قرآن كريم: ٤/٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

﴿ياقومِ أرهطي أعزُّ عليكم من الله﴾(١).

ومن الفصل بتمييز، قوله تعالى:

﴿أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا مِن بَعْدُ﴾(٢).

﴿وكأيِّن من قرية هي أشدّ قوة من قريتك التي أخرجتك﴾(٣).

﴿ومن أحسن ديناً ممَّن أسلم وجهه لله وهو مُحسن﴾(٤).

ومِمّا فُصِل فيه بالتمييز والجار والمجرور

قوله تعالى: ﴿لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم من الله﴾(٥).

ومِمّا جاء فيه الفصل بالظرف وعديله قول الشاعر:

"فلأنت أسمحُ للعفاة بسُولهم عند الشبائب من أبٍ لأبينا"(٦)

فهنا قد تم الفصل بالجار والمجرور (للعفاة) و(بسولهم) والظرف (عند).

وقد جاء الفصل بظرفين في قول كُثَيِّر:

"منيعُ الدارِ أشجعُ حين يبلى لدى الهيجاء من ليثٍ بغابِ"(٧)

وقد فُصل بين أفعل و(مِن) التفضيلية بـ"لو" وما اتصل بها، كقول الشاعر:

"ولَفوكِ أطْيَبُ لو بذلتِ لنا من ماءِ مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ"(٨)

ونحو: "هي أحسن -لو أنصفتَ- من الشمس"(٩).

ومثل "لو" الفصل بالنداء، وممَّن صَرَّح بجوازه الدماميني والسيوطي(١٠).

ومِمّا أورده النحاة في ذلك قول الشاعر جرير:

---

(١) قرآن كريم: ٩٢/١١.
(٢) قرآن كريم: ١٠/٥٧.
(٣) قرآن كريم: ١٣/٤٧.
(٤) قرآن كريم: ١٢٥/٤.
(٥) قرآن كريم: ١٣/٥٩.
(٦) شفاء العليل: ٦١٠/٢.
(٧) شرح العمدة: ٧٦٤.
(٨) التسهيل: ١٣٣.
(٩) شرح الرضي علي الكافية: ٤٥٦/٣.
(١٠) انظر حاشية الصبان: ٤٦/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"لَمْ يُلْقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكمُ ليلاً، وأخبثَ بالنهار نهارا"(١)

ومما أورده النحاة فيما وقع فيه الفصل بأربعة فُصول قول الشاعر:

"مازلتُ أبْسَطَ في عضِّ الزمان يداً للناس بالخير من عمرو ومن هَرِمِ"(٢)

وقد كُرّرت (مِن) التفضيلية مع الفصل بعطف في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾(٣) فقد كُرّرت مِن التفضيلية لتعدّد المفضَّل عليه، وذلك أبلغ دلالة على المعنى المقصود، إذ ثواب الله (المفضَّل) يَفْضل متع الدنيا بكل أشكالها، ولا يتفوق على شكل واحد منها فحسب.

وفي الحديث الشريف: "ما من يومٍ أكثر من أن يُعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة"(٤) كُرّرت مِن التفضيلية لطول الفصل بين أفعل التفضيل والمفضَّل عليه.

فاغتُفر الفصل بين أفعل التفضيل ومِن التفضيلية؛ لأنه بمنزلة (مِن) في التعلق بأفعل التفضيل. ولذلك أجاز بعض النحاة(٥) أن يُقال: "ما من أحدٍ أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينك"؛ لأن جَعْل (الكحل) فاعلاً لاسم التفضيل -أي معمولاً له- أزال أجنبيته.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أنه "إذا صيغ أفعل التفضيل من فعل متعدٍّ بـ (مِن)، جاز الجمع بين (من) هذه و(من) التفضيلية أيًّا كانت أولاهما، نحو: زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو"(٦)، ولا يُعَدّ هذا فصْلاً، بل هو من باب تقديم (مِن) المعدِّية على (من) التفضيلية(٧).

وممّا جاء على ذلك قول الرسول الكريم: "إن حوضي لأبعد من أيلة مِن عدن"(٨)، فـ (مِن) الأولى تفضيلية، والثانية للتعدية وهي بمعنى (إلى).

---

(١) شرح العمدة: ٧٦٤.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية: ١١٣٢/٢.

(٣) قرآن: ١١/٦٢.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ٣٩٢.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية: ١١٣٣/٢.

(٦) شرح الأشموني: ٣٨٥/٢.

(٧) انظر حاشية الصبان: ٤٦/٣.

(٨) إعراب الحديث النبوي: ١٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك لو كان أفعل التفضيل من فعل متعدٍّ بغير (مِن) فإن الحكم السابق يظل جائزاً، نحو: وقوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾(٢)، والحديث "ما من الناس أحدٌ أَمَنُّ علينا في صحبته وذات يده من ابن أبي قحافة..."(٣). زيد أضرب لعمرو من بكر، وأضرب من بكر لعمرو(١).

ولقبح توالي معمولين بحرفين متماثلين كره النحاة أن يُقال: زيد أعلم منه بالفقه بالنحو، أو: زيد أعلم بالفقه بالنحو منه(٤).

من ناحية ثانية، يجدر التنويه بأن الأصل في أفعل التفضيل الأفضلية على ما جاء بعده، غير أنه قد أشكل على ذلك -مما هو داخل في هذا القسم- قوله تعالى: ﴿وما نريهم من آية إلاّ هي أكبر من أختها﴾ (٤٣:٤٨) "لأن معناه: ما من آية من التسع إلاّ وهي أكبر من كل واحدة منها، فاضلة ومفضولة، في وقت واحد"(٥).

وأجاب الزمخشري(٦) بأن الغرض وصفهنّ بالكِبَرِ من غير تفاوت فيه، وكذلك العادة في الأشياء التي تتفاوت في الفضل التفاوت اليسير، أن تختلف آراء الناس في تفضيلها، وربما اختلف رأي الشخص الواحد فيها، كقول الحماسيّ:

مَنْ تَلْقَ منهمْ تقلْ لا قيت سيّدَهمْ مثلَ النجوم التي يُهْدَى بها الساري

وأجاب ابن الحاجب(٧) بأن المراد الأعلى: أكبر من أختها عندهم، وقت حصولها؛ لأن لمشاهدة الآية في النفس أثراً كبيراً لا يحسّه الغائب عنها.

وفي رأيي أن تخريج ابن الحاجب هو الأقرب إلى الصواب، إذ قد يختلف تقييمنا للشيء من وقت لآخر، فهو قد يكون الأفضل حيناً، ثم بعد مضيّ زمن قد يأتي ما يفضله فيغدو الأول مفضولاً، ولا غضاضة في ذلك.

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٣/٢. (٢) قرآن كريم: ١٦/٥٠.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٥٧.

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٣/٢.

(٥) البرهان: ١٦٩/٤.

(٦) انظر الكشاف: ٢٠٢/٤.

(٧) انظر رأي ابن الحاجب في البرهان: ١٦٩/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثل هذا التخريج المختار يقال في الحديثين التاليين:

أ- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً طويلاً عن الدجال... فيقول حين يحييه: واللهِ ما كنتُ قطُّ أشدَّ مني بصيرةً اليوم..."(١).

ب-عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "...فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: ما يقول عبادي؟... يقولون: لو رأوك كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تمجيداً وتحميداً وأكثر لك تسبيحاً... يقولون: لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصاً وأشدّ لها طلباً وأعظم فيها رغبة... يقولون: لو رأوها كانوا أشدَّ منها فراراً وأشدّ لها مخافة..."(٢).

فظاهر الحديث الأول أن المفضل هو عين المفضل عليه، غير أنني أرى أن القصد تفضيل شدة بصيرته في ذاك اليوم المشار إليه على شدة بصيرته في غيره من الأيام.

وظاهر الحديث الثاني أن عباد الرحمن مفضلون على أنفسهم في عبادة الله، وفي الحرص على الجنة، وفي مخافة النار.

غير أن القصد تفضيل حالهم يوم رؤيتهم لله على سائر أحوالهم في الدنيا عبادةً وتمجيداً وتسبيحاً لخالقهم، وتفضيل حالهم يوم رؤيتهم الجنة على سائر أحوالهم الدنيوية في شدة الحرص عليها والطلب لها، وتفضيل حالهم يوم رؤيتهم النار على سائر أحوالهم الدنيوية في شدة الفرار منها والمخافة لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى خروج عن القاعدة التي وضعها النحاة في وجوب إفراد هذا القسم وتذكيره، فقد ذكر ابن مالك(٣) أن اسم التفضيل المجرد من (أل) والإضافة قد يؤنث، واستَدل على ذلك بقول حُنيف الحناتم: (الرِّمكاءُ بُهْيا، والحمراء صُبْرَى، والخَوَّارَةُ غُزْرَى، والصَّهْباءُ سُرْعَى).

---

(١) التجريد الصريح: ١/١١٦.

(٢) المرجع السابق: ٢/١٥٣-١٥٤.

(٣) شرح العمدة: ٧٦٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما ذكر أنه قد يُجمع كقول الوليد بن عقبة:

"لعمري لئن أضحتْ عليَّ عمايةٌ لقد رزَّى الأبصار قومٌ أكارمُ"(١)

وقد أورد ابن مالك هذه الأمثلة ولم يقل بشذوذها، كما أنه لم يحاول أن يتأوّلها ليُخضعها للقاعدة المطردة، ولم يقصرها على السماع. والرأي في هذه الأمثلة الشاذة أنها تندرج ضمن أفعل على غير بابه، فلم يُقصد بها التفضيل، بل إثبات الصفة لمحلها، كما سيرد لاحقاً عند الحديث عن الدلالة في اسم التفضيل بإذن الله.

وهذا ما يجيز لنا أيضاً تقبل تعبيرات حديثة جاء فيها أفعل التفضيل مؤنثاً رغم تجرده من أل والإضافة، نحو (ورد هذا الخبر في صحيفة كبرى) فتخريج العبارة سهل على معنى الصفة المشبهة.

القسم الثاني: أفعل التفضيل المقرون بـ (أل):

ويجب له حُكمان:

أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه أو المُخْبَر به عنه في العدد والجنس، أي في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث(٢)، نحو: زيد الأفضل، وهند الفُضْلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندات الفُضْلَيات أو الفُضَل.

ولا يجيز النحاة أن يُقال: "الزيدون الأفضل" ولا "الزيدان الأفضل" ولا "هند الأفضل" ولا "الهندان الأفضل" ولا "الهندات الأفضل".

ويعلل النحاة هذا الحكم بأن خلوَّ اسم التفضيل المعرَّف بأل من علامة التفضيل (مِن) ومن المفضول، قد أضعف دلالة التفضيل فيه، فلم يعد يشبه أفعل التعجب الفعلي مشابهة تامة، ودخلته (أل) التي هي من علامات الأسماء فترجح جانب الاسمية فيه، فلم يمتنع من الصرف تثنيةً وجمعاً وتأنيثاً؛ لذلك وجبت مطابقته لموصوفه(٣).

---

(١) السابق: ٧٦٢.

(٢) انظر مثلاً التسهيل: ١٣٤.

(٣) انظر مثلاً شرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اقترن أفعل التفضيل بـ (ال) في القرآن الكريم في نحو واحد وثمانين موضعاً(١)، كان فيها مطابقاً لما قبله من موصوف إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً.

فقد جاء "الأفعل" مفرداً مذكّراً في مثل قوله تعالى:

١- ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر﴾(٢)

قد أفرد (الأكبر) وذكّره ؛ لأن موصوفه (الحج) كذلك.

٢- ﴿ولنذيقنّهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر﴾(٣)

أفرد (الأدنى-الأكبر) وذكّرهما ؛ لأن موصوفهما (العذاب) كذلك، و"يقابل الأدنى الأبعد، والأكبر الأصغر، لكن الأدنى يتضمن الأصغر؛ لأنه منقضٍ بموت المعذّب، والتخويف إنما يصلح بما هو قريب، وهو العذاب العاجل. والأكبر يتضمن الأبعد؛ لأنه واقع في الآخرة، والتخويف بالبعيد إنما يصلح بذكر عظمته وشدّته، فحصلت المقابلة"(٤).

٣- ﴿اقرأ وربك الأكرم﴾(٥)

كسابقتيها في إفراد الأفعل (الأكرم) وتذكيره مطابقةً لموصوفه (ربك).

وجاء "الأفعل" مفرداً مؤنثاً في مثل قوله تعالى:

١- ﴿لقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾(٦)

٢- ﴿وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا﴾(٧)

٣- ﴿ويذهبا بطريقتكم المُثلى﴾(٨)

فقد أفرد القرآنُ الأفعلَ وأنّثه في [الكبرى-العليا-المثلى] مطابقةً للموصوف (آيات ربه-كلمة الذين كفروا-كلمة الله-طريقتكم).

وجاء "الأفعل" مثنى مذكّراً في مثل قوله تعالى:

﴿فآخَران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوْليان﴾(٩)

---

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني، ٤/٢٠٢-٢١٢.

(٢) قرآن كريم: ٩/٣.

(٣) قرآن كريم: ٣٢/٢١.

(٤) البحر المحيط: ٧/٢٠٣-٢٠٤.

(٥) قرآن كريم: ٩٦/٣.

(٦) قرآن كريم: ٥٣/١٨.

(٧) قرآن كريم: ٩/٤٠.

(٨) قرآن كريم: ٢٠/٦٣.

(٩) قرآن كريم: ٥/١٠٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد ثنّى (الأوْلَى) وذكّره لتثنية موصوفه المقدَّر وتذكيره (الشاهدان) "الأحقّان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما"(١).

وجاء "الأفعل" مثنى مؤنثاً في مثل قوله تعالى:

﴿قل هل تربّصون بنا إلاّ إحدى الحسنيين﴾(٢)

فقد ثنّى (الحُسْنى) وأنّثه لتثنية موصوفه المقدَّر وتأنيثه (النهايتين).

وجاء "الأفعل" جمعاً مذكّراً في مثل قوله تعالى:

١- ﴿لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون﴾(٣)

أي "لا ترى أحداً أبين خسراناً منهم"(٤) جمع الأفعل (الأخسرون) وذكّره مطابقةً لموصوفه (هم).

٢- ﴿إنّ الذين يحادُّون الله ورسوله أولئك في الأَذَلّين﴾(٥)

أي "في جملة من هو أذلُّ خلق الله تعالى، لا ترى أحداً أذل منهم"(٦)، جَمَعَ الأفعل (الأذلّين) وذكّره مطابقة لموصوفه (أولئك).

٣- ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾(٧)

فقد جَمَع الأفعل وذكّره (الأقربين) مطابقة لموصوفه (عشيرتك)، فهو وإنْ كان في ظاهره مفرداً إلاّ أنه بحسب المعنى اسم جمع، والمقصود: أفراد عشيرتك.

وجاء "الأفعل" جمعاً مؤنثاً في مثل قوله تعالى:

١- ﴿تنزيلاً ممَّن خلق الأرض والسموات العُلَى﴾(٨)

فقوله (العُلَى) جمع تأنيث لِ (الأعلى)، "والمعنى: هي الأشرف والأفضل بالإضافة إلى هذا العالم"(٩).

٢- ﴿إنها لإحدى الكُبَر﴾(١٠)

---

(١) الكشاف: ٦٨٨/١.
(٢) قرآن كريم: ٥٢/٩.
(٣) قرآن كريم: ٢٢/١١.
(٤) الكشاف: ٣٨٦/٢.
(٥) قرآن كريم: ٢٠/٥٨.
(٦) البحر المحيط : ٢٣٨/٨.
(٧) قرآن كريم: ٢١٤/٢٦.
(٨) قرآن كريم: ٤/٢٠.
(٩) بحر المحيط: ٢٢٢/٦.
(١٠)قرآن كريم: ٣٥/٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقوله (الكُبَر) جمع مؤنث لأن موصوفه المقدَّر كذلك، أي لإحدى النوازل الكُبَر.

ومما يُشكل في هذا الصدد قوله تعالى: ﴿ولقد رأى من آيات ربه الكبرى﴾(١)، فقد جاء الموصوف جمع مؤنث، وأفعلُ مفرداً. فقدّرها الزمخشري: "من آيات ربه الآيات التي هي كُبْراها"(٢).

وقد يُجاب عن ذلك بأن (الآيات) جمع لغير العاقل فيصح أن يعامل في الوصف وغيره معاملة المفرد. أو يمكن أن يُنظر إلى الموصوف المقدَّر على أنه مفرد لفظاً يفيد معنى الجنس، أي: ولقد رأى من آيات ربه الآية الكبرى، وعلى هذا فيكون مطابقاً في الإفراد اللفظي، وهذا أولى؛ بدليل (مِن) التبعيضية في الآية، أي أنه لم ير الآيات كلها والله أعلم. وقلتُ: إن المحذوف مفرد لفظاً والمراد به الجنس معنىً؛ لأن الرسول الكريم رأى ليلة الإسراء أموراً وعجائب لا أمراً واحداً.

وثاني الأحكام: ألاّ يؤتَى مع "الأفعل" بـ (مِن) التفضيلية؛ لأن المفضَّل عليه لا يُذكر في هذا القسم؛ إذْ تُغْني عنه (أل) لأنها للعهد (وليست موصولة كالداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول)، والتي للعهد تشير إلى شيء معين تقدَّم ذكره لفظاً أو حكماً، وتعيينه يُشعر بالمفضول؛ ولهذا قالوا: "لا تكون (أل) في أفعل التفضيل إلاّ للعهد، لئلا يُعرَّى عن المفضول"(٣).

ويعلل النحاة هذا الحكم بكون (مِن) للتخصيص، و(أل) إذا دخلت على الاسم أفادت من التعريف أكثر مما تفيده من التخصيص، فكرهوا الجمع بينهما(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن، فإن (مِن) التي يمتنع اقترانها بـ (أل) هي (مِن) المصاحبة للمفضَّل عليه، أما غيرها فلا يمنع النحاة الجمع بينها وبين (أل)، كقول الشاعر:

"فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذمّ"(٥)

---

(١) قرآن كريم: ١٨/٥٣.

(٢) الكشاف: ٤٢١/٤.

(٣) انظر الإيضاح: ٦٥٥/١. شرح الرضي على الكافية: ٤٥٣/٣. شوقي نايف المعري: تحقيق "شرح اللباب في علم الإعراب" لمحمد بن مسعود الشيرازي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ١٩٨٦، ٢٧٧/١.

(٤) انظر مثلاً شرح المفصل: ٩٥/٦.

(٥) انظر هذا البيت في حاشية الصبان: ٤٦/٣-٤٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد جاءت (مِن) هنا للتعدية.

فأمّا قول الأعشى: ولستَ بالأكثر منهم حصًى وإنما العزّة للكاثرِ

فإن فيه نقضاً لما أصّلـه النحـاة مـن منع الجمع بين (أل) و(مِن) التفضيلية، وهـو مـا رآه الجاحظ في هذا البيت(١).

ولكنّ النحاة خرّجوه على واحد من أوجه سبعة:

أ- زيادة (أل)، كما تُزاد في التمييز والحال ونحوهما، فيكون أفعل التفضيل نكرة(٢).

ب-أو أن (مِن) هذه ليست متعلقـة بـأفعل التفضيـل، وإنمـا هـي متعلقـة بـأفعل آخـر منكّـر محذوف، أي: ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم(٣)، فحينئذ تكون (أكثر) المحذوفـة بـدلاً مـن (الأكثر) المذكورة بدل نكرة من معرفة.

جـ- أن البيت شاذ، وليس على النهج الذي يجري عليه سائر كلام العرب(٤).

د- أن يكون (منهم) في موضع الحال من تاء (لست) كقولنا: لسـت منهـم بالكثـير مـالاً، وما أنت منهم بالحسن وجهاً، أي: لست من بينهم وفي جملتهم بهذه الصفة، فعلى هذا يكون العامل في (منهم) نفس (ليس) لا (الأكثر). والحروف الجارة تعمل فيها المعـاني، وما ليس بفعل، فعمل (ليس) فيها أولى(٥).

هـ- ويجوز أن يكون (منهم) متعلقاً بـ (الأكثر) على حد ما يتعلق به الظرف، والتقدير: ولسـت بـالأكثر فيهـم؛ لأن الفعليـة أظهـر في أفعـل التفضيـل منهـا في (ليـس) الشـبيه بالحرف، بدليل عمل أفعل التفضيل في الظرف(٦).

و- أن تكون (مِـن) للتبيين، أي لبيـان الجنـس، كمـا هـي في قولنـا: أنـت منهـم الفـارسُ الشجاع، أي: من بينهم(٧). وبهذا الوجه ردّ ابن جني على الجاحظ مأخذه على بيت

---

(١) انظر رأي الجاحظ في شرح المفصل: ٦/١٠٣-١٠٤.

(٢) انظر مثلاً أوضح المسالك: ٢/٣٠٠-٣٠١. شرح ابن عقيل: ٢/١٨٠. شرح ألفية ابن معطي: ٢/١٠٠٦. المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٧٤.

(٣) انظر المراجع الأربعة السابقة: الصفحات عينها. (٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٧٤.

(٥) انظر هذا الوجه في شرح المفصل: ٦/١٠٤. شرح الفية ابن معطي: ٢/١٠٠٦.

(٦) انظر هذا الوجه في شرح المفصل. ٦/١٠٤-١٠٥. شرح ألفية ابن معطي: ٢/١٠٠٦.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية: ٢/١١٣٥. المفصّل: ٢٨٢. الإيضاح: ١/٦٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأعشى، فعدّ (مِن) في البيت "كالتي في قولنا: أنت من الناس حرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأنه قال: لستَ من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصىً"(١). كما أجاز ابن الحاجب اجتماع (مِن) المبينة للجنس مع أفعل التفضيل المعرف بأل، قياساً على قولنا: أنت الأفضل من قريش، كما نقول: أنت من قريش الأفضل، دون أن نقصد التفضيل على قريش(٢).

ز- أن تكون (مِن) للتبعيض، "كما في قولنا: أريد شخصاً من قريش أفضل من عيسى عليه السلام فيقال: محمد عليه الصلاة والسلام الأفضل من قريش، أي: أفضل من عيسى من بين قريش"(٣)، ومثل هذا قول الشاعر عمرو بن كلثوم في معلقته:

"ورثت مهلهلاً والخيرَ منه زهيراً، نعم ذخر الذاخرينا"(٤).

ويَردّ هذا الرأي أنّ مِن التبعيضية علامتها إمكان سدّ (بعض) مسدّها(٥)، وهو ما لا يستقيم مع بيت الأعشى.

أما التأويلات الستة الأولى فربما لها أسانيد لغوية مقبولة، ولكننا في غنى عن هذه التخاريج المتكلفة التي لا مبرر لها، فأنا لا أرى لمنع الجمع بين (أل) و(من) في هذا القسم من أقسام التفضيل وجهاً من العقل والطبع ولا سيما أن إجازته -وممن قال بها أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)(٦)- لا تثير في بنيان اللغة ما يأباه، زيادة على أنه جارٍ على ألسنتنا أحياناً، فما المانع أن نقول: (رأيت الرجل الأطول من زيد) و(الرجلُ الأكرمُ من عمرو لم يولد بعد)؟

وفوق ذلك، فقد وجدتُ في الحديث الصحيح ما يجيزه، من ذلك ما رُوي:

١- عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: "...والذي نفسي بيده لئن رأيتُهُ لا يفارِق سوادي سواده حتى يموتَ **الأعجلُ منّا**..."(٧).

٢- عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: "ما أغنيتَ عن عمك... قال: هو في ضحضاحٍ من نار، ولولا أنا لكان في الدرك

---

(١) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ١/١٨٥-١٨٦.

(٢) انظر الإيضاح: ١/٦٦٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٥٤.

(٤) السابق: ٣/٤٥٤.

(٥) انظر مغني اللبيب: ٤٢٠ (معاني "مِن" ومنها التبعيضية).

(٦) انظر شرح ابن عقيل: ٢/١٨٠.

(٧) التجريد الصريح: ٢/٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأسفل من النار"(١).

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "أُتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم... ثم قال: ...فيُقال: يا محمد، أدخلْ مِن أمتك مَن لا حساب عليهم من الباب **الأيمن من أبواب الجنة...**"(٢).

ففي هذه الأحاديث اجتمعت (ال) و(مِن) التفضيلية، إذ تقدير الكلام: أعْجَلُنا، أسفلها، أيمنها.

وعلى ذلك فلا غضاضة من قبول بعض التعبيرات الشائعة في لغة العصر الحديث من قبيل: (الأعجب/الأدهى/الأسوأ/ الأخطر من ذلك أن الأمر كذا...)، ففي الأحاديث النبوية السالفة الذكر وفي بيت الأعشى السابق ما يؤيد مثل هذه الصياغة.

* * *

ويثير القسم الثاني من أقسام أفعل التفضيل أكثر من مشكلة لغوية، منها:

(أ) إذا كانت المطابقة في الجنس ضرورية، فهل سُمع عن العرب تأنيث كل "أفعل"؟ وما حكم ما لم يُسمع تأنيثه؟

قبل الولوج إلى الإجابة عن هذين السؤالين، يحسن أن نشير بداءةً إلى أن مشكلة (المذكر والمؤنث) تبرز في العربية بشكل واضح على نحو يثير كثيراً من المسائل بخلاف ما تكون عليه هذه المشكلة في اللغات السامية الأخرى. ولعل السببَ في كل ذلك أن العربية لغة كُتبتْ لها الحياة وظلّت قائمة خلال العصور حية متطورة، ولم يحدث شيء من هذا لتلك اللغات السامية شقيقات العربية فقد اندثر أغلبها ومات، ولم يبق منها إلاّ شيء يسير قليل الاستعمال؛ وذلك لأن هذه العربية الفصيحة قد طغت عليها وغلبتها. إن هذه المشكلة تثير كثيراً من المسائل؛ وذلك لأنها تُبرز شيئاً من التاريخ اللغوي، "فكأن

---

(١) التجريد الصريح: ٦٢/٢.

(٢) السابق: ١٠٢/٢-١٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية القديمة كانت قد مرّت بمرحلة تاريخية لم يكن الجنس (Genre) فيها واضحاً تمام الوضوح بقسميه المذكر والمونث، وإذا كان المعْربون قد وجدوا أن الحاجة تدعو إلى التمييز، ولابد من التفريق بين المذكر والمؤنث بالعلامة الفارقة، فإن هذا يعني أن اللغة ماضية في هذا الطريق من التطور الحتمي"(١).

وقد ذكر النحويون واللغويون أن علامات التأنيث في العربية هي: الهاء، والألف الممدودة، والألف المقصورة. والأخيرة لا تكون في الاسم المشتق إلاّ في مونث أفعل التفضيل نحو: الأفضل والفُضلى، والأوّل والأُوْلى.

أمّا أن العرب أنّثوا كل "أفعل" فهو ما ينفيه السماع، فعلى سبيل المثال (الخُسْرَى) مونث (الأخسر)، و(العُزّى) مونث (الأعزّ)، و(الذُّلّى) مونث (الأذلّ)، و(القُلّى) مونث (الأقلّ)، لم يُنقل أي منها عن العرب، بل أكثر من هذا فإن كلمة (أشد) التي هي من أكثر الوسائط ترددا في كتب النحاة إنْ لم تكن أكثرها على الإطلاق، لم يرد لها مونث في كتبهم.

فما حكم ما لم يُسمع تأنيثه عن العرب؟

يرى بعض النحاة أنه لابد من ملاحظة السماع(٢)، "فإنّ الأشرف والأظرف لم يُقل فيهما: الشُّرْفى... والظُّرْفى، ...وكذلك الأكرم والأمجد... لم يُسمع فيهما الكُرْمَى والمُجْدَى"(٣).

بينما يرى بعض النحاة أن تأنيث أفعل التفضيل المعرّف بأل قياسي(٤).

وورود الصيغ المذكّرة في القرآن أكثر من الصيغ المونثة(١٩:صيغة مذكرة مقابل١٢صيغة مونثة)(٥). وهناك صفات ورد منها في القرآن المذكر والمؤنث، وصفات ورد منها المذكر فقط، وصفات ورد منها المؤنث فقط.

فمن الأول: الأكبر والكبرى، الأعلى والعُلْيا، الأدنى والدُّنْيا.

---

(١) د. إبراهيم السامرائي: مباحث لغوية، النجف، ١٩٧١، ص ١٢٥.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ١٣٢٥. (٣) المرجع السابق: ١٠٤/٢.

(٤) انظر مثلاً التسهيل: ٢٥٨.

(٥) انظر دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني، ٢٠٢/٤-٢١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الثاني: الأخسر، والأعزّ، والأذلّ، والأرذل، والأوفى، والأشقى، والأقدم، والأقرب، والأكرم، والأتقى.

ومن الثالث: الحسنى، والسوءى، والمُثْلى، والوثقى، والوُسْطى.

وبالنسبة للحديث الشريف فقد فاقت نسبة الصيغ المذكرة نسبة الصيغ المؤنثة أيضاً(١).

ومن الصفات التي ورد منها في الحديث المذكر والمؤنث: الأول والأُوْلى، والأعلى والعليا، والأسفل والسفلى، والأيمن واليمنى.

ومن الصفات التي ورد منها المذكر فقط: الأخسرون، والأعزّ، والأذلّ، والأقرب، والأسْوَدَيْن(٢)، والأقلّون، والأكثرون، والأعجل، والأبعد.

ومن الصفات التي ورد منها المؤنث فقط: الوُسْطى، والكبرى، والوُثقى، والطولَيَيْن.

لذلك فمن الخير الأخذ بقياسية تأنيث أفعل التفضيل المعرّف بأل، لما فيه من التيسير، ولشدة الحاجة إلى استخدام القياس للوصول إلى صيغة التفضيل المؤنثة.

والحق أن القول بضرورة الأخذ بالسماع وصولاً إلى الصيغة المسموعة في تأنيث (أفعل) فيه تضييق شديد وعناء كبير، إذ يتعين على الدارس أو الباحث أو مستخدم اللغة عموماً أن يبذل قصارى جهده في التنقيب عن الصيغة المسموعة في مظانّها، فإنْ هُدي إليها استعملها، وإنْ خاب مسعاه لم يجرؤ على استعمال القياس رغم حاجته الماسّة إليه. وليس أدلّ على ضبابية الرؤية لدى من يكتفي بالسير على هدى السماع وحده، مما ذكره صاحب كفاية المستوفي الذي قرر عدم ورود كلمات معينة مثل (الشُّرْفَى) و(الكُرْمَى) و(المُجْدَى)، على حين أن أبا علي القالي يسجل في أماليه ما نصه: "قال بعض بني عُقَيْل وبني كلاب: هو الأكرم، والأفضل، والأحسن، والأرذل، والأنذل، والأسفل، والألأم، وهي: الكُرْمى،

---

(١) انظر التجريد الصريح.

(٢) "الأسْوَدين" في حديث عائشة رضي الله عنها: "تُوفّى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين شَبِعْنا من الأسْوَدين التمر والماء" هو اسم تفضيل لا صفة مشبهة، إذ المقصود: الطعامان الأكثر سيادة وانتشاراً بين العرب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والفُضْلى، والحُسْنَى، والرُّذْلى،..."(١) فقد أثبتَ أن لها في السماع وجوداً واقعياً. وكذلك فعل المبرد حينما أورد (المُجْدى) مؤنث (الأمجد)(٢).

وإزاء هذا الاضطراب الذي يوقعنا فيه الاستناد كُلِّيًا على السماع، وبناءً على أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" -كما قال ابن جني-(٣) أؤيد قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة بقياسية تأنيث أفعل التفضيل المقرون بأل على (الفُعْلَى)، والذي أعرض له وحيثياته -بإذن الله- في هذا الفصل من الرسالة.

وقد أدى التزام أفعل التفضيل المعرَّف بأل حُكْم المطابقة لموصوفه، وعدم إلْف (فُعْلَى) تأنيثاً لأفعل التفضيل إلى ظهور تعبيرات حديثة خرجت على مبدأ المطابقة واستخدمت (الأفعل) وصفاً للمونث، حتى فيما سُمع فيه التأنيث، ومن ذلك:

١- القضية الأخطر.

٢- الدولة الأَوْلَى بالرعاية.

٣- الوجبة الأطيب.

٤- هي الأصدق قولاً والأضمن تنفيذاً.

٥- لماذا لا نواجه الأخطار الأكبر؟

٦- لتحقيق الحياة الأفضل.

٧- المصيبة الأعظم عدم استفادة المرء من أخطائه.

٨- ضحَّى بالقيمة الأدنى ليظفر بالقيمة الأعلى.

٩- معرض الكتاب الشامل-أسعارنا هي الأرخص.

١٠-"الدولتان الأعظم"(٤).

---

(١) أبو علي القالي: الأمالي، دار النشر مجهولة، (ب،ت)، ١٥٢/١.

(٢) انظر المقتضب: ٢١٦/٢.

(٣) انظر الخصائص: ٣٥٧/١ وما بعدها.

(٤) كثر استعمال هذه العبارة بمناسبة قيام حرب العاشر من رمضان. وكتب بعضهم: (الدولتان العظماوان) وهو غلط آخر؛ لأن وزن (فعلاوان) هو مثنى (فعلاء) لا (فُعْلى). انظر الأستاذ إدريس العلمي، "صيغة أفعل وفُعْلَى"، مجلة اللسان العربي، مجلد١١، عدد١، ١٩٧٤، ١٢٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١-"الزوجة الريفية تحتل المساحة الأكبر...إلخ"(١).

١٢-"التوسعة الأضخم في التاريخ: الحَرَمان الشريفان يسعان جميع المسلمين"(٢).

ويكمن الحل في رأيي في أحد الخيارات التالية:

أ- تقدير (مِن) ومفضَّل عليه -رغم مخالفته للقاعدة المشهورة- محاكاة لقول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصًى وإنما العزّة للكاثر

وحَذْف (مِن) والمفضل عليه كثير في لغة العرب، كقوله تعالى: ﴿ذلك أزكى لكم وأطهر﴾(٣).

ب- اعتبار (ال) موصولاً اسمياً (أو حرفياً على خلاف) كتلك الموجودة في اسم الفاعل (جاء الضارب) أو في الصفة المشبهة (جاء الكريم). ويكون تقدير الجمل السابقة: القضية التي هي أخطر - الدولة التي هي أولى بالرعاية، وهكذا.

جـ- تغيير تركيب العبارات ليصبح: أخطر القضايا، وأولى الدول بالرعاية، وأطيب الوجبات، إلخ.

د- القول بقياسية تأنيث الأفعل على (الفُعْلَى) كما فعل المجمع القاهري، ويُفْرَض ذلك حتى يصبح مقبولاً في الذوق، فيُقال: القضية الخُطْرى، والدولة الأُوْلَى بالرعاية، والوجبة الطُّيْبَى،...إلخ.

وبدون محاولة الحل سيظل الناس يرددون: (الأخطار الأكبر)، مع أن مؤنث الأكبر مسموع وشائع، و(الدولتان الأعظم)، مع أن (العُظميان) قريبة إلى الذهن، و(الحياة الأفضل) مع أن (الفُضْلَى) مقبولة ذوقاً وسماعاً.

---

(١) د. نهاد الموسى: اللغة العربية وأبناؤها/أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، مكتبة وسام، مرج الحمام، ١٩٩٠، ص ١٣٦. ويردّ الدكتور نهاد هذا الخطأ إلى تجاذب الرجل والمرأة العربيين مسألة التذكير والتأنيث بمنطلقات التوجيه الاجتماعي.

(٢) سليمان مظهر، "التوسعة الأضخم في التاريخ: الحرمان الشريفان يسعان جميع المسلمين"، مجلة العربي، العدد ٣٥٧، أغسطس ١٩٨٨، ٦٨.

(٣) قرآن كريم: ٢/٢٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(ب) وهناك مشكلة أخرى تتعلق بجمع الأفعل على الأفاعل، فمنهم مَن قصره على السماع، ومنهم من جعله قياسيًّا.

فقد ذهب سيبويه إلى أنه سماعي، كما يُفهم من قوله عند الحديث عن جمع الأصغر: "سمعنا العرب تقول: الأصاغرة"(١)، وكذلك فعل الأزهري حينما قرر أنه "لا يُستغنى في الجمع...عن السماع، فإن الأشرف والأظرف لم يُقل فيهما: الأشارف... والأظارف"(٢).

وممَّن ذهب من النحاة إلى القول بقياسيته المبرد؛ إذ قرَّر أن "كل الأسماء التي لحقتها الهمزة في أولها من الثلاثة تُجمع على (أفاعل)، وكذلك (أفعل) الذي لا يتمّ نعتاً إلاّ بقولك: (من كذا) -يقصد أفعل التفضيل- يجري مجرى الأسماء، تقول: الأصاغر والأكابر... فهذا **كلُّه على هذا**"(٣)، والعبارة الأخيرة تؤكد ما قلتُه بشأن موقف المبرد من هذه المسألة. ومثله ابن عصفور، فهو يذكر -في باب جمع التكسير- أنّ "ما كان منه على وزن أفعل... وكان للمفاضلة، وكانت فيه الألف واللام كُسِّر على الأفاعل، نحو: الأكابر"(٤). ويؤكد ابن معطي في ألفيته اطرّاد جمع الأفعل على الأفاعل مطلقاً(٥).

ولم يَرِد جمع (الأفعل) جمع تكسير في القرآن مطلقاً(٦)، وكذلك الشأن في الحديث الشريف(٧).

أمّا جمع الأفعل جمع مذكر سالماً فكثير، ولا خلاف على قياسيته، كما يُفهم من كلام سيبويه والمبرد(٨).

---

(١) الكتاب: ٦٤٤/٢.

(٢) التصريح: ١٠٤/٢.

(٣) المقتضب: ٢١٦/٢.

(٤) ابن عصفور: المقرَّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، ط١، ١٩٧٢، ١٢٣/٢.

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي: ١١٩٢/٢.

(٦) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني، ١٤٤/٤.

(٧) انظر إعراب الحديث النبوي، والتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح.

(٨) انظر الكتاب: ٦٤٤/٢. المقتضب: ٢١٦/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومّما ورد منه في القرآن الكريم:

﴿قالوا: أنؤمن لك واتبعك الأرذلون﴾(١).

﴿قل: هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾(٢).

وفي الحديث الشريف:

"...وإني أرى أن تجعلها في الأقْربين..."(٣).

"...إن الأكثرين هم الأقلُّون..."(٤).

وأمّا جمع (فُعْلى) جمع تكسير على (فُعَل)، فقد ذهب كثير ممَّن تناوله من النحاة القدامى إلى قياسيته، ومنهم سيبويه، إذْ يورد ما نصّه: "وأمّا ما كان عدة حروفه أربعة أحرف، وكان فُعْلَى أفعل، فإنك تكسّره على (فُعَل)، وذلك قولك: الصُّغرى والصُّغَر، والكبرى والكُبَر، والأُوْلى والأُوَل، وقال تعالى جده:

﴿إنها لإحدى الكُبَر﴾"(٥).

وإنْ كان بعض النحاة واللغويين قد كسَّروه على (الفُعَّل) وجمعوا به (الفُضْلى) على (الفُضَّل)(٦)، وآخرون كسَّروه على (فُعُل) فقالوا في جمع (كُبْرى): كُبُر(٧) -فإنني لا أجد سنداً معجميًّا يؤيد خروجهم على رأي الجمهور(٨).

وقد جمع القرآن (الفُعْلَى) جمع تكسير في لفظين هما: العُلَى، والكُبَر.

وفي الحديث الشريف وقع هذا الجمع في لفظ واحد هو (العُلَى)، إذ رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: ذَهَب أهل الدُّثور من الأموال بالدرجات العُلَى..."(٩).

---

(١) قرآن كريم: ١١١/٢٦.

(٢) قرآن كريم: ١٠٣/١٨.

(٣) التجريد الصريح: ٩٥/١.

(٤) السابق: ١٤١/١.

(٥) الكتاب: ٦٠٥/٢.

(٦) انظر مثلاً شرح الكافية الشافية: ١١٣٧/٢. شرح ابن عقيل: ١٧٩/٢.

(٧) انظر المقرب: ١٢٣/٢.

(٨) انظر مثلاً لسان العرب؛ مادة (فضل)، إذْ جُمعت (الفُضْلى) على (الفُضَل) و(الفُضليات) فقط.

(٩) التجريد الصريح: ٦٦/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجَمْع (فُعْلَى) جمع مؤنث سالماً متفق على قياسيته، فعلى سبيل المثال تُجمع (الصُّغرى) و(الكُبْرى) على: الصُّغريات والكُبريات(١).

ولم يَرِد جمع الفُعْلى جمع مؤنث سالماً في القرآن(٢)، ولا في الحديث الشريف(٣).

ومن المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى الاقتراح الذي تقدَّم به الأستاذ عطية الصوالحي عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة(٤) بشأن جَمْع الأفعل على الأفاعل، وتأنيثه على الفُعْلَى، وجَعْل ذلك قياساً استناداً إلى:

١- إجماع النحاة على أن جموع التكسير ومصادر الثلاثي ليس لها قياس مطرد، وتفريقهم بين الاسم والصفة، وتقرير بعضهم أن الذي يُجمع على الأفاعل هو الاسم لا الصفة المشتقة. ولعدم اطراد القياس فقد اعتمدوا في جمع الأفعل للتفضيل في أغلب الأحيان على جمع المذكر السالم.

٢- اختلاف النحاة في جمع الأفعل وتأنيثه بين ملاحظة السماع في ذلك كأبي سعيد علي بن سعيد في (كفاية المستوفي)، وابن يعيش -ت١٢٥٤هـ-، وابن الحاجب -ت٦٤٦هـ-، والأزهري -ت١٤٩٩هـ- وغيرهم، أو الاعتماد على القياس كما نجد لدى الرضي والمبرد-ت٢٨٥هـ- وغيرهما.

٣- اختلاف النحاة في الجزم بين ورود الصيغة المؤنثة سماعاً أو عدم ورودها، كاختلاف أبي سعيد والمبرد في ورود السماع "بالمُجْدَى" تأنيثاً "للأمجد".

٤- كثرة الأمثلة من جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفُعْلَى كثرة تدفع إلى القول بقياسيتهما.

٥- أن تأنيث الأفعل على الفُعْلَى فيه تيسير مطابقة الصفة للموصوف، ونحن مطالبون بها في العربية.

---

(١) انظر مثلاً المقتضب: ٢/٢١٧.

(٢) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني، ٤/١٤٤.

(٣) انظر إعراب الحديث النبوي، والتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح.

(٤) انظر أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٩٦٧، الجلسة السادسة، "بحث في إحدى مسائل التفضيل"، ص ١٦٨-١٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦- أن المجمع في دورته الثالثة (الجلسة الثالثة) عرض لتأنيث أفعل على الفُعْلى، فرأى بعض الأعضاء جوازه، ورأى بعضهم أنه مقصور على السماع، وأن قرارات المجمع في جموع التكسير في الدورة الرابعة (الجلسة الثامنة) تضمنت أن يُجمع الرباعي هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فعالل وشبهه).

• • وقد قررت لجنة المجمع مستقية قرارها من آراء النحاة: "أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل، ويُلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثهما على الفُعْلَى"(١).

• • كما قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة أن "الفُعْلَى مؤنث الأفعل، مثل الكُبْرى، تُجمع باطراد على الفُعَل، وأما فعلاء مؤنث أفعل كحمراء فتجمع باطراد على فُعْل، وما عدا ذلك من الأسماء أو الصفات المختومة بألف التأنيث -رابعة أو خامسة مقصورة أو ممدودة- فيُجمع جمعاً سالماً"(٢).

القسم الثالث: أفعل التفضيل المضاف:

من المعلوم أن الإضافة على نوعين: محضة (معنوية)، وغير محضة (لفظية)(٣). ولم يقع خلاف بين النحويين في كون الإضافة اللفظية تشتمل على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، إلاّ أن الخلاف وقع في اسم التفضيل. فقد ذهب الكوفيون(٤)

---

(١) أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة: ١٦٩.

(٢) مجمع فواد الأول للغة العربية، دور الانعقاد الرابع، محاضر الجلسات، دار الطباعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ١٠١-١٠٢.

(٣) الإضافة غير المحضة هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة - إلى معموله، وهذه الإضافة لا تفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً.

أما الإضافة المحضة فهي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وهي تفيد الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة نحو "هذا غلام امرأة"، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو "هذا غلام زيد".

(٤) انظر شرح المفصل: ٦/٣. د. علي عبود الساهي: المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٤، ط١، ص٢٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وابن السراج وأبو علي والجرجاني والأنباري وابن يعيش وابن عصفور وأبو حيان(١) ونُقل كذلك عن جماعة آخرين كأبي البقاء، وأبي كرم بن الدباس، والجزولي، وابن أبي الربيع(٢) إلى أن إضافة أفعل التفضيل ليست بمحضة، إذا كان مضافاً إلى ما هو بعض له نحو (زيد أفضل القوم)(٣). والوجه فيها كما قال الجرجاني: "أن تقول: زيد أفضل من القوم، ثم تحذف (مِن) وتضيف (أفضل) إليه، فهذا من الإضافة التي ليست بمحضة؛ لأن المعنى على ثبات (مِن)، ومن قولك: زيد أفضل من القوم، لابتداء الغاية؛ لأن المعنى أن فضله ارتقى في مراتب الزيادة من هذا الموضع، وإذا كانت الإضافة غير محضة كان نكرة، فتقول: هذا رجل أفضل القوم، كما تقول: أفضل من القوم"(٤).

وقال ابن يعيش: "اعلم أن أفعل هذه التي يُراد بها التفضيل من الإضافة المنفصلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفاً؛ لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها (مِن)"(٥).

واستدلّ ابن عصفور بذلك أيضاً، ذاهباً إلى أنها لا تفيد تعريفاً؛ لوقوعها نعتاً للنكرة، كما في "مررت برجل أفضل القوم"؛ إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك. وزعم -متوهماً- أن ذلك مذهب سيبويه(٦). وذكر ابن هشام أن أبا حيان تبعه في ذلك" وهو لا يكاد يخالفه ظنًّا منه أنه لا يخرج عن مذهب البصريين"(٧). والحقيقة أن أبا حيان لم يتابعه في ذلك ظنًّا منه أنه مذهب سيبويه بل هو اختياره في ذلك، فقد أكد على أن إضافته عند سيبويه والأكثرين محضة في مصنفاته الأخرى(٨) وهو الصحيح فيما ذهب إليه سيبويه، من أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية(٩).

---

(١) انظر الأصول: ٦/٢. شرح المفصل: ٤/٣. المقرّب: ٢٠٩/١. ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، -١٩٨، ٧١/٢. ابن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د. صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة، ٢٧٢/٢. أسرار العربية: ٢٨٠. عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢، ٨٨٤/٢. أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): الإيضاح العضدي، حققه د. حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩، ٢٦٩/١.

(٢) انظر همع الهوامع: ٤٨/٢. المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: ٢٧٧. (٣) انظر الأصول: ٦/٢.

(٤) المقتصد: ٨٨٤/٢-٨٨٥. (٥) شرح المفصل: ٤/٣.

(٦) انظر شرح الجمل: ٧١/٢-٧٢. (٧) شرح اللمحة البدرية: ٢٧٣/٢.

(٨) انظر المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: ٢٧٧. (٩) انظر الكتاب: ٢٠٤/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو الاختيار الغالب عند النحويين(١)، ودافع عنه الرضي مؤكداً أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقاً عند سيبويه(٢) "وذلك أنه في حالة الإضافة على ضربين: أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه كـ (أيّ) فيدخل فيه دخول (أي) فيما أضيف إليه، والمعنى فيه أن صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد مما بقي بعده من أجزاء المضاف إليه، فإن زيداً في قولك: (زيد أظرف الناس) مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من أفراد الناس، فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده، ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه على ما بقي من المضاف بعد خروج هذا المفضل منه، فالإضافة في هذا بتقدير اللام، كما في قولك: بعض القوم وثلثهم وجزؤهم وأحدهم، ولو كان بتقدير (مِن) المبنية كما في (خاتم فضة) لوقع اسم المضاف مطرداً على المضاف"(٣).

ومن نافلة القول أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً، بدليل وقوعها نعتاً للنكرة وحالاً، ودخول (رُبَّ) عليها، وأنها على نية الانفصال، بظهور التنوين. وقد احتج ابن السراج ومن تابعه على أن إضافة أفعل التفضيل لفظية لا تفيد تعريفاً لوقوعها نعتاً للنكرة بقول الشاعر:

ملكٌ أضلعُ البريّة لا يو جد فيها لما لديه كفاءُ

فإنّ (أضلع) وقع نعتاً لـ(ملك)(٤).

أما أصحاب المذهب الآخر فلا يجدون حجة فيه فخرّجوه على أن (أضلع البرية) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)(٥). ويستدلون بدلائل تؤكد أن إضافته حقيقية أو معنوية، كوروده نعتاً للمعرفة، في قوله تعالى: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾(٦) فاسم الله سبحانه أعرف المعارف(٧). كما لم يُسمع وروده حالاً، حيث لا يقال إلاّ في القبح "هذا زيد أسود

---

(١) انظر التسهيل: ١٥٦. شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨/١. شرح ابن عقيل: ٤٥/٢. شرح اللمحة البدرية: ٢٧٢/٢. همع الهوامع: ٤٨/٢. شرح الأشموني: ٣٠٦/٢. المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: ٢٧٧. شرح التصريح: ٢٨/٢.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٨٨/١.

(٤) انظر الأصول: ٦/٢-٨ البغدادي (ت١٠٩٣هـ): خزانة الأدب، ط هارون، ٣٦١/٤.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢٨٩/١.

(٦) قرآن كريم: ١٤/٢٣. (٧) انظر شرح اللمحة البدرية: ٢٧٢/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناس" لأن الحال لا تكون إلاّ نكرة(١). ولم يرد تمييزاً، ولا بعد (رُبَّ) و(ال) فلا يقال: (رُبَّ أفضل) كما قيل: (يارُبَّ غابطِنا) أما (ال) فهي لا تدخل إلاّ في الإضافة اللفظية(٢).

وهذه من الأمور المعنوية التي يختلف فيها أفعل التفضيل عن بقية الصفات عند إضافتها، بغض النظر عن ظاهرة التنوين التي لا تظهر عليه أصلاً.

ولعل وجهة نظر النحاة في كون إضافة أفعل التفضيل محضة راجعة إلى أنه لا يحتوي في غير الإضافة على التنوين حتى يقال بالتخفف منه على سبيل الإضافة اللفظية.

وما نجده عند المحدثين أنهم لا يشملون بالإضافة اللفظية غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة(٣).

وقد عُدَّ ما ذهب إليه ابن السراج ومن تابعه من ظواهر الشذوذ في النحو العربي(٤). وأجدني أميل إلى رأي الفريق الذي عَدَّ إضافة أفعل محضة (معنوية)، وهو رأي الأكثرين؛ لأن أفعل التفضيل ليس وصفاً شبيهاً بالمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال؛ لأنه أقرب إلى الأسماء الجامدة بخلاف (أفعل) التي هي صفة مشبهة واسم الفاعل واسم المفعول فإضافتها لفظية؛ لأنها تشبه الفعل المضارع.

وأمّا ما احتج به ابن السراج وفريقه في البيت السابق وأمثاله فيمكن تأويله على أن أفعل التفضيل (أضلع) بدل من الموصوف (مَلِك) بدل معرفة من نكرة. ويترتب على هذا الرأي أن إضافة أفعل التفضيل تفيد التعريف إن أُضيف إلى المعرفة، أو التخصيص إن أضيف إلى نكرة شأن الإضافة المعنوية كلها.

---

(١) انظر الكتاب: ١١٤/٢.

(٢) انظر شرح اللمحة البدرية: ٢٧٣/٢. همع الهوامع: ٤٨/٢.

(٣) انظر مثلاً مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ط٤، دار المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٩، ٢٠٨/٣-٢٠٩. حسين المرصفي: الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، تحقيق د. عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ٣٢٣/١.

(٤) انظر د. فتحي عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤، ص ٢٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعودة للحديث عن شروط اسم التفضيل المضاف، إذ اشتُرط فيه شرطان عامّان (سواء أكانت إضافته إلى نكرة أو معرفة):

أ- ألاّ تصحبه (مِن) الجارّة للمفضول، فلا يُقال: زيد أفضل الناس من عمرو(١).

أما الجارّة لغيره فلا يمتنع الجمع بينها وبين الإضافة، نحو: زيد أقرب الناس مني(٢).

وأما قول الشاعر:

نحن بغَرْس الوَدِيِّ أعلمُنا منّا بركْض الجِياد في السَّدَفِ

فقد تأوّله النحاة بعدة تأولات منها: إلغاء المضاف إليه وعدّ المضاف مضافاً إلى غير معتدٍّ به، أو جعل (منّا) متعلقاً بمحذوف بدل من (أعلمنا) أي: أعلم منّا، أو منع الإضافة -وهذا اختيار ابن جني- وجعل (نا) مرفوعاً مؤكداً للضمير في (أعلم) نائباً عن (نحن)(٣).

وممّا يوهم نقض هذه القاعدة حديث عمران بن حُصَين الخزاعي رضي الله عنهما قال: "...قالت: ...فوالله إنه لأسحر الناس من بين هذه وهذه -وقالت بإصبعها الوسطى والسبابة فرفعتْها إلى السماء، تعني السماءَ والأرضَ- أو إنه لرسول الله حقاً..."(٤)، حيث جاء أفعل التفضيل (أسْحَر) مضافا وتلته (مِن). ولكني أرى أن (مِن) هنا ليست الجارة للمفضول بل هي لبيان الجنس، فالرسول مفضل -لدى المرأة المشار إليها في الحديث- على سائر الناس والأحياء ممن هم في السماء والأرض في السِّحر.

ب- أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، "كقولك: الخليفة أفضل بني هاشم، ولو قلت: الخليفة أفضل بني تميم لم يجز؛ لأنه ليس منهم، وقولك: (أنت أفره عبد في الناس) إنما معناه: أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم(٥)".

ولهذا يخطّئ الحريري قول القائل: (زيد أفضل إخوته)؛ "لأن زيداً غير داخل في جملة إخوته، ألا ترى أنه لو قال قائل: من إخوة زيد؟ لعددتهم دونه ...كما لا يُقال: زيد أفضل النساء لتميّزه من جنسهن... لأنه حينئذ يدخل في الجملة التي أضيف إليها"(٦).

---

(١) انظر مثلاً شرح ابن عقيل: ١٧٦/٢. (٢) انظر مثلاً حاشية الصبان: ٤٧/٣.

(٣) انظر حاشية الصبان: ٤٧/٣. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٣/٢-١٧٤.

(٤) التجريد الصريح: ٣٤/١. (٥) المقتضب: ٣٨/٣.

(٦) الحريري (ت١١٢٢هـ): درة الغواص في أوهام الخواص، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، ص٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويفصّل النحاة ذلك(١) بالإشارة إلى أن جملة (يوسف أحسن إخوته) يلزم منها أحد أمرين كلاهما ممتنع:

أولهما: إضافة أفعل إلى غير ما هو بعض له، فيوسف ليس بعضاً من (إخوة يوسف).

وثانيهما: إضافة الشيء إلى نفسه، فإذا قلنا: إن يوسف من جملة الإخوة، ثم أضفنا الإخوة إلى ضمير يوسف، نكون قد أضفنا يوسف إلى نفسه.

ولكنّ النحاة يصحّحون المسألة إذا عُدَّ (أفعل) هنا لغير التفضيل، وإنما هو بمعنى الصفة المشبهة، أي أن يوسف "حسنٌ" في إخوته، ولا يلزم حينئذ -أي إذا خرج أفعل عن دلالة التفضيل- أن يكون بعض ما أضيف إليه(٢).

ومثلها مسألة قولهم لنُصَيْب الشاعر: (أنت أشعر أهل جِلْدتك) التي لا يجيزونها إلاّ بمعنى أنه "الشاعر" فيهم أو "شاعرهم"(٣).

نستنتج من قول النحاة السابق أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلاّ إذا كان أفعل باقياً على دلالة التفضيل النسبي، وعندئذ يكون المضاف إليه هو المفضول، ويتعين أن يكون (أفعل) بعضاً منه. أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية، أو كانت مطلقة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره، فإن المضاف إليه لا يكون مفضولاً، ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضاً منه، فإذا أجزنا (يوسف أفضل إخوته) أجزناه من باب أنه لا يُقصد به التفضيل، وإنما المقصود: أنه فاضل فيهم، ومن ثم لم يكن "أفضل" عندئذ بعضاً من المضاف إليه.

وإذا أضيف أفعل التفضيل إلى مفرد نكرة كان معناه معنى الجمع، ومنزلته منزلة الجنس متعدد الأفراد، فيتحقق الشرط الأساسي الذي يقتضي أن يكون (أفعل) بعضاً من المضاف إليه، ولهذا جزموا بأن المراد من قولهم: (هذا أحسن وجه رأيته) الوجوه إذا مُيّزت وجهاً وجهاً. وقولهم: (هو أفضل رجل) و(هما أفضل رجلين) و(هم أفضل رجال) معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة.

---

(١) انظر مثلاً أبا علي النحوي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السَّنْكاوي، المسألة (٧٦)، ص ٥٨٧-٥٨٨. شرح المفصل: ٨/٢. الأصول: ٢٧٣/١.

(٢) انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٥٨٧-٥٨٨. شرح المفصل: ٨/٢. الأصول: ٢٧٣/١.

(٣) انظر البغداديات: ٥٨٨. شرح المفصل: ٨/٢. الأصول: ٢٧٣/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى سيبويه -ويتابعه الصبان في ذلك- أن الاختصار وكراهة الاستثقال هو علة إضافة أفعل التفضيل للنكرة المفردة مع إرادة معنى الجمع(١). فقولنا: (زيد أفضل رجل) أصله: زيد أفضل من كل رجل، فحُذف (مِن كل) اختصاراً، وأضيف (أفعل) إلى (رجل).

وممّا عدَّه المفسرون(٢) إشكالاً على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية﴾(٣)، وقوله: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاماً﴾(٤) إذْ أضيف أفعل إلى جنسه وانتصب الأخير(٥)، وكان حقه أن يُجرّبالإضافة. إذْ النصب على التمييز يكون إذا ذُكر بعد أفعل شيء من متعلقات الموصوف نحو.

وقد تأوّل المفسّرون هذا حتى أنهم جعلوا "أشدّ" لغير الخشية، فقال الزمخشري: "معنى (يخشون الناس كخشية الله) أي مثل أهل خشية الله، أو مثل قومٍ أشدَّ خشيةً من أهل خشية الله"(٦).

وفي رأيي أنه ليس ثمة إشكال:

أ- ففي الآية الأولى يكون (أشدّ) منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله (خشيةً) لو تأخر، إذ التقدير: كخشية الله أو أشد خشيةً أشد، فتكون (خشيةً) معطوفة على محل الكاف من (كخشية)، وقد فُصل بالحال بين حرف العطف والمعطوف، وهذا تخريج أبي حيان(٧) للآية الشبيهة بالتي بين أيدينا وهي قوله تعالى: "فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدّ ذكراً"(٨).

---

(١) انظر الكتاب: ٢٠٣/١. حاشية الصبان: ٤٧/٣.

(٢) انظر البرهان: ١٦٩/٤.

(٣) قرآن كريم: ٧٧/٤.

(٤) قرآن كريم: ١٩/١٨.

(٥) عبارة الزركشي: "فقد أضيف إلى غير جنسه وانتصب" والصواب ما ذكرتُ؛ إذ ليس ثمة إشكال إذا أضيف أفعل إلى غير جنسه، أي إلى متعلقاته، ثم انتصب.

(٦) انظر الكشاف: ٥٣٦/١.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٠٣/٢-٢٠٤، ٢٩٨/٣.

(٨) قرآن: ٢٠٠/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- أما الآية الثانية فيمكن تخريجها على أن أفعل فيها جاء لغير المفاضلة، إذ إن الطعام الذي أراد أصحاب الكهف شراءه ليس من جنس سائر الأطعمة التي يتناولها أهل بلدهم الكافرون، فهم يريدون "ذبيحة حلالاً طاهرةً، أو طعاماً حلالاً"(١)، أي أن تأويل الآية في رأيي: أيها زاكية الطعام.

وتشيع في لغة العصر الحديث تعبيرات تفضيلية قد يخطّئها بعضهم لظنّهم أنها لم تُسمع عن العرب، مثل:

١- الفقر أحد أعظم المآسي في العالم المعاصر.

٢- أوزاكا ثاني أغلى عاصمة في العالم.

٣- أفريقيا ثاني أكبر القارات بعد آسيا.

٤- فاطمة من أذكى الطالبات.

أما التعبير الأول فقد خطّأه الدكتور إبراهيم السامرائي وذكر أن صوابه: "الفقر إحدى عُظْميات المآسي"(٢).

وفي رأيي أنه يجوز تذكير "أحد" لتذكير "أعظم"، ويجوز تأنيثه لتأنيث "المآسي". كما أن "أعظم" لإضافته إلى معرفة تجوز فيه المطابقة وعدمها كما سيأتي.

ومثل هذا يقال في جملة (أفريقيا ثاني أكبر القارات بعد آسيا) وأشباههما.

كما لا أجد غضاضة في تقبُّل التعبير الثاني -وشبيه به التعبير الثالث- إذ إن التفضيل على درجات، فقد يشترك شيئان في نفس الدرجة التفضيلية العامة ثم يزيد أو ينقص أحدهما في المستوى الأخصّ والأدقّ من هذه الدرجة.

فالعواصم الأكثر غلاء في العالم متفاوتة في غلائها، والقارات الكبرى في العالم متفاوتة في كبر مساحتها. وأستدلّ على إجازتي هذين التعبيرين بالأحاديث النبوية التالية:

أ- عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فيُقال: انْطلِقْ، فأَخْرِجْ من كان في قلبه **أدنى أدنى أدنى مثقالِ** حبةٍ من خردل من إيمان..."(٣).

---

(١) البحر المحيط: ١١١/٦.

(٢) من أساليب القرآن: ٩٠.

(٣) التجريد الصريح: ١٥٧/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب-عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب **بطولَى الطُّولَيَيْن**"(١).

جـ- عن أنس رضي الله عنه قال: "...فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيّ رجل فيكم عبد الله بن سلام؟ قالوا: **أعْلَمُنا** وابن **أعلمنا**، و**أخْيَرُنا** وابن **أخيرنا**..."(٢).

ومثل هذا يقال في التعبير الرابع، والذي أتقبله لورود نظائره في المأثور عن العرب، ومن ذلك الأحاديث التالية:

أ- عن أنس رضي الله عنه قال: "...فقام النبي صلى الله عليه وسلم **مُمْثِلاً** (أي منتصباً قائماً) فقال: اللهم أنتم **مِن أحبّ الناس** إليَّ، قالها ثلاث مرات"(٣).

ب-عن وائلة بن الأسْقَع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ **من أعظم الفِرا** أن يدَّعي الرجلُ إلى غير أبيه..."(٤).

جـ- عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ **من أكبر الكبائر** أن يلعن الرجل والديه..."(٥).

وأعود للحديث عن نوعي أفعل التفضيل المضاف:

أولاً: إن كانت إضافته إلى نكرة، لزمه أمران:

أ- التذكير والإفراد، كما يلزمان المجرد من (أل) والإضافة، لاستوائهما في التنكير(٦).

ب-مطابقة المضاف إليه للمفضَّل(٧)، نحو: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة. فالمطابقة تكون في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والجنس أيضاً، فلا يقال: زيد أفضل امرأة؛ لأن أفعل المضاف هنا ليس من جنس المضاف إليه، "كما لا يجوز أن يقال: إخوتك أفضل رجل"(٨).

---

(١) المصدر السابق: ٦١/١.
(٢) المصدر السابق: ٣٧/٢.
(٣) المصدر السابق: ٥٩/٢.
(٤) المصدر السابق: ٤٧/٢.
(٥) المصدر السابق: ١٣٤/٢.
(٦) انظر مثلاً أوضح المسالك: ٣٠١/٢.
(٧) انظر مثلاً شرح الكافية الشافية: ١١٣١/٢، ١١٣٤.
(٨) انظر مثلاً ثعلب(ت٩٠٤هـ): مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨، ١٦٣/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فأمّا قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾(١)، فقد قدَّر بعض النحاة أن أصل الكلام: "أول فريق كافر به"(٢)، و(فريق) جمع في المعنى، فحصلت المطابقة باعتبار المعنى، وأُفرد (كافر) باعتبار إفراد (فريق) في اللفظ(٣). وقد قدَّر بعض النحاة أصل الكلام:

ولا يكن كل منكم أول كافر، إذ لولا ذلك لقيل: أول كافرين(٤).

واعترض بعض النحاة على شرط المطابقة السابق، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾(٥). غير أن ابن عقيل(٦) رأى أن المقصود بالضمير في "رددناه" الجنس، واستدلّ بالاستثناء في الآية التالية: ﴿إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون﴾(٧). على حين رأى الشاطبي وابن مالك أن مطابقة المضاف إليه للمفضّل واجبة إذا كان المضاف إليه جامداً، أما إذا كان مشتقاً -كما في الآية- فلا يشترط(٨).

ومّما يؤكد وجهة نظر الشاطبي وابن مالك ما أنشده الفراء:

"وإذا هُمُ طعموا فألأم طاعم وإذا همُ جاعوا فشرُّ جياع"(٩)

فقد جاء المضاف إليه بعد أفعل مشتقاً، فجاز أن يطابق الموصوفَ الجمعَ فيأتي جمعاً (جياع)، وجاز أن يلزم الإفراد والتذكير (طاعم).

ولم يقع أفعل التفضيل مضافاً إلى نكرة في القرآن إلاّ فيما يقرب من سبعة عشر موضعاً(١٠). وإذا كان ورود هذا النوع من القلة في القرآن على هذا النحو، فإنه يوحي بقلة استعماله في كلامنا تأسّياً بالقرآن الذي هو أفصح كلام.

ومما جاء من هذا القسم في القرآن الكريم:

١- ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾(١١)

---

(١) قرآن كريم: ٤١/٢.
(٢) شرح الأشموني: ٣٨٦/٢.
(٣) انظر مثلاً حاشية الصبان: ٤٨/٣.
(٤) انظر شرح شذور الذهب: ٤١٧.
(٥) قرآن كريم: ٥/٩٥.
(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨١/٢.
(٧) قرآن كريم: ٢٥/٨٤.
(٨) انظر حاشية الصبان: ٤٨/٣.
(٩) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨١/٢.
(١٠) انظر دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني، ٢٢٠/٤-٢٢٣.
(١١) قرآن كريم: ٤/٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- ﴿كنتم خير أمة أُخرجت للناس﴾(١)

٣- ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾(٢)

٤- ﴿وللآخرة أكبر درجات﴾(٣)

٥- ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾(٤)

٦- ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾(٥)

وقد طابقت النكرة الجامدة الموصوفَ المفضّل، كما يتضح من الآيات الأربع الأُوَل. فالموصوف حين وقع مفرداً مذكّراً في الآيتين الأولى والثالثة (الإنسان) جاءت النكرة أيضاً مفردة مذكّرة (تقويم، شيء).

وحين وقع الموصوف (تاء الفاعل من "كنتم") في الآية الثانية جمعاً مذكّراً، طابقته النكرة (أمّة) أيضاً، فجاءت جمعاً في المعنى، ومذكراً في المعنى أيضاً باعتبار تغليب أفرادها الذكور. فحصلت مطابقة النكرة للموصوف في المعنى.

وحين وقع الموصوف (الآخرة) في الآية الرابعة مؤنثاً، وجمعاً في المعنى وإنْ كان في ظاهره مفرداً؛ لأن الآخرة منازل ومستويات متفاوتة لا منزلة واحدة، جاءت النكرة أيضاً جمعاً مؤنثاً (درجات). وهنا حصلت مطابقة النكرة للموصوف في المعنى أيضاً.

في حين لم تطابق النكرةُ المشتقةُ الموصوفَ المفضَّلَ، وهذا جائز كما ذكرتُ آنفاً، كما في الآيتين الخامسة والسادسة.

فالآية الخامسة كان مقتضاها أن يُقال: ولا تكونوا أول كافرين؛ لأن ما سبق أفعل التفضيل وهو الموصوف وقع جمعاً، ولكن لكون النكرة (كافر) مشتقة جاز عدم مطابقتها للموصوف، وهذا التخريج خير من تقدير حذف موصول أضيف إليه أفعل التفضيل، أي "ولا تكونوا أول مَن يكفر، فتُحذف (مَن) ويقوم الفعل مقامها، وينوب منابها في الدلالة على ما دلّت عليه (مَن) من التأنيث والجمع، ويبقى الفعل مفرداً"(٦). فشمول الآية الكريمة

---

(١) قرآن كريم: ١١٠/٣.
(٢) قرآن كريم: ٥٤/١٨.
(٣) قرآن كريم: ٢١/١٧.
(٤) قرآن كريم: ٤١/٢.
(٥) قرآن كريم: ٥/٩٥.
(٦) انظر الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) (ت٢٠٧هـ): معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠، ٣٢/١-٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال توسيع قاعدة جواز إفراد النكرة مع كون الموصوف جمعاً في حال كون النكرة مشتقة - لهو أولى من التأويل في القرآن بادعاء الحذف.

وفي الآية السادسة جاءت النكرة (سافلين) مخالفة لما قبل أفعل -أي الموصوف معنى- وهو ضمير الإنسان، ولو جاء على الأصل لقيل: أسفل سافل؛ وقد سوّغ مخالفة المضاف إليه للموصوف مجيء الأول مشتقاً.

ويمكن أن تُخَرَّج هذه الآية في رأيي تخريجاً آخر للتخلص من مأزق عدم المطابقة، وذلك إذا استأنسنا بكون الموصوف معنىً (وهو ضمير الإنسان) جمعاً في المعنى؛ لأنه عبارة عن الإنسان باعتبار الجنس، فجاءت النكرة مطابقة له من حيث المعنى، وهذا التخريج لا يحتاج إلى حذف أو اعتساف، كالذي وقع فيه النحاة ومعربو القرآن(١).

مما سبق أخرج بحكم خاص بهذا القسم من أفعل التفضيل وهو أن المطابقة لا يُشترط أن تتحقق باللفظ، بل قد تكون بالمعنى.

ثانياً: *إن كانت الإضافة إلى معرفة:*

أ- فإنْ أُوّل أفعل التفضيل بما لا تفضيل فيه، أو كان الغرض هو التفضيل المطلق: وجبت مطابقة أفعل لموصوفه(٢)، كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم(٣)، لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل التام والإنصاف الكامل للرعية، وليس كما قال جبر ضومط من أن هذا التخريج تزلّف به بعض النحاة إلى بعض الخلفاء العباسيين لينفوا العدالة عن الخلفاء المروانية ماعدا الناقص والأشج(٤)، فما دام الأمر كذلك، فلماذا لم يصنع النحاة ذات الصنيع مع خلفاء بني أمية ذوي السلطة والنفوذ والمال الممدود كمعاوية بن أبي سفيان والوليد بن عبدالملك فيتقربون إليهم بالأمثلة النحوية المؤيدة لحكمهم والذّامّة لعدوهم؟ كما أننا لم نعهد النحاة يسخّرون علمهم وأمثلتهم وشروحهم النحوية للتزلف إلى أيّ من الخلفاء مهما كانت سطوتهم.

---

(١) انظر مثلاً بعض التخاريج المتكلفة في التبيان: ١٥٦/٢.

(٢) انظر مثلاً أوضح المسالك: ٣٠١/٢.

(٣) انظر مثلاً شرح ابن عقيل: ١٨١/٢. شرح الأشموني: ٣٨٧/٢.

(٤) جبر ضومط: الخواطر العراب في النحو والإعراب، بيروت، ١٩٠٩، ص ٣٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومثل القول السابق قولهم: "محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش" أي أفضل الناس من بين قريش(١). ويجوز في هذا النوع أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه، أو غير بعض؛ لأن الإضافة هنا لمجرد التخصيص، أي تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلاً، لا لبيان المفضّل عليه.

فلذلك يجوز أن يقال: (يوسف أحسن إخوته) إن قُصد: الأحسن من بينهم، أو قُصد حَسَنهم، ولا تجوز الجملة السابقة إنْ قُصد بها أنه أحسن منهم، وقد التُزمت المطابقة في القرآن في هذا القسم، وإن كانت لا تظهر لكون الموصوف في الآيات الكريمة مفرداً مذكّراً، كقوله تعالى:

١- ﴿إنْ الحكم إلاّ لله يقصّ الحق وهو خير الفاصلين﴾(٢)

٢- ﴿ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين﴾(٣)

٣- ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾(٤)

فالموصوف المفرد المذكر وهو لفظ الجلالة (الله) قد طابقه أفعل التفضيل (خير- أحسن) في العدد والجنس.

وقد جاء أفعل التفضيل في هذا النوع الذي لا تفضيل فيه تارة بعضاً من المضاف إليه، كقوله تعالى:

١- ﴿ليكفّر الله عنهم أسوأ الذي عملوا﴾(٥)

٢- ﴿ولنجزينّهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾(٦)

فليست إضافة (أسوأ) و(أحسن) إلى الذي عملوا من إضافة أفعل إلى الجملة التي يفضّل عليها، ولكن من إضافة الشيء إلى ما هو بعضه من غير تفضيل(٧)، "وأما التفضيل فإيذان بأن السيّء الذي يفرط منهم من الصغائر والزلاّت المكفّرة، هو عندهم الأسوأ؛ لاستعظامهم المعصية، والحسن الذي يعملونه هو عند الله الأحسن؛ لحسن إخلاصهم فيه، فلذلك ذكر سيأهم بالأسوأ وحسنهم بالأحسن، وقرئ: أسوأ الذي عملوا" جمع سوء"(٨).

---

(١) شرح الأشموني: ٣٨٧.
(٢) قرآن كريم: ٥٧/٦.
(٣) قرآن كريم: ٥٤/٣.
(٤) قرآن كريم: ١٤/٢٣.
(٥) قرآن كريم: ٣٥/٣٩.
(٦) قرآن كريم: ٩٧/١٦.
(٧) انظر الكشاف: ١٢٨/٤..
(٨) المصدر السابق: ١٢٨/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما جاء هذا النوع الذي لا مفاضلة فيه في أحايين أخر خارجاً عن البعضيّة للمضاف إليه، إذ الإضافة في هذا النوع لمجرد التخصيص، ومن ذلك:

١- ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾(١)

٢- ﴿وإن الله لَهُو خير الرازقين﴾(٢)

"فالله أحسن من كل مَن تسمَّى بخالق، وخير من كل مَن تَسَمَّى برازق"(٣).

ب-وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة: جازت المطابقة(٤)، كقوله تعالى:

١- ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾(٥)

٢- ﴿وما نراك اتّبعك إلاّ الذين هم أراذلنا﴾(٦)

﴿أراذل: جمع الجمع، فقيل: جمع أرذل ككلب وأكلب وأكالب، وقيل: جمع أرذال، وقياسه أراذيل. والظاهر أنه جمع أرذل الذي هو أفعل تفضيل"(٧).

٣- ﴿ألا ترون أني أُوفي الكيل وأنا خير المُنْزِلين﴾(٨)

"أي المضيفين، يعني في قُطره وفي زمانه، يؤمنهم بذلك"(٩).

٤- ﴿إنّ خير من استأجرت القويّ الأمين﴾(١٠)

٥- ﴿فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عباداً لنا﴾(١١)

أي المرّة التي هي أُوْلى المرتين.

ويجوز في هذا النوع أيضاً ترك المطابقة، كقوله تعالى:

١- ﴿ولتجدنّهم **أحرص** الناس على حياة﴾(١٢)

---

(١) قرآن كريم: ١٤/٢٣.
(٢) قرآن كريم: ٥٨/٢٢.
(٣) البرهان: ١٦٨/٤. وقد ذكر صاحب البرهان من قواعد أفعل التفضيل ما نصه "إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بعضه". ثم ذكر المثالين السابقين، والصواب في رأيي: "إذا أضيف إلى غير جنسه لم يكن بعضه"؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء، ولا يجانسه أحد، تعالى سبحانه عن ذلك علوًّا كبيراً.
(٤) انظر مثلاً المفصل: ٢٧٨.
(٥) قرآن كريم: ١٢٣/٦.
(٦) قرآن كريم: ٢٧/١١.
(٧) البحر: ٢١٤/٥.
(٨) قرآن كريم: ٥٩/١٢.
(٩) البحر المحيط: ٣٢١/٥.
(١٠) قرآن كريم: ٢٦/٢٨.
(١١) قرآن كريم: ٥/١٧.
(١٢) قرآن كريم: ٩٦/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- ﴿ولتجدنَّ أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا: إنّا نصارى﴾(١)

٣- ﴿إنْ كُنَّا أول المؤمنين﴾(٢)

٤- ﴿أولئك هم شرّ البريّة﴾(٣)

٥- ﴿أولئك هم خير البريّة﴾(٤)

وكقول ذي الرمّة:

ومَيَّةُ أحسنُ الثّقَلَيْنِ جِيْداً وسالفةً وأحسنُه قذالا

على الإفراد، ولو قصد الشاعر أن يطابق لقال: حسنى الثقلين وحسناه قذالا، "والضمير في (أحسنه) عائد على (الثقلين)، وإن كان مثنى؛ لأنه بمعنى الخَلْق، كأنه قصد أن يقول: وميّة أحسن الخلق"(٥).

ويرى ابن هشام وابن الأنباري أن الغالب والأفصح ترك المطابقة(٦).

ورأى أبو منصور الجواليقي أن المطابقة أفصح، فردّ على ثعلب(٧) في قوله: (واخترنا أفضحهن)، ورأى أن الأوْلَى (فُضْحاهنَّ) إذا شاء الاقتصار على الأفصح كما زعم في رسالته(٨).

أما ابن السراج فيوجب ترك المطابقة(٩)، ورُدَّ عليه بالآية الكريمة:

﴿جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾(١٠) والتي أورد لها النحاة عدة أعاريب(١١):

أ- (أكابر) مفعول أول مضاف إلى "مجرميها"، (في كل قرية) مفعول ثانٍ. ويرى الصبان في هذا الوجه أن تكون (جعلنا) بمعنى (مكّنا).

ب-(أكابر) مفعول أول، (مجرميها) بدل من "أكابر"، (في كل قرية) مفعول ثانٍ. و(جعلنا) بمعنى: صيّرنا.

---

(١) قرآن كريم: ٨٢/٥.

(٢) قرآن كريم: ٥١/٢٦.

(٣) قرآن كريم: ٦/٩٨.

(٤) قرآن كريم: ٧/٩٨.

(٥) انظر الإيضاح: ٦٥٧/١.

(٦) انظر شرح قطر الندى: ٢٨١. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٧/٢.

(٧) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، النحوي الكوفي، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم "فصيح ثعلب".

(٨) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٧/٢. شرح ابن عقيل: ١٨١/٢.

(٩) انظر أوضح المسالك: ٣٠١/٢-٣٠٢. شرح الأشموني: ٣٨٧/٢.

(١٠) قرآن كريم: ١٢٣/٦.

(١١) انظر حاشية الصبان: ٤٩/٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ-(مجرميها) مفعول أول، (أكابر) مفعول ثان، (في كل قرية) ظرف لغو متعلق بـ "جعلنا". و"جعلنا" بمعنى: صيّرنا. وهذا رأي ابن السراج ورده على من اعترض عليه بهذه الآية الكريمة.

وربما كان الرأي الأول أقرب الآراء السابقة إلى الصواب؛ إذ إن الرأيين الأخيرين يلزم منهما جمع أفعل التفضيل في غير الحالتين المسموح بهما وهما التحلية بأل، أو الإضافة إلى معرفة. فإنْ قال ابن السراج إن (أكابر) منويّ إضافته لمعرفة، أي: أكابرها، فقد وقع فيما فرَّ منه من محاولة تأويل (أكابر) غير مضافة(١).

وزعم الرضي أن ابن يعيش أوجب في المضاف إلى معرفة على نية المفاضلة الخاصة أو النسبية ترك المطابقة(٢).

غير أني لم أعثر لابن يعيش على ما يفيد ذلك، بل إنه كان مع مذهب الجمهور في إجازة المطابقة وعدمها في هذا النوع.

وقد اجتمع الاستعمالان -المطابقة وعدمها- في قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة؟ أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون"(٣).

ويعلل ابن الحاجب لجواز المطابقة وعدمها في هذا النوع بأن الإضافة إلى المعرفة تشبه التعريف بـ (أل) فعومل أفعل المضاف إلى معرفة معاملة المعرّف بأل في المطابقة، ولأن أفعل المضاف لا تكون فيه الإضافة إلاّ للمفضَّل عليه فأشبه (مِن) مع ما بعدها في المجرد إذ إن (زيد أفضل الناس) مثل قولنا: (زيد أفضل من الناس) فلذلك عومل أفعل المضاف إلى معرفة معاملة المجرد من أل والإضافة في عدم المطابقة ولزوم الإفراد والتذكير(٤).

ويتفق معه الصبان والرضيّ وابن يعيش فيما ذكر(٥). وهو الرأي الذي أختار.

وشذَّ (أظْلَمي) و(أظْلَمَه) في قول الشاعر:

---

(١) انظر حاشية الصبان: ٤٩/٣.
(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٥٨/٣.
(٣) شرح العمدة: ٧٦٠-٧٦١. شرح الأشموني: ٣٨٧/٢.
(٤) انظر الإيضاح: ٦٥٦/١-٦٥٧.
(٥) انظر حاشية الصبان: ٤٨/٣. شرح الرضي على الكافية: ٤٥٩/٣. شرح المفصل: ٩٦/٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"يارب موسى أظْلَمي وأظْلَمَه سلّط عليه مَلَكاً لا يرحَمُهُ"(١)

وقد عَدَّه النحاة شاذاً لأن أفعل التفضيل فيه مضاف إلى الضمير وهو معرفة، وقُصد به المفاضلة النسبية وليس أفعل التفضيل بعضه(٢).

وعدَّ ابن عصفور (أظلم) مقحمة توكيداً(٣).

هذا، وقد لحظتُ أن أفعل المضاف إلى معرفة على نية المفاضلة كانت فيه المطابقة أكثر من عدمها في القرآن، إذ بلغت نسبة المطابقة إلى عدمها [٢٣:٢٧](٤).

بل إنّ بعض ما قد يوهم ظاهره عدم المطابقة يمكن تخريجه ليفيد المطابقة، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وإمّا أن نكون أوّلَ مَنْ ألْقَى﴾(٥)

﴿أنْ كنّا أوّل المومنين﴾(٦)

فالموصوف في هاتين الآيتين وإنْ كان في ظاهره جمعاً إلاّ أنه مفرد في المعنى إذْ المقصود (فريق السحرة-فريق المومنين الأوائل) فتتحقق المطابقة عندئذ، إذ إن المطابقة في رأيي قد تقع في اللفظ أو المعنى أو فيهما معاً.

وبما أن المطابقة أكثر من عدمها في هذا النوع الذي على نية المفاضلة، فإنّ هذا ما ينبغي أن نتبعه في أساليبنا اقتداءً بالقرآن الكتاب الأبلغ في الوجود، غير أن هذا لا يعني أن نرفض تعبيرات تفضيلية شاعت في لغة العصر الحديث ولم تأخذ بالمطابقة في هذا النوع من التفضيل، ومن ذلك: (التجارة أحد أكثر ميادين العمل نشاطاً في العالم المعاصر)، و(الإذاعة إحدى أوسع الوسائل الإعلامية انتشاراً) وغير ذلك.

وممّا هو جدير بالذكر أن أفعل المضاف إلى معرفة بنوعيه وقع في القرآن في نحو ستة وثمانين وموضعاً(٧).

---

(١) التسهيل: ١٣٤. (٢) انظر شفاء العليل: ٦١٤/٢.

(٣) انظر المقرب: ٢١٢/١.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني، ٢١٢/٤-٢١٩.

(٥) قرآن كريم: ٦٥/٢٠.

(٦) قرآن كريم: ٥١/٢٦.

(٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثاني، ١٨٧/٤-٢٠٢، ٢١٢-٢١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تنوَّع المضاف إليه في هذا القسم بين اسم مقرون بـ (أل) وهو أكثرها، كقوله تعالى:

١- ﴿ولتجدنّهم أحرص الناس على حياة﴾(١)

٢- ﴿وهو ألدّ الخصام﴾(٢)

٣- ﴿إن أوْلى الناس بإبراهيم للذين اتّبعوه﴾(٣)

أو ضمير الغائب، نحو:

١- ﴿بل أكثرهم لا يؤمنون﴾(٤)

٢- ﴿إذ يقول أمثلهم طريقة﴾(٥)

٣- ﴿إذ انبعث أشقاها﴾(٦)

أو ضمير المتكلم، نحو:

﴿وما نراك اتبعك إلاّ الذين هم أراذلنا بادي الرأي﴾(٧)

أو ضمير المخاطب، نحو:

﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾(٨)

أو اسماً موصولاً، نحو:

١- ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾(٩)

٢- ﴿أكثر الذي هم فيه يختلفون﴾(١٠)

٣- ﴿ولنجزينّهم أسوأ الذي كانوا يعملون﴾(١١)

* *العطف على اسم التفضيل المضاف:*

يرى الصبان أنه إذا عطف على أفعل المضاف إلى النكرة مضاف آخر إلى ضميرها وجب تذكير الضمير وإفراده، بغض النظر عن حال النكرة عدداً وجنساً، وذلك من قبيل

---

(١) قرآن كريم: ٢/٩٦.
(٢) قرآن كريم: ٢/٢٠٤.
(٣) قرآن كريم: ٣/٦٧.
(٤) قرآن كريم: ٢/١٠٠.
(٥) قرآن كريم: ٢٠/١٠٤.
(٦) قرآن كريم: ٩١/١٢.
(٧) قرآن كريم: ١١/٢٧.
(٨) قرآن كريم: ٤٩/١٣.
(٩) قرآن كريم: ٥/٨٩.
(١٠) قرآن كريم: ٢٧/٧٦.
(١١) قرآن كريم: ٤١/٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العطف على التوهم، أي كأن المعطوف ليس معطوفاً وكأننا نطقنا به ابتداء(١).

ولم أعثر لغير الصبان على رأي بهذا الصدد.

ومع احترامي لوجهة نظر الصبان، غير أنني لا أوافقه الرأي لعدم جريانه على النسق الشائع في الاستعمال العربي للمعطوفات التي عدّها النحاة توابع لما قبلها.

فإذا عُطف على أفعل المضاف إلى معرفة مضاف آخر إلى ضميرها، فإنّ الخلاف بين النحاة يُطل برأسه حينئذ في شأن هذا الضمير:

- فسيبويه يجيز إفراده وتذكيره تمسّكاً بقول الشاعر ذي الرمة:

ومَيّة أحسن الثَّقَلَيْن جِيْدًا وسالفةً وأحسنه قذالا

فهو يؤول الضمير المفرد العائد على غير مفرد باسم موصول، أي: "أحسن مَن ذُكر"(٢).

- في حين أن ابن يعيش يوجب الإفراد والتذكير، لأنه لمّا تُرك الأصل وهو المثنى الذي بمعنى الجمع (الثقلين) وجب وضع الضمير على ما هو مألوف وهو الإفراد، وذلك من قبيل: هو أحسن الرجال وأجمله، بتقدير: وأجمل رجل في الناس(٣).

ومثل هذا ما أورده الصَّغاني من قول بعض أهل اللغة: "فلانة من أحسن النساء كلهن وأعقله". و"هو من أجمل الرجال وأحسنه"(٤). وحديث "ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلاّ جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه تنطحه بقرونها..."(٥).

- والوجه عند الصبان جواز المطابقة إنْ لم تكن واجبة أو أَوْلَى(٦).

وعلى ذلك جاء حديث كعب بن مالك رضي الله عنه: "...وأمّا أنا فكنتُ أشبَّ القوم وأجْلَدَهم..."(٧).

---

(١) انظر حاشية الصبان: ٤٧/٣.

(٢) حاشية الصبان: ٤٧/٣. ولم أعثر لسيبويه في الكتاب على رأي بهذا الخصوص.

(٣) انظر شرح المفصل: ٩٦/٦-٩٧.

(٤) الحسن بن محمد الصَّغاني (ت٦٥٠هـ): كتاب الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمة اللغة، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي، مراجعة د. محمد مهدي علام، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٣، ص ٥٠.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ١٤٦. (٦) انظر حاشية الصبان: ٤٧/٣.

(٧) التجريد الصريح: ٩٠/٢-٩٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتفق المالقي مع الصبان في وجوب المطابقة هنا؛ ويورد حديثاً نبوياً يصف فيه تذكير الضمير وإفراده بالشذوذ، وهو "خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"(١).

والرأي عندي أولوية المطابقة؛ لما في ذلك من بُعد عن اللبس، ومجاراة للاستعمال الشائع في المعطوفات.

وفيما يتعلق ببيت ذي الرمة فإن الضمير في قوله: (وأحسنه) يجوز أن يكون للثقلين، ويجوز أن يكون للجِيْد، وهو للثقلين أقوى في المعنى، وللجِيْد أقوى في اللفظ(٢).

فإذا جعلنا الضمير عائداً على (الثقلين) كان معناه جليًّا، فميّة أحسن الثقلين جِيْداً وأحسن الثقلين قذالا، وكان لفظه ضعيفاً، لأنه إمّا أن يُنظر إلى لفظ التثنية في الثقلين فيقال: وأحسنهما، أو يُنظر إلى قصد الجمع في الثقلين فيقال: وأحسنهم(٣).

وإذا جعلنا الضمير عائداً على (الجِيْد) كان لفظه ظاهراً، لكونه مذكّراً مفرداً مثله، ولم يتقدم ما يطابقه سواه. إلاّ أن المعنى هنا يكون ضعيفاً، إذ يصير التقدير: ميّة أحسن الجِيْد قذالا، وهذا لا يستقيم؛ لأن شرط أفعل التفضيل المضاف أن يُضاف إلى ما هو بعضه، وليست ميّة بعض الأجياد. كما لا يَحْسُن -من جانب آخر- تمييز حُسْن الجيد بالقذال(٤). إلاّ أن ابن الحاجب يقترح حلاًّ مقبولاً لإجازة عودة الضمير في (أحسنه) على الجِيْد، وهو أن يكون (أحسن) في الشطر الأول وصفاً لمحذوف، والتقدير: (وجيد ميّة أحسن الثقلين جِيْداً... وأحسن جيدٍ قذالا)، فعلى هذا يكون أفعل التفضيل (أحسنه) قد أضيف إلى

---

(١) انظر المالقي (ت٧٠٢هـ): رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط ط٢،، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٤٣. والحديث رواه أحمد ٣٣٣/٤. وقد ورد في التجريد الصريح ٤٢/٢ برواية تختلف قليلاً عن رواية أحمد، وهي "نساءُ قريش خَيْرُ نساءٍ ركبن الإبل أحناه على طفل وأرعاه على زوج في ذات يده".

(٢) ابن الحاجب: الأمالي، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، رسالة دكتوراه، إشراف أ.دإبراهيم عبد الرازق البسيوني، جامعة الأزهر، ١٩٨٣، ص (٨-٩).

(٣) انظر المرجع السابق: ٩.

(٤) انظر أمالي ابن الحاجب، ر.ج: ٩. والقذال: مؤخر الرأس، والسالفة: صفحة العنق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما هو منه، ثم مُيِّز الجيِّد بالقذال لما بينهما من الملابسة كما يصح تمييز حُسْن الرأس بالشَّعر في قولنا: رأسه أحسن رأسٍ شعراً، فكذلك يصح القول: جيدها أحسن جِيْدٍ قذالا.

• • • •

وقد عرض الأستاذ السيد محمد الفاضل بن عاشور في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة إلى آراء في التزام أفعل التفضيل الإفراد والتذكير أو المطابقة لموصوفه(١).

• *فقد رأى الأستاذ أن يُقسم اسم التفضيل قسمين:*

١- ما يُذكر معه المفضَّل عليه.

٢- ما لا يُذكر معه المفضَّل عليه.

والنحاة يقسّمون اسم التفضيل نفسه في هذه المسألة -كما رأينا- إلى مقرون بأل، ومضاف إلى نكرة، أو إلى معرفة، ومجرد من أل والإضافة.

وتقسيم النحاة أدقّ لسببين:

أ- أن نظر النحاة انصرف إلى نفس أفعل التفضيل الذي هو محل البحث لا إلى ما يتصل به.

ب-أن تقسيم النحاة يشير إلى الأسرار الدقيقة التي تَرتب عليها وجوب المطابقة، أو وجوب عدم المطابقة، أو جواز الوجهين المطابقة وعدمها.

ولا شك أن الأخذ بالتقسيم الذي يحمل في طياته سر الأحكام المترتبة عليه أولى من سواه.

• كما أن الأستاذ رأى أنه في حال ذكر المفضل عليه يجب أن يلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير، وهذه الحال تشمل عنده ثلاث صور:

١-اسم التفضيل المقترن بمن.

٢-اسم التفضيل المضاف إلى نكرة.

٣-اسم التفضيل المضاف إلى معرفة.

---

(١) انظر البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. "بحث أفعل التفضيل": ٢٢٩-٢٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وافق النحاةَ في الصورتين الأولَيْن، وخالف الجمهور في الصورة الثالثة آخذاً برأي ابن السراج الذي أوجب الإفراد والتذكير في هذه الصورة، وربما كان لابن السراج بعض الحق في أن ينحو فكره هذا المنحى لكون أفعل التفضيل إذا نظرنا إليه وحده في هذه الصورة قد جاء نكرة، ففيه بعض الشبه بالفعل، إذ إن الفعل نكرة، ولما كان الفعل لا يُثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، فإنّ ما أشبه الفعل حريّ به أيضاً أن يكون كذلك فيلزم الإفراد والتذكير. ولكن شيئاً هاماً منع النحاةَ أن يوافقوا ابن السراج، وهو ورود النص العربي في فصيح الكلام، كالآية الكريمة ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾(١) والحديث النبوي "ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً..." ومن المعلوم أنه لا قياس مع النص.

- وحين جاء الأستاذ ابن عاشور إلى بحث ما لا يُذكر معه المفضَّل عليه والذي يرى فيه وجوب المطابقة، لم يذكر الصور التي ينطبق عليها هذا القسم، والظاهر أنه يريد اسم التفضيل المقترن بال.

ويتبقى بعد ذلك اسم التفضيل المجرد من ال والإضافة إذا لم يُصرَّح معه بمِن الجارة للمفضول، فلم يذكر الباحث أن (مِن) الجارة للمفضول قد تكون مقدَّرة، وبالتالي فلم يحدِّد في أي القسمين تدخل هذه الصورة، وهذا أحد الأسباب التي تجعل تقسيم النحاة السابقين أجدر باتباعه من تقسيم الأستاذ ابن عاشور. وإذا قصد الأستاذ ابن عاشور أن يُدخل هذه الصورة في قسم ما لم يذكر معه المفضَّل عليه، فقد ناقض النحاة جميعاً الذين أجمعوا في هذه الصورة على وجوب الإفراد والتذكير، وعلى هذا جاء ما ذكرتُ من الشواهد القرآنية وغيرها مما أثبته النحاة في كتبهم.

- وحين تحدَّث الأستاذ عن مطابقة المضاف إليه للموصوف بأفعل التفضيل زعم أن الزمخشري وابن الحاجب لم يتعرضا لهذا الموضوع، وأن ابن مالك ذكره في التسهيل، فأوهَمَنا بهذه العبارة أن أحداً من النحاة لم يقل هذا الكلام قبل ابن مالك، مع أن هذه المسألة قد بحثها النحاة وتناقلوها في كتب النحو وكتب التفسير من عهد بعيد سابق على

---

(١) قرآن كريم: ١٢٣/٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ابن مالك بقرون، فهذا الفرّاء يقول في الآية الكريمة ﴿ولا تكونوا أول كافر به﴾ ما نصه: ﴿وَحَّد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل ...ولا يجوز... أن تقول: أنتم أفضل رجل، ولا أنتما خير رجل؛ لأن الرجل يُثنّى ويُجمع ويُفرد، فيُعرف واحده من جمعه... ألا ترى أنك تقول: الجيش مقبل، والجند منهزم فتوحد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجال، والجند رجال"(١). وقد نقل الشيخ خالد الأزهري عن المبرد أنه قال في الآية نفسها: إن التقدير أول فريق كافر به(٢)، فكيف يلجأ المبرد إلى هذا التأويل أو التقدير إلاّ لكونه يرى أن المطابقة بين المضاف إليه والموصوف باسم التفضيل لازمة.

فالمسألة إذن معروضة للبحث من عهد الفراء والمبرد، وإنْ لم يتعرض لها الزمخشري وابن الحاجب.

وإذن فالمثال الذي ذكره الأستاذ وهو قوله: "القرنان الأول والثاني أفضل قرن" غير صحيح في العربية لا عند الزمخشري وابن الحاجب لأنهما لم يتعرضا لهذه المسألة، ولا عند الفراء والمبرد لأنهما خصّا جواز عدم المطابقة بما إذا كان المضاف إليه مشتقًّا، ولا في الاستعمال العربي لأن النصوص التي بين أيدينا المضاف إليها فيها مشتق، فليس يصح أن نوازنه بها.

• • وقد رفضت لجنة المجمع ما اقترحه الأستاذ الباحث فيما يتعلق بإفراد أفعل التفضيل وتذكيره مطلقاً، والتزمتْ بما قرره النحاة من قبل(٣).

---

(١) معاني القرآن: ١/٣٢-٣٣.

(٢) التصريح: ٢/١٠٥. ولم أعثر في المقتضب على رأي للمبرد في هذه الآية الكريمة.

(٣) انظر أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة: ٢٢٧-٢٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أفعل التفضيل بين الإطلاق والنسبية

بعد إتمام حديثنا عن أقسام أفعل التفضيل نخرج بنتيجة مؤداها أن التفضيل يقتضي استحضار مفضَّل عليه في الذهن سواء ذُكر في الجملة أو لم يُذكر، فإذا كان التفضيل بالنسبة لكل ما عدا المفضَّل فهو (التفضيل المطلق) أو (التفضيل التام) أو كما يُسمى في اللغات الغربية (درجة التفضيل العليا). وإذا كان بالنسبة لشيء معين محدّد فهو (التفضيل النسبي) أو (الإضافي) ويسمى في غير العربية (درجة المقارنة).

ويدخل في التفضيل المطلق:

١-أفعل التفضيل المحليَّ بأل: وتجب فيه المطابقة في العدد والجنس.

٢-ما حُذف منه (مِن) والمفضَّل عليه: وهو يلزم الإفراد والتذكير.

٣-أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة إذا لم يُقصد التفضيل على ما أُضيف إليه وحده، بل عليه وعلى كل من سواه: وتجب المطابقة بينه وبين موصوفه.

أما التفضيل النسبي فيدخل فيه:

١-أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة إذا قُصد به التفضيل على ما أُضيف إليه وحده (على معنى "مِن"): وتجوز فيه المطابقة وعدمها، وعدم المطابقة أفصح.

٢-المضاف إلى نكرة: وهو يلزم الإفراد والتذكير.

٣-المجرد من أل والإضافة: ويلزم كذلك الإفراد والتذكير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

من مشكلات اسم التفضيل اللغوية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من أبرز مشكلات اسم التفضيل اللغوية ما اتصل منها بدلالته، إذْ يُصرّ كثير من النحاة على ضرورة إفادته معنى المفاضلة بأي وجه تأتّى ذلك وإنْ اضطرهم إلى قدر غير يسير من التكلف؛ إبقاءً لأفعل على بابه الذي انتظم فيه ابتداءً.

في حين يوسّع بعض النحاة(١) دلالاته المتأتّية من سياقات الكلام لتفيد أيًا مما يلي:

الأولى: الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها. فإذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فالمعنى أنهما اشتركا في الفضيلة، ولكنْ زاد زيد على عمرو فيها.

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم:

-﴿لَخَلْق السموات والأرض **أكبر** من خلق الناس﴾(٢)

-﴿لا يَحْزُنُهم الفزع **الأكبر**﴾(٣)

-﴿ألا ترون أني أُوْفي الكيل وأنا **خير** المُنزلين﴾(٤)

أي خير المضيفين في قطره وفي زمانه(٥).

وفي الحديث الشريف:

-"...لَرِجْل عبدا لله **أثقل** في الميزان يوم القيامة من أُحُد"(٦).

فَرِجْل عبدا لله بن مسعود وجبل أحد مشتركان في الثقل، وتزيد رِجْل عبد ا لله في قَدْرها ومنزلتها المعنوية وبلائها في سبيل ا لله على جبل أُحُد في الثقل.

-"إنّ **أتقاكم وأعلمكم** با لله أنا"(٧).

-عن عبدا لله رضي ا لله عنه "أنه انتهى إلى الجمرة **الكبرى** فجعل البيت عن يساره، ومنىً عن يمينه ورمى بسبع..."(٨).

---

(١) انظر مثلاً: أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص ٨١.

(٢) قرآن كريم: ٤٠/٥٧.

(٣) قرآن كريم: ٢١/١٠٣.

(٤) قرآن كريم: ١٢/٥٩.

(٥) انظر البحر: ٥/٣٢١.

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٢٩٢.

(٧) التجريد الصريح: ١/٩.

(٨) المرجع السابق: ١/١١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى هذا المعنى، فإذا اشترط صاحب الوقف النظر للأرشد من أولاده، فأثبت كل منهم أنه أرشد من أخيه، اشتركوا في النظر مجتمعين؛ لأن البيّنة التي قدّمها كلّ منهم على زيادة رشده عن أخيه قد سقطت ببينة أخيه، وزالت مزية كل منهم على أخيه، ولم يبق إلاّ أصل الرشد المشترك فيما بينهم(١).

الثالثة: الدلالة على أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، أي يقع التفضيل في صفتين متضادتين أو متباينتين، كقولهم: العسل أحلى من الخل، والصيف أحرّ من الشتاء. والمعنى أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، والصيف زائد في حره على الشتاء في برده.

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم:

- ﴿فاقتلوا أنفسكم ذلكم خيرٌ لكم عند بارئكم﴾(٢)

و"المعنى: خير من العصيان والإصرار على الذنب، وقيل: خير من ممرة العصيان، وهو الهلاك، وكلا هذين الوجهين ليس التفضيل فيهما على بابه؛ إذْ العصيان والهلاك غير المتناهي لا خير فيه فيوصف غيره بأنه أزيد في الخير عليه، ولكن يكون على حد قولهم: العسل أحلى من الخل"(٣).

- ﴿قال ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني إليه﴾(٤)

فـ "أحبّ هنا ليست على بابها من التفضيل؛ لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شران فآثر أحد الشرين على الآخر"(٥).

- ﴿أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسن مَقيلا﴾(٦)

فليست (خير) على بابها من استعمالها دلالة على الأفضلية "إذْ لا اشتراك بين المؤمن والكافر في أصل الخير، فيزيد المؤمن عليه بل هذا مختص بالمؤمن"(٧).

- ﴿أذلك خيرٌ نُزُلاً أم شجرة الزّقوم﴾(٨)

---

(١) انظر جمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢هـ): الكوكب الدّرّيّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية،تحقيق الدكتور محمد حسن عواد،ط١،دار عمار، عمان، ١٩٨٥، ص٢٤٤-٢٤٥.

(٢) قرآن كريم: ٥٤/٢. (٣) البحر: ٢٠٩/١.

(٤) قرآن كريم: ٣٣/١٢. (٥) البحر: ٣٠٦/٥.

(٦) قرآن كريم: ٢٤/٢٥. (٧) البحر: ٤٩٣/٦. (٨) قرآن كريم: ٦٢/٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"عادل بين ذلك الرزق وبين شجرة الزّقّوم، فلاستواء الرزق المعلوم يحصل به اللذة والسرور، وشجرة الزقوم يحصل بها الألم والغم فلا اشتراك بينهما في الخيرية، والمراد تقرير قريش والكفار وتوقيفهم على شيئين: أحدهما فاسد، ولو كان الكلام استفهاماً حقيقة لم يجز، إذ لا يتوهم أحد أن في شجرة الزقوم خيراً حتى يعادل بينها وبين رزق الجنة، ولكن المؤمن لمّا اختار ما أدى إلى رزق الجنة، والكافر اختار ما أدى إلى شجرة الزقوم قيل ذلك توبيخاً للكافرين، وتوفيقاً على سوء اختيارهم"(١).

- ﴿أفمن يُلقى في النار خيرٌ أم من يأتي آمناً يوم القيامة﴾(٢)

"لا اشتراك بين الإلقاء في النار والإتيان آمناً، ولكنه كما قلنا استفهام تقرير كما يقرر المُناظر خصمه على وجهين: أحدهما فاسد يرجو أن يقع في الفاسد فيتضح جهله"(٣).

ومن الحديث الشريف: "...والذي نفسي بيده لخُلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"(٤)، فلا اشتراك بين رائحة فم الصائم وريح المسك.

الثالثة: الدلالة على ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل، فيؤول باسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مصدر. وذلك إذا لم يقترن اسم التفضيل بمِن التفضيلية ملفوظة أو مقدَّرة، ولا بأل، ولم يُضف إلى نكرة. وهذه الدلالة -على حد تعبير ابن مالك- كثيرة(٥).

ومما مثّل به النحاة على هذه الدلالة:

- الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان أي: هما العادلان، ولا عدل في غيرهما(٦).

---

(١) البحر: ٣٦٣/٧.

(٢) قرآن كريم: ٤٠/٤١.

(٣) البحر: ٥٠٠/٧.

(٤) التحريد الصريح: ١١٧/١.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية: ١١٤٣/٢.

(٦) انظر مثلاً المقرب: ٢١٢/١. والأشجّ هو عمر بن عبد العزيز سُمّي بذلك لشجة كانت في وجهه، والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سُمّي كذلك لأنه نقص رواتب الجند.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نُصَيْب أشعر الحبشة، تريد: شاعرهم(١).

- "المرء بأصْغريه" أي: بصغيرَيْه، فهو بمعنى الصفة المشبهة(٢).

- لعمرك ما أدري -وإني لأوجل- على أيّنا تعدو المنية أول؟

إذ رأى المبرد أن (أوجل) هنا اسم تفضيل بمعنى (وَجِل)(٣).

- (الله أكبر) في الأذان، أوِّل (أكبر) فيه بمعنى (كبير)(٤).

- قُبِّحتُم يا آلَ زيد نَفَرا ألأمُ قومٍ أصغراً وأكْبرا

فقد رأى بعض النحاة أن الشاعر إنما أراد: صغيراً وكبيراً، وأن التفضيل في البيت غير مراد، لأن (أصغر) حال من الضمير في (ألأم)، والمعنى: أنهم منسوبون إلى أشد اللوم في حال صغرهم وفي حال كبرهم، والتفضيل لا وجه له إلاّ بتكلف، وهو أن يكون التقدير: أصغر من غيره وأكبر منه، وفيه تكلُّف(٥).

- "أشهى من كلبة حَوْمل" أي: أكثر اشتهاءً، فهي بمعنى اسم الفاعل(٦).

- "أشهى من الخمر"، "فأشهى عوض عن اسم المفعول؛ لأن الخمر شُرْبها مُشْتَهًى"(٧).

- "أكسى من بصلة"، فقد رأى الفرّاء أنه "مؤول باسم المفعول، بمعنى (المَكْسُوّ)، وهو الأظهر"(٨).

- "أشْأم كلِّ امرىء بين فكّيه أو بين لِحْيَيْه" بمعنى (شُؤْم)، وتأويل أفعل التفضيل بالمصدر نادر(٩).

---

(١) انظر مثلاً لغة الإعراب: ٦٨.

(٢) د.عبدالفتاح أحمد الحموز: ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل،ط١، دار عمّار للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص (١٢٣-١٢٤).

(٣) المقتضب: ٢٤٥/٣. الكامل: ٩٦/٦.

(٤) المقتضب: ٢٤٥/٣. الكامل: ٩٦/٦.

(٥) انظر المقتضب: ٢٤٧/٣. الكامل: ٩٧/٦.

(٦) ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها: ١٢٣.

(٧) المرجع السابق: ١٢٣.

(٨) المرجع السابق: ١٢٣.

(٩) انظر السابق: ١٢٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ومثل السابق قولهم: جرى له طائر أشأم(١).

ومما جاء على هذه الدلالة في القرآن الكرم:

- ﴿ربكم **أعلم** بكم﴾(٢)

بمعنى: عالم بكم(٣).

- ﴿خلطوا عملاً صالحاً **وآخر** سيئاً﴾(٤)

أي عملاً مغايراً.

- ﴿فئة تقاتل في سبيل الله **وأخرى** كافرة﴾(٥)

أي: فئة مغايرة.

- ﴿وهو **أعلم** بكم إذْ أنشأكم من الأرض﴾(٦)

فلا يخفى انتفاء المشاركة لله تعالى في العلم(٧).

- ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو **أهون** عليه﴾(٨)

أي: هيِّن؛ لأن جميع الأشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض(٩).

- ﴿السموات **العلى**﴾(١٠)

أي العالية، فمعناه اسم الفاعل(١١).

- ﴿إن شانئك هو **الأبتر**﴾(١٢)

---

(١) الثعالبي (أبو منصور) (ت٤٢٩هـ): كتاب فقه اللغة وسر العربية، تحقيق د. فائز محمد، مراجعة د.إميل يعقوب، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٥٥.

(٢) قرآن كريم: ٥٤/١٧. (٣) حاشية الخضري: ٤٨/٢. (٤) قرآن كريم: ١٠٢/٩.

(٥) قرآن كريم: ١٣/٣. (٦) قرآن كريم: ٣٢/٥٣. (٧) شفاء العليل: ٦١٥/٢.

(٨) قرآن كريم: ٢٧/٣٠.

(٩) انظر مثلاً حاشية الخضري: ٤٨/٢. فقه اللغة وسر العربية: ٣٥٥. البرهان: ١٧١/٤. الكشاف: ٤٧٧/٣. شرح ابن عقيل: ١٨٣/٢ (وقد نسب ابن عقيل هذا الرأي لأبي عبيدة). وقد تُحمل هذه الآية على ما قد يذهب إليه الكفّار والمعاندون من استحالة أو ربما صعوبة البعث، فيكون المراد بالتعبير (أهون) أنه أهون على الله من أيّ شيء آخر توهموه.

(١٠) قرآن كريم: ٤/٢٠.

(١١) انظر د. إبراهيم السامرائي: من بديع لغة التنزيل، ط١، دار الفرقان-عمّان، ومؤسسة الرسالة-بيروت، ١٩٨٤، ص٢١١.

(١٢) قرآن كريم: ٣/١٠٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أي المبتور(١).

- ﴿وبعولتهن أحقُّ بردّهنّ في ذلك﴾(٢)

"وأحق هنا ليست على بابها؛ لأن غير الزوج لا حق له، ولا تسليط على الزوجة في مدة العدة، إنما ذلك للزوج، ولا حق لها أيضاً في ذلك، بل لو أبتْ كان له ردها، فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردّهن"(٣).

ومما جاء على هذه الدلالة في الحديث الشريف:

- "سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين فقال: الله إذْ خَلَقَهم أعْلَمُ بما كانوا عاملين"(٤). أي عالم بما كانوا عاملين.

- "...فقال أبو سفيان: ...يومٌ يبوم بدر، والحرب سجال، إنكم ستجدون في القوم مُثْلَةً لم آمُرْ بها ولم تَسُؤْني، ثم أخذ يرتجز: اعْلُ هُبَل، اعْلُ هُبَل. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ألا تجيبوا له؟ قالوا: يا رسول الله، ما نقول؟ قال: قولوا: الله أعلى وأجَلُّ..."(٥).

فالمعنى أن الله هو العالي الجليل وحده، ولا اشتراك بينه سبحانه وبين الأصنام في العلوِّ والجلالة، تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً.

- "...فيقول إبراهيم: يا ربِّ إنك وعدتَني أن لا تُخْزِيني يوم يُبعثون، فأيّ خزيٍ أخْزَى من أبي الأبعد؟..."(٦)، والتقدير: أبي البعيد عن رحمة الله.

- "...وقال عبدالله بن أُبَيّ بنُ سَلول: ...لئن رَجَعنا إلى المدينة لَيُخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ..."(٧). أراد بالأعزّ نفسَه، وبالأذلّ الرسول الكريم وأصحابه، ولم يشأ أن يُثْبت شيئاً من العزة للمسلمين يشتركون معه ومع المنافقين فيها، وإنما المعنى: ليُخرجنَّ العزيز منها الذليل(٨).

---

(١)انظر د. هادي نهر: التراكيب اللغوية في العربية/دراسات وصفية تطبيقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، ١٩٨٧، ص٨٥.

(٢)قرآن كريم: ٢/٢٢٨. (٣) البحر: ٢/١٨٨. (٤) التجريد الصريح: ١/٩٠.

(٥) المرجع السابق: ٢/٢٣. (٦) المرجع السابق: ٢/٣٨. (٧) المرجع السابق: ٢/٤٧.

(٨) وللآية قراءة أخرى هي: "لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ" فالأعزّ هنا فاعل، والأذلّ حال مع أنها معرفة، وتأويل هذه القراءة: لَيَخْرجنّ الأعزّ منها ذليلاً. فالأعزّ هنا باقية على دلالة المفاضلة، والأذل مؤولة بصفة مشبهة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- "...فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم بيده اليُمْنَى: هذه يدُ عثمان..."(١). أي بيده اليمين.

- "... لله أرحمُ بعباده من هذه بولدها"(٢).

والتقدير: لله الرحمن الرحيم بعباده...إلخ؛ فليس هناك من يشارك الله في أصل رحمته التي وسعت ملكوت السموات والأرض منذ الأزل وإلى الأبد، فكان (الرحمن) علماً عليه سبحانه وحده لا يماثله في شيء من هذا الوصف أحدٌ من خلقه.

"وعلى هذا كانت صفاته سبحانه صفات خاصة لا يشركه في جوهرها وقدرها وجلالها صفات المخلوقين"(٣).

هذا، وقد رأى البعض(٤) أن أفعل التفضيل قد يعدل عن دلالته على التفضيل ليدل على المبالغة، وبخاصة ما جاء على صيغة (أشدّ) المتلوَّة بمصدر معرب تمييزاً، كقوله تعالى: ﴿أشد منكم قوة﴾(٥) و﴿أشد منهم بطشاً﴾(٦) و﴿أشدّ كفراً ونفاقاً﴾(٧).

غير أنني أرى أن كل اسم تفضيل باقٍ على دلالته الأصلية لَيَدُلُّ ضمنياً على المبالغة وزيادة الشيء على غيره على نحو يفوق المعتاد، وهذا ما ينطبق على الآيات الثلاث الأخيرة المستشهد بها، والتي لم تخرج -في رأيي- عن دلالة التفضيل، فالأطراف جميعها مشتركة في القوة والبطش والكفر والنفاق، ويزيد بعضها عن غيره في هذه الصفات على نحو مبالغ فيه، تماماً كقولنا: زيد أعلم من أخيه، فدلالة التفضيل والمبالغة موجودتان في (أعلم).

ويلاحظ من النصوص السابقة أن أفعل التفضيل المجرد عن دلالة التفضيل -سواء أُريد به المعنى الثاني أو الثالث المذكوران آنفاً- قد جاء على إحدى أحوال أربع:

أ- مقترن بمِن.

---

(١) التجريد الصريح: ٥٦/٢.

(٢) المرجع السابق: ١٣٤/٢-١٣٥.

(٣) إبراهيم السامرائي: من اساليب القرآن، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٣، ص٨٢.

(٤) انظر أبا سعيد محمد عبد المجيد وحيدي عبد اللطيف: المصدر في القرآن الكريم، إشراف أ.د.محمد بركات أبو علي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢، ص٤٠٠.

(٥) قرآن كريم: ٦٩/٩.

(٦) قرآن كريم: ٨/٤٣.

(٧) قرآن كريم: ٩٧/٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب-مضاف إلى معرفة أو نكرة.

جـ-معرَّف بأل.

د- مجرد من (مِن) التفضيلية و(أل) والإضافة.

فما جاء على الحال الأولى لزم الإفراد والتذكير، وهذا مثل قوله تعالى:

- ﴿ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً﴾ (١)

"والظاهر أنهم أطلقوا أفعل التفضيل، ولم يلحظوا معنى التشريك فيه، أو قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء"(٢).

- ﴿فأردنا أن يُبْدلهما ربُّهما خيراً منه زكاة وأقرب رُحْماً﴾(٣)

"أفعل هنا ليست للتفضيل؛ لأن ذلك الغلام لا زكاة فيه ولا رحمة"(٤).

ومثله ما جاء مضافاً إلى نكرة، وهو نادر.

وأمّا ما أُضيف إلى معرفة فتجب فيه المطابقة(٥)، مثل:

- قول الشنفرى الأزدي عمرو بن براق:

وإنْ مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذْ أجشع القوم أعجل

فقوله: (أعجلهم) مؤول بغير الدلالة على المفاضلة، والمراد به (عَجِلهم)، وأما قوله: (أجشع القوم) فهو أفعل تفضيل باقٍ على دلالة التفضيل إنْ فُسِّر بأكثر القوم حرصاً على الأكل، وإنْ فُسِّر بالحريص على الأكل كان خارجاً على تلك الدلالة الأصلية(٦).

- قول حسان بن ثابت يمدح النبي ويهجو الكفار:

أتهجوه ولستَ له بكفءٍ فشرُّكما لخيركما الفداء

---

(١) قرآن كريم: ٤/٥٢. (٢) البحر: ٣/٢٧٢.

(٣) قرآن كريم: ١٨/٨١. (٤) السابق: ٦/١٥٥.

(٥) انظر مثلاً الجامع الصغير: ٨٢.

(٦) انظر مثلاً حاشية الخضري: ٢/٤٩. شرح شواهد ابن عقيل: ١٩٦. أما قول الشاعر: (أعجل) فقد يكون بمعنى (عجِل)؛ إذ إن المنفي أصل العجلة لا زيادتها فقط بقرينة مدح نفسه، وقد يكون على بابه، وهذا ما ارتضاه ابن عقيل والخضري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا يفيد قول حسان إلاّ التجرد من معنى التفضيل، وإلاّ اختل المعنى(١).

- ومما يؤكد أن أفعل التفضيل قد يأتي على غير بابه مضافاً إلى معرفة قولهم: (حاتم أكرم الناس) الذي يلزم منه إن اشترطنا وجود المشاركة بين المفضل والمفضل عليه أن يكون جميع الناس كرماء في قصد المتكلم، وهذا ليس بصحيح(٢). وكذلك قوله عليه السلام: "ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني" وقوله: "ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني" الذي يلزم منه على معنى المشاركة أن يكون المخاطبون محبوبين ومبغوضين، مقرَّبين ومبعودين(٣).

- ﴿أولئك الذين نتقبل عنهم أحسَن ماعملوا﴾(٤)

"بمعنى حسن، فالقبول ليس مقصوراً على أفضل وأحسن عبادتهم، بل يعمّ كل طاعاتهم، فاضلها ومفضولها"(٥).

وأمّا ما كان معرَّفاً بأل –وهو قليل– فيلزم فيه المطابقة، كقوله تعالى: ﴿وهم في الآخرة هم الأخسرون﴾(٦) فقد "...قال الكرماني: أفعل هنا للمبالغة لا للمشاركة، كأنه يقول: ليس للمؤمن خسران البتة، حتى يشركه فيه الكافر ويزيد عليه..."(٧).

---

(١) انظر مثلاً شرح الأشموني: ٢/٣٨٨.

(٢) انظر أمالي ابن الحاجب/رسالة دكتوراه: ١٥٩-١٦٠.

(٣) السابق: ١٦٠.

(٤) قرآن كريم: ١٦/٤٦.

(٥) الزجاجي: الجمل في النحو، تحقيق توفيق الحمد، موسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.

(٦) قرآن كريم: ٥/٢٧.

(٧) البحر: ٥٤/٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأمّا ماجُرِّد من (أل) و(مِن) التفضيلية والإضافة فالأكثر فيه عدم المطابقة -أي التزام الإفراد والتذكير- حملاً على أغلب أحواله، وقد يطابق لخلوِّه عن (من) لفظاً ومعنىً(١). فمن ورود الإفراد:

- ﴿نحن أعلم بما يستمعون به﴾(٢)
- ﴿نحن أعلم بما يقولون﴾(٣)
- ﴿الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجةً عند الله﴾(٤)

فأعظم هنا ليست على بابها، "وكأنه قيل: عظيمون درجة"(٥).

- ﴿قال: ياقوم، هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم﴾(٦)

"أطهر: ليس أفعل تفضيل؛ إذ لا طهارة في إتيان الذكور"(٧).

- ﴿إنَّ هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾(٨)

"والذي يظهر من حيث المعنى أن أقوم هنا لا يُراد بها التفضيل؛ إذ لا مشاركة بين الطريقة التي يرشد إليها القرآن وطريقة غيرها، وفضلت هذه عليها، وإنما المعنى: التي هي قيِّمة، أي مستقيمة، كما قال: (وذلك دين القيِّمة)"(٩).

- ﴿الذين يُحشرون على وجوههم إلى جهنم أولئك شرٌّ مكاناً وأضلُّ سبيلا﴾(١٠)

"شرّ وأضلّ ليسا على بابهما من الدلالة على التفضيل"(١١).

- قول الفرزدق يفخر على جرير:

إنّ الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزّ وأطول

والبيت هنا بيت المجد والشرف، ولم يُرد بأعزّ وأطول التفضيل، وإنما أراد: عزيزة وطويلة؛ لأن قصده نفي المشاركة بالأصالة(١٢)؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم

---

(١) انظر مثلاً: شرح الأشموني: ٢/٣٨٧-٣٨٨.
(٢) قرآن كريم: ١٧/٤٧.
(٣) قرآن كريم: ٢٠/١٠٤.
(٤) قرآن كريم: ٩/٢٠.
(٥) البحر: ٥/٢١.
(٦) قرآن كريم: ١١/٧٨.
(٧) البحر: ٥/٢٤٦.
(٨) قرآن كريم: ١٧/٩.
(٩) البحر: ٦/١٣٠.
(١٠) قرآن كريم: ١٧/٩.
(١١) البحر: ٦/٤٩٧.
(١٢) انظر مثلاً شرح ابن عقيل: ٢/١٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بيته أكثر عزة وأشد طولاً، ولو بقي (أعز وأطول) على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

ومن ورود المطابقة في المجرد:

- ﴿وا لله أعلم بأعدائكم﴾(١)

بمعنى عليم(٢).

- ﴿ولو أنهم قالوا: سمعنا وأطعنا واسمعْ وانْظُرْنا لكان خيراً لهم وأقوم﴾(٣)

"صيغة التفضيل في (خيراً) و(أقوم) إما على بابها، واعتبار أصل الفعل في المفضل عليه بناء على اعتقادهم أو بطريق التهكم، وإما بمعنى اسم الفاعل"(٤).

- ﴿وا لله أشدُّ بأساً وأشدّ تنكيلا﴾(٥)

فأفعل التفضيل (أشدّ) ليس على بابه؛ "لأن بَأسهم بالنسبة إلى بأسه تعالى ليس بشيء"(٦).

- ﴿إذا لهم مكرٌ في آياتنا قل ا لله أسرع مكراً﴾(٧)

فأسرع هنا ليست للتفضيل(٨).

- ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحقُّ أن يُتّبع﴾(٩)

فـ "(أحقّ) ليست أفعل تفضيل، بل المعنى: حقيق بأن يُتبع"(١٠).

- قول الفرزدق يصف قوماً بالبخل واللؤم:

إذا غاب عنكم أسْوَدُ العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام ألائم

و(ألائم) جمع (ألأم) بمعنى "لئيم"، وقد يُجمع المجرد من معنى التفضيل إذا كان موصوفه جمعاً(١١).

- قول أبي نواس:

كأنّ صُغرى وكبرى من فقاقعها حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب(١٢).

---

(١) قرآن كريم: ٤/٤٥.
(٢) انظر البحر: ٣/٢٦١.
(٣) قرآن كريم: ٤/٤٦.
(٤) التبيان: ١/١٠٢.
(٥) قرآن كريم: ٤/٨٤.
(٦) البحر: ٣/٣٠٩.
(٧) قرآن كريم: ١٠/٢١.
(٨) البحر: ٥/١٣٦.
(٩) قرآن كريم: ١٠/٣٥.
(١٠) البحر: ٥/١٥٦.
(١١) انظر مثلاً شرح الأشموني: ٢/٣٨٨.
(١٢) انظر هذا البيت في شرح المفصل: ٦/١٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد أنّث (صغرى) و(كبرى) وهما مجردان من أل والإضافة، ويمكن تخريج هذا البيت بما يدفع القول بلحن أبي نواس، على أحد الوجوه التالية:

أ- أن يكون قد استعمل (صغرى) و(كبرى) استعمال الأسماء؛ لكثرة ما يجيئان بغير تقدم موصوف، نحو: صغيرة وكبيرة، فصارا: كالصاحب والأجرع والأبطح(١).

ب-أن لا يكون الشاعر أراد بهما التفضيل، بل معنى اسم الفاعل، والتقدير عندئذ: كأن صغيرة وكبيرة من فقاقعها(٢)، وهذا كقول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى(٣).

جـ-ومن النحاة من يؤول قول أبي نواس السابق بأنه أراد: صغراها وكبراها، فنوى الإضافة(٤) إلى المعرفة، ففكّ أبو نواس الإضافة للتنكير، ولمّا فكّ الإضافة اقتضى أن يوسّط حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه، فـ (مِن) إذن حرف جر كالذي في قولك: "شعرة من زيد"، لا مِن التفضيلية. واسم التفضيل هنا في حكم المضاف إلى معرفة، فتجوز إذن فيه المطابقة(٥).

د- ومنهم من يرى أن (مِن) المذكورة في بيت أبي نواس زائدة، و(كبرى مضافة، وحذف ما أُضيف إليه الأولى، كما في قوله: (يا تيم تيم عدى لا أبالكم)(٦). لكنّ هذا الوجه مردود؛ لعدم جواز زيادة (مِن) في الإيجاب إلا عند الأخفش والفارسي والكوفيين(٧).

وأجود هذه الآراء وأقربها إلى التيسير والمنطق وأبعدها عن التكلف هو تأويل البيت على غير التفضيل.

---

(١) انظر المرجع السابق: ١٠٣/٦.

(٢) انظر السابق: ١٠٣/٦. يقال: فاقعة وفقاعة، وجمع الفقاعة الفقاقيع؛ وهي النفاخات التي تكون على وجه الماء، يصف خمراً وما عليه من الحبب.

(٣) انظر مثلاً حاشية الخضري: ٤٨/٢.

(٤) شرح ألفية ابن معطي: ١٠٠٦/٢.

(٥) الخواطر العراب في النحو والإعراب: ٣٠٩.

(٦) انظر شرح المفصل: ١٠٣/٦.

(٧) انظر مسألة زيادة (مِن) في مغني اللبيب: ٤٢٥-٤٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن النحاة من أوجب المطابقة مطلقاً مادام أفعل التفضيل قد استُعمل لغير التفضيل(١)، أي سواء أكان مقترناً بمِن التفضيلية أو بأل أو مضافاً أو مجرداً.

وهذا الرأي مردود بالنصوص الكثيرة التي لم يكن فيها مطابقة مما ذكرتُ آنفاً.

* * *

وقد انقسم النحاة في موقفهم من مسألة تجرد أفعل من التفضيل أقساماً ثلاثة: فذهب المبرد إلى قياس التجرد عن التفضيل(٢)، وليس كما ذهب الباحث زهير أحمد سعيد من أن المبرد لا يجيز استعمال أفعل التفضيل إلاّ حسب دلالته الأصلية المفيدة لاشتراك الأشياء في صفة معينة، مستدلاً بقول المبرد: "فأما قولك: أنت أفره عبد في الناس، فإنما معناه: أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم"(٣). والحق أن المبرد هنا كان يخص بحديثه اسم التفضيل المضاف إلى نكرة الذي يشترط فيه أن يكون بعضاً من المضاف إليه.

وذهب غير المبرد إلى قصر التجرد عن التفضيل على السماع، ومنهم ابن مالك، فهو يصحح قصره على السماع، ويرى أن الأكثر فيما سُمع منه عدم المطابقة(٤).

وأما أصحاب الرأي الثالث فرأوا أن صيغة أفعل لا تخلو من معنى التفضيل، ومنعوا عروّ المجرد من (ال) و(من) والإضافة عن دلالة التفضيل قياساً وسماعاً(٥). ومن أصحاب هذا الرأي ابن مالك نفسه الذي يرى أنه لابد من اشتراك الفاضل والمفضول فيما فُضِّل منه، فلا يُقال في شيئين: هذا أحسن من هذا، أو: هذا أطول من هذا، إلاّ إذا اشتركا في الحُسْن والطول، وكذلك في غيرهما. فإنْ جاء في كلام من يوثق بعربيته ما يخالف ذلك فإن ابن مالك يرى تأويله بما لا يخرج عن دلالة التفضيل(٦).

فمِن المحوج إلى التأويل، والذي خرَّجه ابن مالك بجعل أفعل على بابه:

---

(١) انظر حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١٥٥.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ١٨٢/٢ - ١٨٣.

(٣) زهير أحمدسعيد: الدرس الصرفي عند المبرد، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٨٠، ص ١٢٧.

(٤) انظر شرح الأشموني: ٣٨٨/٢. ورأي ابن مالك هذا مُثبَت في شرحه للتسهيل.

(٥) انظر مثلاً حاشية الخضري: ٤٩/٢.

(٦) انظر التسهيل: ١٣٣. شرح العمدة: ٧٦٦. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧١/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- قول بعضهم: (الصيف أحرُّ من الشتاء)، وله توجيهان عند ابن مالك(١):

أ- أن يكون من (حَرَّ القتلُ) بمعنى: استحرَّ، أي: اشتدَّ، فكأنه قال: الصيف أشد استحراراً من الشتاء؛ لأن حروبهم في الصيف كانت أكثر من حروبهم في الشتاء، ويمكن أن يُشار بذلك إلى أن الشتاء يُتَحَيَّل فيه على الحرّ بموقيات البرد، والصيف لا يحوج إلى توقي برد، فحرّه أشد من الحر الذي يُتوصل إليه في الشتاء بالحيل.

ب-أن يكون على التهكم.

- (العسل أحلى من الخل)، حمله ابن مالك على أحد الأوجه التالية(٢):

أ- أن قائله أطلق على العنب خلاًّ، كما أُطلق عليه خمر في قوله تعالى: ﴿إني أراني أعصر خمراً﴾.

ب-أن يكون أراد معنى (أطيب)؛ لأن الخل يؤتدم به، فله من الطيب نصيب، إلاّ أنه دون نصيب العسل.

جـ-وإمّا على معنى (حلي بعيني) أي: حسن منظره.

د- أن يكون على التهكم.

- قولهم في الشَّرَّين: هذا خير من هذا، وفي القبحين: هذا أحسن من هذا، وفي البغيضين: هذا أحب من هذا، وفي العُسْرين: هذا أهون من هذا بمعنى: أقلّ شرًّا، وأقلّ قبحاً، وأقل بغضاً، وأقلّ عسراً(٣).

ومن الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لأن يجلس أحدكم على جمرة خير له من أن يجلس على قبر"، ومن الثاني قول الراجز:

عُجَيِّزٌ لَطْعاءُ دَرْدَبيسُ أحسنُ من منظرها إبليسُ

ومن الثالث قوله تعالى: ﴿ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني إليه﴾، ومن الرابع قول الراجز:

أظلُّ أرعى وأبيتُ أطحنُ الموتُ من بعض الحياة أهونُ(٤).

---

(١) انظر التسهيل: ١٣٣. شرح العمدة: ٧٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧١/٢.

(٢) انظر التسهيل: ١٣٣. شرح العمدة: ٧٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧١/٢.

(٣) انظر التسهيل: ١٣٣. شرح العمدة: ٧٦٨-٧٦٩. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧١/٢.

(٤) انظر النصوص الأخيرة في شرح العمدة: ٧٦٩. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧١/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبهذا الرأي أخذ الرضيّ(١) كذلك -وتابعه الصبان-(٢) حينما أقرَّ بأن المجرور بِمن التفضيلية لا يخلو من مشاركة المفضل في المعنى، إما تحقيقاً كما في (زيد أحسن من عمرو) وإما تقديراً كما في:

- قول علي رضي الله عنه: "لأن أصوم يوماً من شعبان، أحبُّ إليَّ مِن أن أفطر يوماً من رمضان"؛ لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدَّره علي رضي الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضَّل صوم يوم من شعبان عليه، فكأنه قال: هبْ أنه محبوب عندي أيضاً، أليس صوم يوم من شعبان أحبَّ منه؟.
- وقوله رضي الله عنه: "اللهم أبدلني بهم خيراً منهم" أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر، فإنه ليس فيهم خير، "وأبدلهم بي شرًّا مني" أي في اعتقادهم أيضاً، وإلاّ فلم يكن فيه - كرّم الله وجهه- شرٌّ.
- قوله تعالى: ﴿أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقرّاً﴾ كأنهم لما اختاروا موجِب النار، اختاروا النار.
- قولهم في التهكم: (أنت أعلم من الحمار)، فكأنهم قالوا: إنْ أمكن أن يكون للحمار علم، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض: التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار.

وفي قولهم: (أنا أكبر من الشعر) و(أنت أعظم من أن تقول كذا) يرى الرضي(٣) أنه ليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطَب على القول، بل المراد بعدهما عن الشعر والقول، وأفعل التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، فـ(مِن) في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثل ما في قولنا: (بِنْتُ من زيد)، و(انفصلتُ منه)، فمعنى جملة "أنت أعزّ عليَّ من أن أضربك"، أي: بائن من أن أضربك من فرط عزَّتك عليَّ، ومعنى قول علي رضي الله عنه: "وَلَهِيَ بما تَعدُك من نزول البلاء بجسمك، والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرَّك" أي: هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب.

---

(١) انظر هذا الرأي وأمثلته في شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٥٤-٤٥٥.

(٢) انظر حاشية الصبان: ٣/٥٠.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٥٥-٤٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعلّل الرضي جواز مثل تلك التعبيرات الأخيرة، بأن (مِن) التفضيلية تتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ذلك أنك إذا قلت: (زيد أفضل من عمرو) كان معناه: زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو، فـ(مِن) في مثل (أنا أكبر من الشعر) وأشباهه شبيهة بمِن التفضيلية إلاّ في معنى التفضيل.

وقد خالف الرضيُّ ابن مالك في دلالة أفعل المقرون بمِن في التهكم، فابن مالك يرى أنه يَرِد بدون مشاركة المفضل تحقيقاً وتقديراً(١).

وردَّ الصبان(٢) على الرضيّ قوله في نحو (أنت أعظم من أن تكذب)؛ لأنه رأى فيه نسبة (الكذب) وشبهه إلى المخاطَب، ولكنه عاد ليقول: إنه قد يَدفع هذا تنظيرُ الدماميني بأن نسبة ذلك إلى المخاطَب لتوهمه فيه التباسه به.

وأُضيفُ إلى تنظير الدماميني التأكيد على أن هناك فرقاً بين المصدر الصريح و(أنْ والفعل) إذ إن الأول يفيد الحصول بالفعل بخلاف الثاني.

ومما يدعو للاستغراب أن الرضيّ عاد وأجاز استعمال أفعل التفضيل المجرد من (أل) و(مِن) التفضيلية والإضافة في غير دلالة التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة، ومما استدلَّ به على ذلك قول الشاعر:

وإلاّ فمن آل المرار فإنهم ملوكٌ عظامٌ مِن ملوكٍ أعاظمِ

أي: عظام(٣).

وإزاء اضطراب الرضي في رأيه أقول: لقد حاول الرضي -ما وسعه الجهد والمنطق- أن يتأوّل جميع النصوص المحتملة للخروج عن معنى التفضيل بما يكفل احتواءها في بوتقته ووضعها تحت سيطرته وانضواءها تحت دلالته الاصطلاحية، حتى وإنْ لم يتأتَّ له ذلك إلاّ بتكلف شديد. ولمّا أعياه الأمر اضطرّ لأن يُسلّم بخروج أفعل عن بابه، فإذا فسَّر البيتَ بأن الممدوحين فيه هم عظام وأجدادهم أعظم منهم ويفوقونهم مجداً ورفعة وعُلوَّ شأن، كان كمن يذمهم، وكأنه يقول لهم: أنتم أقل عظمة من أجدادكم، وهو بالتأكيد لم يَعْنِ ذلك.

---

(١) انظر التسهيل: ١٣٣.

(٢) حاشية الصبان: ٣/٥١.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٥٩-٤٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وليس أدلّ على الاضطراب الذي وقع فيه أصحاب الرأي الثالث في محاولة إخضاعهم أفعل التفضيل لدلالة المفاضلة والمشاركة، ممّا علق به الدماميني على كلامهم المشهور (زيد أعقل من أن يكذب)، إذ قال: "وظاهره مشكل، إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له"(١)، وقد وجّهه في المعنى بتوجيهين(٢):

أحدهما: أن يكون الكلام على تأويل (أن والفعل) بالمصدر، وتأويل المصدر بالوصف، فيكون التقدير: زيد أعقل من الكذب، بمعنى: زيد أعقل من الكاذب. كما قيل في قوله تعالى: ﴿وما كان هذا القرآن أن يُفترى﴾(٣) أن التقدير: ما كان افتراء، بمعنى: ما كان مفترىً. وفي قوله تعالى: ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾(٤) أن التقدير: يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، كما هو الموافق لقول جمهور العلماء: إنّ العود الموجب للكفّارة هو العود إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه، كما يقول أهل الظاهر. لكن يُضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه.

ثانيهما: أن أفعل ضُمِّن معنى (أبعد)، فمعنى المثال: زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره، فـ(مِن) هذه ليست الجارّة للمفضول، بل متعلقة بـ(أفعل) لتضمنه معنى (أبعد)، والمفضول محذوف؛ لقصد التعميم.

ورغم وجاهة التوجيه الثاني الذي أقرّه الدماميني إلاّ أن الصبّان(٥) أخذ عليه مأخذاً يتمثل في أن الفعل الذي يُسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يُضاف المصدر إلى هذا الضمير، كما يؤوَّل (أعجبني ما صنعت) بـ(أعجبني صنعُك)، وإذا فعل الدماميني ذلك في المثال صار معناه: زيد أبعد الناس من كذبه، فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد، وهذا بعيد عن المقصود بالمثال.

---

(١) حاشية الصبان: ٣/٥٠.

(٢) السابق: ٣/٥٠.

(٣) قرآن كريم: ١٠/٢٧.

(٤) قرآن كريم: ٥٨/٣.

(٥) انظر حاشية الصبان: ٣/٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى محمد بن مسعود الزكي -ت٤٢١هـ- أن (أن) في قولهم: (زيد أعقل من أن يكذب) بمعنى (الذي)، أي: زيد أعقل من الذي يكذب(١). وقد ردَّ ابن هشام عليه هذا الفهم(٢). وأتفق مع ابن هشام في ردّه ذلك؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه.

وقد تأوَّل النحويون(٣) -من أصحاب القسم الثالث المتشدد في وجوب إفادة (أفعل) المفاضلة دوماً- ما استدلَّ به أبو عبيدة على ورود أفعل التفضيل على غير بابه، فلم يروا مانعاً من جعل قوله تعالى: ﴿ربكم أعلم بكم﴾(٤) للتفضيل، أي: أعلم بكم من غيره العالِم بعض أحوالكم، فالمشاركة في مطلق عام. وأما قوله تعالى: ﴿وهو أهون عليه﴾(٥) فجعلوا التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر. وأما (أعزّ) و(أطول) في بيت الفرزدق فقد أخذوا فيهما بقول السعد إن المراد بالبيت بيت المجد والشرف، وقوله: (أعز وأطول) أي: من دعائم كل بيت، وعلى هذا يصبحان للتفضيل. وأما قول حسان: (فشرُّكما لخيركما الفداء) فشرّ وخير فيه ليسا أفعل تفضيل -عند هذا الفريق- بل اسمين كالسهل والصعب؛ لأنهما يَرِدان كذلك. وأمّا (بأعجلهم) و(أعجل) في بيت الشنفرى فيرون جعلهما للتفضيل.

ولا يخفى مقدار التكلف الذي بذله أصحاب الرأي الثالث لمحاولة ليّ أعناق الأمثلة القرآنية والشعرية لتنتظمها قاعدتهم التي شاءوا لها أن تظل مطّردة، ولو بالتأويل البعيد، أو بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا في نفس الأمر، وهو ما قد ينطبق على بعض الأمثلة لا كلها.

وإزاء هذا الاضطراب في الاتفاق على دلالة اسم التفضيل، وأمام النصوص العديدة التي أوردتها والتي تؤكد لا محالة أن أفعل التفضيل قد يخرج عن بابه، أرى أن نأخذ برأي الدماميني الذي يجعل لدلالة أفعل التفضيل أربع أحوال(٦):

---

(١) المغني: ٧٠٩.

(٢) انظر السابق: ٧٠٩.

(٣) انظر حاشية الصبان: ٣/٥١.

(٤) قرآن كريم: ١٧/٥٤.

(٥) قرآن كريم: ٣٠/٢٧.

(٦) انظر حاشية الصبان: ٣/٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- **إحداها** (وهي الحالة الأصلية): أن يدل على ثلاثة أمور: أحدها اتصاف مَن هو له بالحدث الذي اشتق منه، وبهذا الأمر كان وصفاً. والثاني مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة. والثالث: تمييز موصوفه على مصحوبه، وبكلٍّ من الأمرين الأخيرين امتاز عن غيره من الصفات. وذلك نحو: (زيد أكرم من عمرو).

ب-**الحالة الثانية**: أن يُخلع عنه ما امتاز به عن الصفات، ويتجرد للمعنى الوصفي. وفي هذه الحالة:

- يلزم أفعل الإفراد والتذكير: إذا كان مقترناً بِمن، أو مضافاً إلى نكرة.
- ويطابق أفعل موصوفه: إذا كان مضافاً إلى معرفة، أو معرَّفاً بأل.
- وتجوز فيه المطابقة وعدمها: إذا كان مجرداً من (ال) و(مِن) التفضيلية والإضافة وعدم المطابقة هنا أكثر.

ومن الأمثلة على ذلك: ﴿إن شانئك هو الأبتر﴾، و﴿ربكم أعلم بكم﴾،(أشهى من الخمر)، و(أشأم كل امرىء بين فكيه)، و(هذان أعلما أهل القرية).

جـ-**الحالة الثالثة**: أن تبقى عليه أموره الثلاثة، ولكن يُخلع عنه قيد الأمر الثاني، ويخلفه قيد آخر، وذلك أن الأمر الثاني وهو الاشتراك كان مقيَّداً بتلك الصفة فصار مقيَّداً بالزيادة، فمعنى المثال (العسل أحلى من الخل) أن للعسل حلاوة، وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل.

د-**الحالة الرابعة**: أن يُخلع عنه الأمر الثاني، وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه، فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة، كما في (يوسف أحسن إخوته)؛ لأنه يُحمل على معنى "الأحسن من بينهم" أو "حَسَنهم".

وهذا ما يعزز التعريف المختار لاسم التفضيل والذي قدمتُه في الفصل الأول من هذا البحث.

• • •

وبهذا التوجيه أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة حينما درس بعض العبارات التي تجري على ألسنة كثير من الباحثين وأقلامهم، من قبيل:

- غاب أكثر من واحد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- رأيتُه أكثر من مرة.
- لا تتناول أكثر من حبة.
- صام أكثر من يوم.

وهي تعبيرات قد يتبادر إلى الذهن خطؤها؛ لأن الواحد واليوم ليسا كثيرين، والمَرَّة والحَبَّة ليستا كثيرتين. غير أنه يمكن تخريج (أكثر) هنا لمعنى مطلق الزيادة.

وقد تقدم الأستاذ الدكتور الشيخ عبدالرحمن تاج لمجمع اللغة العربية في القاهرة ببحث حول هذه التعبيرات عنوانه: (هل من الخطأ في اللغة أن يقال: كذا اسم لأكثر من واحد؟)(١)، كما تقدم الأستاذ محمد شوقي أمين ببحث حول ذات المسألة عنوانه: (قولهم: رأيته أكثر من مرة، أو: إعمال أفعل التفضيل على غير بابه)(٢)، وقد انتهت لجنة المجمع إلى القرار التالي(٣):

(ترى اللجنة جواز قول الكُتّاب: فَعَل كذا أكثر من واحد، وما أشبهه؛ لأن أفعل التفضيل قد يخرج عن الدلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى مع زيادة أحدهما على الآخر فيه، فيدل على مجرد الوصف بأصل المعنى، وقد جاء أفعل التفضيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يُتّبع أم من لا يَهدي إلاّ أن يُهدى﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿أفمن يُلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة﴾(٥). كذلك ورد التعبير بـ"أكثر من واحد" في فصيح الكلام، مثل ما جاء في قصة الغزو من كتاب الاشتقاق لابن دريد: "جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة"، وما جاء في مادة خضر من صحاح الجوهري: "كره بعضهم بيع الرطاب أكثر من جزة واحدة". وعليه قوله تعالى: ﴿...فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾(٦) فإنَّ معناه: "فإنْ كانوا أكثر من أخ واحد، أو أكثر من أخت واحدة... وعلى هذا المعنى كان الحكم الشرعي في التوريث).

* * *

---

(١) انظر كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (٥٣-٥٨).

(٢) انظر السابق: (٥٩-٦١). (٣) انظر السابق: ٥٢.

(٤) قرآن كريم: ٣٥/١٠. (٥) قرآن كريم: ٤٠/٤١.

(٦) قرآن كريم: ١٢/٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أجاز المجمع القاهري أن تُصاغ (فُعْلَى) مجردة من (أل) والإضافة، من قبيل: للشجاعة يد طُوْلَى في انتصار العرب على أعدائهم. إذ تقدّم الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الأصول بالمجمع ببحث حول (جواز صوغ فُعْلى دون تعريف)(١) حيث درست اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى إجازته على النحو التالي(٢): (يستعمل الكاتبون صيغة فُعْلَى مجردة من أل والإضافة، في نحو قولهم: سياسة عليا، ومكرمة جُلَيّ، ويد طُوْلَى. وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة)(٣).

أسماء تفضيل مختلف في دلالتها التفضيلية

تداولت كتب النحاة أسماء معينة جاءت على (أفعل)، ودرسوها ضمن باب اسم التفضيل، وانتهوا إمّا إلى إلحاقها باسم التفضيل أو إلى إخراجها من هذا الباب.

ومن تلك الأسماء:

أوّل: مذهب البصريين أنه على أفعل(٤)، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أ- جمهورهم على أنه من تركيب "وَوَل" كددن، ولم يستعمل هذا التركيب إلاّ في "أوّل" ومتصرفاته(٥)، فـ"الأُوْلَى" الهمزة فيها بدل من الواو، وأصلها (وُوْلَى) لأنها تأنيث الأوّل)(٦)، والقاعدة أنه إذا التقت واوان في أول الكلمة وجب قلب أولاهما همزة(٧).

---

(١) انظر محمد شوقي أمين: "جواز صوغ فُعلى دون تعريف"، كتاب في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٨٨-١٩٠.

(٢) كتاب في أصول اللغة: ١٨٧.

(٣) انظر أيضاً أعمال الدورة(١٣) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وإقرارها مصطلح (حرارة عُلْيا).

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٠/٣. الإيضاح: ٦٥٧/١.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٠/٣.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب: ٩٨/١. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣، ص ٨٨٤. شرح المفصل: ٩٧/٦.

(٧) انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ٩٨/١. التصريف الملوكي: ٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب-وقال بعضهم: أصله (أوأل)، مِن: وأل، أي نجا؛ لأن النجاة في السبق(١)، قلبت الهمزة الثانية واواً ثم أُدغمت، بدليل قولهم في الجمع: أوائل، وهو ما صححه السيوطي(٢).

جـ-وقيل: أصله أأول من: آل، أي رَجَع؛ لأن كل شيء يرجع إلى أوّله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، وقُلبت الهمزةُ واواً قلباً شاذّاً(٣).

وقال الكوفيون: هو على فوعل؛ لأن أصله ووأل(٤)؛ فقُلبت الهمزة إلى موضع الفاء قلباً مكانياً(٥) ثم أدغموا الواوين. وهو عندهم من قولهم: وأل، أي نجا، لأن في الأوّليّة النجاة(٦)، وقال بعضهم: أصله ووّل(٧) على فوعل، من تركيب: وَوَل، فقُلبت الواو الأولى همزة(٨). قال ابن الحاجب: "وليس بشيء إذْ يلزم منه تغيرات كثيرة ولا أصل له في الاشتقاق"(٩). "وإنما لم يُجمع على (أواول) لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع"(١٠)، "فلما اكتنفتْ الألفَ الواوان وقربتْ الأخرى من الطرف قُلبت همزة(١١) فقيل: أوائل".

ويختصر الدكتور عبد الصبور شاهين(١٢) قواعد إبدال الواو والياء همزة في قاعدة واحدة هي: أن الواو والياء إذا وقعتْ إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة سقطت وحلّت محلها الهمزة، وفي كلمة (أواول) يفسر عبد الصبور شاهين التغير الذي أصاب الكلمة بأن المقطع الأخير فيها (أواول) يبدأ بحركة مزدوجة، تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلّتْ محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال، لعدم وجود العلاقة المبيحة له.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٠.

(٢) انظر الهمع: ٣/١٩٩.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٠. التطور النحوي للغة العربية: (٣٩-٤٠).

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٥٧.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٠.

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٥٧.

(٧) السابق: ١/٦٥٨.

(٨) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٠.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٥٨.

(١٠) الهمع: ٣/١٩٩.

(١١) التصريف الملوكي: ٥٣.

(١٢) انظر د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية/رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وربما كان البصريون أصوب نظراً في وزن (أوّل) على "أفعل"، فمما يبطل كونه على "فوعل" -كما زعم الكوفيون- استعماله بمن التفضيلية. كما أنني أميل إلى الاعتقاد بأن جذر "أوّل" هو "وول" أي أن (أوّل) كانت على صورة (أوول) ثم أُدغمت الواوان، وهو الرأي الأبعد عن التكلف.

وقد خطّأ النحاةُ من قال: (أوّلة) و(أوّلتان) وعدُّوه من كلام العوام(١).

و(أوّل) شبيه بـ(أسبَق) معنىً وتصريفاً واستعمالاً(٢)، ولذلك فهو يُعامل معاملة أفعل التفضيل، فيكون معرَّفاً بأل ومجرَّداً ومضافا إلى معرفة أو نكرة، فيقال في تصريفه: الأوّل -معرفاً بأل- الأوّلان الأوّلون الأوائل، الأولى الأوليان الأوليات الأُوَل.

وقد ورد في القرآن الكريم بصيغة المذكر "٦٢" مرة(٣)، تارة مضافاً، نحو:

- ﴿ولا تكونوا أوّل كافر به﴾(٤)
- ﴿وبذلك أُمرتُ وأنا أوّل المسلمين﴾(٥)
- ﴿وليدخلوا المسجد كما دخلوه أوّل مرة﴾(٦)
- ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخِرنا﴾(٧)

وتارة معرفاً بأل، نحو:

- ﴿والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار﴾(٨)
- ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا، إنْ هذا إلاّ أساطير الأولين﴾(٩)
- ﴿ألم نُهلك الأوّلين﴾(١٠)

وورد بصيغة المؤنث "٢٠" مرة في القرآن الكريم(١١)، تارة مضافاً، نحو:

- ﴿قالت أُخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلُّونا﴾(١٢)

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٠.

(٢) انظر المرجع السابق: ٣/٤٦٠. المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٨١.

(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ٩٨.

(٤) قرآن كريم: ٢/٤١.

(٥) قرآن كريم: ٦/١٦٣.

(٦) قرآن كريم: ١٧/٧.

(٧) قرآن كريم: ٥/١١٤.

(٨) قرآن كريم: ٩/١٠٠.

(٩) قرآن كريم: ٨/٣١.

(١٠) قرآن كريم: ٧٧/١٦.

(١١) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ٩٨-٩٩.

(١٢) قرآن كريم: ٧/٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ﴿فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عباداً لنا﴾(١)

وتارة معرّفاً بأل، نحو:

- ﴿قال خذها ولا تخف سنعيدها سيرتها الأُولى﴾(٢)
- ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرّجن تبرج الجاهلية الأولى﴾(٣)
- ﴿وإنَّ لنا للآخِرة والأولى﴾(٤)

وفي كل استعمالات (أوّل) في القرآن كان اسم تفضيل، كما رأينا.

أما في الحديث الشريف فقد استُعمل (أوّل) أفعل تفضيل، إمّا مقروناً بمِن، نحو:

- "لقد ظننتُ يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أوّلُ منك"(٥).

أو مضافاً، وهو الأكثر،نحو:

- "ويُضرب جسر على جهنم فأكون أوّل من يُجيز..."(٦).
- عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنها قالت: "...فأنزل الله عز وجل آية التيمم فتيمّموا، قال أُسَيْد بن الحُضَيْر: ما هي بأوّل بركتكم يا آل أبي بكر..."(٧).

أو معرّفاً بأل، نحو:

- عن أبي قتادة رضي الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأُولَيَيْن بأم الكتاب وسورتين..."(٨).
- "يذهب الصالحون الأوّلُ فالأوّلُ"(٩).
- قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا كان يومُ الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأوّلَ فالأوّلَ..."(١٠).
- عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "...وإنه لا نبي بعدي، وسيكونُ خلفاءُ فيَكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فُوا ببيعة الأوّلِ فالأوّلِ، أعطوهم حقهم..."(١١).

---

(١) قرآن كريم: ١٧/٥.
(٢) قرآن كريم: ٢٠/٢١.
(٣) قرآن كريم: ٣٣/٣٣.
(٤) قرآن كريم: ٩٢/١٣.
(٥) إعراب الحديث النبوي: ٢٦٧.
(٦) المرجع السابق: ٢٥٥.
(٧) التجريد الصريح: ١/٣٣.
(٨) المرجع السابق: ١/٦٢.
(٩) إعراب الحديث النبوي: ٣٢٦.
(١٠) التجريد الصريح: ٢/٣٢.
(١١) المرجع السابق: ٢/٤٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومّما يلفت الانتباه في الأحاديث الثلاثة الأخيرة أن صيغة التفضيل المطلقة (الأوّل) استُعملت مرتين متجاورتين في كلٍّ من تلك الأحاديث، وتخريجي لهذا الوضع المُشْكِل أن (الأول) التي وردت قبلاً باقية على وضعها في التفضيل المطلق، أما (الأوّل) الثانية فيُقدَّر بعدها (مِن)، أي: الأوّل ممَّن بقي.

واستُعمل (أوّل) في الحديث الشريف ظرفاً مبنياً أيضاً، مثل:

- "...لقد رأيتُ بضعة وثلاثين مَلَكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أوَّلُ"(١).
- عن أبي ذر رضي الله عنه قال: "قلتُ: يا رسول الله ، أيُّ مسجدٍ وُضع في الأرض أوَّلَ؟..."(٢).
- عن زيد بن أرقم رضي الله عنه "...قيل: فأيّهم كانت أوَّلَ؟ قال: العُسَيْرَةُ أو العُشَيْرُ"(٣).

ويلزم (أول) الباقي على تفضيله إذا كان مقروناً بمِن أو مضافاً إلى نكرة الإفراد والتذكير، كما تلزمه المطابقة لموصوفه إذا كان معرَّفاً بأل أو مضافاً إلى معرفة مقصوداً به التفضيل المطلق، فإن قُصد به التفضيل النسبي مع كونه مضافاً إلى معرفة جازت فيه المطابقة وعدمها(٤).

فأمّا رفضهم استعمال الفعل منه فلأن الفعل يتصرف بالماضي والمستقبل والأمر والنهي، فلو استعملوا منه فعلاً لكان يتكرر فيه حرف العلة، وإذا كانوا قد تركوا تصريف ما لا يتكرر فيه هذه الحروف كاستعمال ماضي "يدع" ومضارع "عسى" والفعل من "آبَل"، فمن باب أولى أن لا يُصرِّفوا (أوّل)(٥).

ولّما لم يكن لفظ (أوّل) مشتقاً من شيء مستعمل على القول الصحيح، لا مما استُعمل منه فعل "كأحسن" ولا ممّا استُعمل منه اسم "كأحنك"، خَفِيَ فيه معنى الوصفية، إذ هي

---

(١) التجريد الصريح: ٦٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٤١/٢.

(٣) المرجع السابق: ٦٩/٢.

(٤) انظر مثلاً المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨١/٢.

(٥) انظر شرح المفصل: ٩٧/٦-٩٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تظهر بسبب المشتق منه واتّصاف ذلك المشتق به، "كأعلم" أي: ذو علم أكثر من غيره، و"أحنك" أي: ذو حنك أشدّ من حنك غيره، وإنما تظهر وصفيّة "أوّل" بسبب تأويله بالمشتق وهو (أسبق) فصار مثل: مررت برجل أسد، أي: جريء، فليس بمستغرب ألا تظهر وصفيّته إلاّ مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً، نحو: يوماً أوّل، ورأيته عاماً أوّل. أو ذِكْر (مِن) التفضيلية بعده ظاهرة، نحو: "هذا رجل أوّل منك، وجاءني هذا أوّلَ من بحيثك، وجئتُك أوّلَ من أمس"(١)؛ إذ إن (مِن) دليل على أن "أفعل" ليس اسماً صريحاً كأفكل وأيدع(٢).

فإذا حُذفت (مِن) وهي منويّة مُنع (أوّل) من الصرف؛ لأنها تكون في حكم الموجودة. ومن ذلك قول الشاعر:

يا ليتها كانت لأهلي إبلاً أو هزلتْ في جدْب عامٍ أوّلا(٣).

وإذا حذفت (مِن) ولم تكن منويّة صُرف (أوّل)، وكان كسائر الأسماء، نحو: أفكل(٤).

فإنْ خلا (أوّل) منهما -أي من الموصوف الظاهر قبله، و(مِن) التفضيلية بعده- معاً لفظاً وتقديراً، وكان مجرداً من (أل) والإضافة، صُرف فدخل فيه التنوين مع الجر، لخفاء وصفيّته كما ذُكر آنفاً، وعلى ذلك قول عليّ رضي الله عنه: "أحمده أوّلٌ بادئاً"(٥) كما يُقال: "ما تركتُ له أولاً ولا آخِراً"(٦) ويجيز ابن قتيبة أن يقال: "رأيته عاماً أوّلاً"(٧) رغم وجود الموصوف الظاهر قبل (أوّلاً).

فلما جاز فيه هذان الوجهان، أجازوا أن يكون صفة، أي أفعل تفضيل، بمعنى"الأسبق"، فيُعطى حكم أفعل التفضيل من دخول (مِن) عليه، ومنع صرفه، وعدم تأنيثه

---

(١) انظر المقتضب: ٣/٣٤٠. (٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦١.

(٣) انظر شرح المفصل: ٦/٩٨.

(٤) انظر المفصل: ٢٧٩. شرح المفصل: ٦/٩٨.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦١.

(٦) المرجع السابق: ٣/٤٦١.

(٧) انظر ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ): أدب الكاتب، ط١، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، موسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالتاء. وأن يكون اسماً فيُصرف، "ويونث فيقال: أوّلةٌ بالتنوين"(١)، وعلى أي الوجهين جُعل اسماً لرجل صُرف في النكرة(٢)، فإن كان ليس بصفة لم ينصرف في المعرفة(٣) للعلمية والوزن(٤) كقول الشاعر:

أُؤَمِّل أن أعيش وأنَّ يومي بأوّلَ أو بأهْوَنَ أو جُبَارِ
أو التالي جُبَارَ فإنْ أُفُتْـهُ فمُؤْنِسَ أو عَروبةَ أو شِيارِ

وهذان البيتان قد جُمع فيهما أيام الأسبوع، فأوّل هنا علم ليوم الأحد ممنوع من الصرف(٥).

ويجوز حذف المضاف إليه من "أوّل" وبناؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظرف الزمان، نحو قول الشاعر: لعمرك ما أدري، وإنّي لأَوْجَلُ على أيّنا تغدو المنية أوّلُ

أي: أول أوقات غدوّها(٦). ويعلل ابن جني بناء (أول) هنا بنِيّة الإضافة فيها، إذْ التقدير: تعدو المنية أول الوقت، فلما حُذف منها المضاف إليه وهو مَنويّ فيها بُنيت أسوة "بقبل" و"بعد"(٧).

وأجاز ابن يعيش أن تكون "أول" في قول الشاعر: (يا ليتها كانت لأهلي...إلخ البيت) "منصوبة" على الظرفية، مستدلاً بأن كل ما ليس بظرف مما قد حُذف منه المضاف إليه جاء مُعْرباً لا مبنيًّا، مثل قولهم: (جاءني كلٌّ قائماً) و(ليس غيرٌ)(٨).

ويقال: ما لقيته مذ عامٌ أوّلُ، بجعل أول صفة لـ (عام) مبنية على الضم، بتقدير (مِن) في الكلام، أي: عامٌ أوّلُ من هذا العام(٩).

---

(١) الكتاب: ٢/٤٥. الهمع: ٣/٢٠٠. المقتضب: ٣/٣٤٠. أدب الكاتب: ٢٨٥.
(٢) الكتاب: ٢/٤٦. المقتضب: ٣/٣٤٠. شرح المفصل: ٦/٩٨.
(٣) أدب الكاتب: ٢٨٤.
(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٨٢.
(٥) انظر شفاء العليل: ٢/٦١٧.
(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦١.
(٧) انظر الخصائص: ٣/٢٥٧.
(٨) انظر شرح المفصل: ٦/٩٨-٩٩.
(٩) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعض العرب تقول على قلّة: ما لقيته مذ عامٌ أوّلَ، بجعل (أول) صفة مبنية على الفتح(١). غير أن سيبويه نقل عن الخليل أن (أول) في الجملة الأخيرة ظرف مبني على الفتح والتقدير: مذ عامٌ قبلَ عامك(٢)، ومما يؤيد رأي الخليل حديثا أبي ذرّ وزيد بن أرقم المذكوران آنفاً.

وليس بغريب أن تُستعمل بعض الصفات ظروفاً، فمن ذلك استعمالهم (أسفل) ظرفاً في قوله تعالى: ﴿والركب أسفل منكم﴾(٤٣/٨)، وكاستعمالهم (قريباً) في قولهم: إنّ قريباً منك زيداً، وملياً من النهار(٣).

ولكن في تأويل (أوّل) بـ(قبل) إشكال، ففي قولنا: ما لقيتُه مذ عامٌ أوّلُ، إذا قدّرنا أن أصل الكلام: مذ عامٌ أوّلَ عامك، وجعلناه مساوياً لقولنا: مذ عامٌ قبل عامك، فإن (أول الشيء) يعني أسبق أجزاء هذا الشيء، و(أول عامك) أسبق أجزاء هذا العام من الليالي أو الأيام أو الأوقات. في حين أن (قبل الشيء) يعني الزمان الذي يسبق هذا الشيء بكل أجزائه، و(قبل عامك) الزمان الذي يسبق عامك بكل لياليه وأيامه وأوقاته. والأفضل أن نؤول (أول) بمعنى (قبل ذلك الشيء)، أو (أول من ذلك) قياساً على (أفضل منك) ثم حُذف ما بعد (أول) استخفافاً.

وأجاز الرضيّ(٤) أن يُقال: (ما لقيتُه مذ عامٍ أوّلٍ) بجعل "أوّل" صفة مجرورة، إمّا على تقدير: ما لقيتُه مُذ عامٍ كائنٍ في زمانٍ أسبقَ من عامك، فيُجعل للزمان زمانٌ توسُّعاً، وإمّا بجر صفة المرفوع على توهم الجرّ في الموصوف؛ لأن ما بعد (مُذ) قد يُجَرّ.

وأمّا قول العرب: (ابدأ به أوّلُ)، و(ابدأ بها أوّلُ)، فالتقدير: أول مِن كذا، والحذف هنا جائز وجيّد، كما نقول: أنت أفضل، ونحن نقصد: (مِن غيرك)، إلاّ أن الحذف لزم (أوّل) الواقعة صفة (عام)؛ لكثرة استعمالهم إياها حتى استغنوا عنه، ومثل هذا في الكلام كثير. وحذف (مِن) والمفضَّل عليه في قولهم: (ابدأ به أوّل) أكثر من ذكرهما، ويجوز أن يُظهروهما، "إلاّ أنّهم إذا أظهروهما لم يجز في (أوّل) إلاّ الفتح"(٥).

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦١/٣.

(٢) انظر الكتاب: ٤٦/٢. شرح الرضي على الكافية: ٤٦١/٣.

(٣) انظر شرح المفصل: ٩٨/٦.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٢/٣.

(٥) انظر الكتاب: ٤٥/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما ابن عقيل فيرى أن "أوّل" في قولهم: (ابدأ بهذا أول) مقطوعة عن الإضافة، وهي منويّة، ولذلك بُني على الضم، فالتقدير عنده: ابدأ بهذا أول الأشياء(١).

وحكى الفارسي في المثال السابق ضَمَّ اللام (أوّلُ) ووجهه ما سبق، وفتحها (أوّلَ)(٢).

وربما أُعطيت (أوّل) التي قُطعت عن الإضافة ما لها وهي مضافة، كما حكى الفارسي في المثال أيضاً من كسر اللام بلا تنوين بتقدير الإضافة إلى مضاف إليه مُراد(٣).

نخلص من كل ما سبق إلى أن (أوّل) لها استعمالات ثلاثة:

أ- أن تكون أفعل تفضيل مسبوقاً بموصوف ظاهر قبله، أو كانت بعده (مِن) التفضيلية ملفوظة أو مقدَّرة، فتُمنع من الصرف.

ب-أن تكون اسماً منصرفاً، وذلك عند حذف الموصوف الظاهر قبلها، وحذف (مِن) وعدم تقديرها، ومجيئه مجرَّداً من (أل) والإضافة.

جـ-أن تكون ظرفاً منصوباً أو مبنيًّا على الضم أو الفتح، كالغايات.

ويرى السيوطي أن "الصحيح أن (أول) لا يستلزم ثانياً، وإنما معناه: ابتداء الشيء، ثم قد يكون له ثانٍ"، وقد لا يكون، فتقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تكتسب بعده شيئاً، وقد لا تكتسب.

وهذا الرأي ذكره جماعة، منهم الواحدي في تفسير قوله تعالى: ﴿إنّ أول بيت وُضع للناس﴾(٤) عن الزجّاج، واستدل بقوله تعالى -حكاية عن الكفار المنكرين للبعث- ﴿إن هؤلاء ليقولون إنْ هي إلا مَوْتتنا الأولى﴾(٥) فعبّر "بالأولى" وليس لهم غيرها"(٦).

وقيل: إنه يستلزم ثانياً، كما أن الآخِر يقتضي أولاً(٧).

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٨١-١٨٢.

(٢) المرجع السابق: ٢/١٨٢.

(٣) انظر التسهيل: ١٣٥.

(٤) قرآن كريم: ٣/٩٦.

(٥) قرآن كريم: ٤٤/٣٥.

(٦) الكوكب الدّرّيّ: ٢٤٩.

(٧) انظر الهمع: ٣/١٩٩-٢٠٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبَنَوا على هذا الاختلاف تفريعات فقهية، فافترضوا أنه "لو قال أحدهم لزوجه: إنْ كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنت طالق، فولدت ذكراً، و لم تلد غيره، وقع الطلاق على القول الأول وهو الذي أيده الشافعية لأنه ليس من شرط كونه أولاً في مفهومهم أن يكون بعده آخِر، وإنما الشرط أن لا يتقدم غيره عليه"(١)، وهو الرأي الذي أؤيده.

ولا يقع الطلاق على القول الثاني.

أمّا السبق فإنه يخالف الأوّلية في ذلك. فإذا قال رجل لعبيده: من سبق منكم فهو حرّ، فسبق اثنان ثم جاء بعدهما ثالث أعتقا، فإن لم يجئ بعدهما أحد لم يُعتقا، لأنه ليس فيهما سابق(٢).

آخَر وأُخَر:

ألحق النحاة "آخَر" "بأوّل" المستعمل اسم تفضيل، فعومل معاملته فيما له من الإفراد والتذكير وفروعهما، تقول: الآخَر والآخَران والأخرون والأواخر، والأُخْرى والأخريان والأُخَر.

إلاّ أن آخَر يطابق موصوفه في التنكير والتعريف والتأنيث. تقول: مررتُ بزيد ورجل آخر، وشاهدت الرجلين الآخَرَيْن، والتقيت سعاد وفتاة أخرى.

وخالف في مطابقته في التنكير أفعل التفضيل، إذ يلازمه في التنكير الإفراد والتذكير.

كما خالف آخَر أفعل التفضيل في كونه لا تليه (مِن) لا لفظاً ولا تقديراً؛ "لأنه لا يدل على التفضيل بنفسه، ولا بتأويل كتأويل أول بأسبق، وألصّ بأسرق"(٣).

وخالف أفعلَ التفضيل أيضاً في كونه لا يضاف أبداً، بخلاف أول، فيقال:

أول فارس، وأول الفرسان، وأول أصحابك، ولا يجوز: آخَر رجل، ولا آخَر الرجال، ولا آخَر أصحابك، (وبهذا يُردّ قول من ذهب من المتأخرين من الفقهاء في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الولوغ: "أُخراهن بالتراب" إلى أنّ أخرى في الخبر تأنيث آخَر بفتح الخاء، لا تأنيث آخِر بكسر الخاء، وفُعِل ذلك توفيقاً بين الخبر على هذه الرواية، وبين

---

(١) الكوكب الدّرّيّ: ٢٤٩.

(٢) المرجع السابق: ٢٥٠.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٣/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خبر "وعفّروه الثامنة بالتراب"(١).

ويرى الرضي وابن الحاجب في أن وجه المخالفة بين آخَر وما جاء على صيغة أفعل التفضيل أنه استُعمل استعمال ما لا تفضيل فيه، فوجبت المطابقة فيه، وإذا كان مجرداً من (أل) لم تكن معه (مِن) مقدَّرة، وهذا ما يعزز المطابقة(٢).

فآخَر انمحى عنه معنى التفضيل بالكلّيّة(٣). وليس كما رأى بعض النحاة من أنه اسم تفضيل معناه في الأصل (أشد تأخراً) ثم نُقل إلى معنى (غير)(٤).

وفي رأيي أن آخَر صفة مشبهة، وليس من باب أفعل التفضيل؛ لأسباب أربعة:

أ- أنه لا يدل على مشاركة وزيادة.

ب-أنه يطابق ولو كان نكرة.

جـ-أنه لا يليه (مِن) لا لفظاً ولا تقديراً.

د- أنه لا يُضاف.

و(آخَر) في رأيي ممنوع من الصرف للوصفية ووزن أَفْعَل الذي لا تلحق التاء آخِر مؤنثه، وليس كما يرى ابن يعيش من أنه ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عما فيه (مِن)(٥)، ويوافقه في ذلك ابن عقيل(٦). إذْ أن (آخَر) -كما ذكرتُ آنفاً- ليس أفعل تفضيل كي تُقدَّر (مِن) بعده.

أما (أُخَر) فيكاد يجمع النحاة على أن منعه من الصرف للوصفية والعدل، واختلفوا في تقرير العدل فيه على أقوال:

١-فأكثر النحاة في تقرير العدل على أنه معدول عن (الآخَر)؛ إذ إن أفعل التفضيل إما أن يكون معرَّفاً بأل، أو مضافاً، أو متبوعاً بِمِن التفضيلية. ولا يُعقل أن يكون (أُخَر)

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٣/٢.

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٢/٣. الإيضاح: ٦٥٨/١.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٢/٣.

(٤) انظر نور الدين محمود الجامي (ت٨٩٥هـ): الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د.أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣، ٢١٨/١.

(٥) انظر شرح المفصل: ٩٩/٦.

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٣/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معدولاً عن المضاف؛ لأن المعنى واللفظ يأبيانه، أما المعنى فلأن المقصود بأُخَر الغيرية لِمَن تقدَّمه، فلو أضيف لتغير ذلك المعنى، بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يتغير معناه بإضافته باعتبار التفضيل، وأما اللفظ فلأنه لو كان كذلك لوجب بناؤه كما بُني (قبلُ) و(بعدُ). ولا يجوز أن يكون معدولاً عما فيه (مِن) لأنه جمع، والجمع لا يكون معه (مِن)(١).

وقد اعترض أبو علي الفارسي أن يكون أُخَر معدولاً عمّا فيه (أل)؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة، ولو كان معرفة لما وقع وصفاً لنكرة مطلقاً(٢).

غير أن ابن الحاجب ردَّ على الفارسي اعتراضه المُشكِل، من وجهين(٣):

أ- عدم لزوم أن تكون الكلمة المعدولة عن صيغة سابقة محتفظة بنفس سمات الصيغة السابقة من كل وجه، وإنما يكتفى لإقرار العدل بإخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية إلى صيغة ثانية.

ب-رغم عدم ثبوت العدل بهذه الصورة في لغة العرب، فإنه يجب إثباته هنا، لأن كلمة (أُخَر) ممنوعة من الصرف، ولا يمكن أن يكون منعها من الصرف لعلة واحدة هي الوصفية، فكان إثبات العدل على معنى إخراج الكلمة من صيغة إلى أخرى واجباً.

٢-ويرى ابن مالك أن العدل في (أُخَر) مرده إلى أنه من باب أفعل التفضيل، فأصله ألاّ يُجمع إلاّ مقروناً بـ (ال)، كـ (الكُبَر) و(الصُّغَر)، فعُدل عن أصله، وأُعطي من الجمعية مجرّداً ما لا يُعطى غيرُه إلاّ مقروناً بـ(ال)، فهذا عدل عمّا فيه (ال) لفظاً، ثم عُدل عن معنى (ال)؛ لأن الموصوف بكلمة (آخَر) لا يكون إلاّ نكرة، وكان حقه إذا عُدل عن لفظهما أن يُنوى معناهما مع زيادة، كما نُوي معنى (اثنين) بـ(مَثْنَى) مع زيادة التضعيف، وكما نُوي بـ(يا فُسَق) معنى (يا فاسق) مع زيادة المبالغة، وكما نُوي معنى (عامر) بـ(عُمَر) مع زيادة الوضوح. فلما عدل (أُخَر) عما كان يستحقه ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً، كـ(مَثْنى) ومثيلاتها(٤).

---

(١) انظر الكتاب: ٣/٢٢٤-٢٢٥. ابن الحاجب: كتاب الأمالي النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، ط١ نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، ، ١٩٨٦، ص ٢٩٨-٢٩٩. المقتضب: ٣/٣٧٧. الفوائد الضيائية: ١/٢١٨.

(٢) انظر الأمالي النحوية: ٢٩٩. الإيضاح: ١/٦٥٩.

(٣) انظر الأمالي النحوية: ٢٩٩.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٤٩. بتصرف يسير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-ومنهم من يرى أن (أُخَر) معدول عن (آخَر من كذا)(١)؛ "لأن (مِن) إذا استعملت وجب إفراد أفعل التفضيل معها، وإنما يثنّى ويجمع عند عدمها، فعُدل عن (أفعل من كذا) إلى صيغة الجمع الدال على مثل ما دلّ عليه ذلك، إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بنسوةٍ أفضل منك، ومررتُ بنسوة فُضَل"(٢).

ويرى ابن مالك(٣) أن الأصل أن يُستغنى عن (فُعَل) بـ(أَفْعَل من)، كما يُستغنى عن (كُبَر) بـ(أكبر من) في نحو: رأيتُها مع نسوةٍ أكبر منها، فالأصل أن يستغنى عن (أُخَر) بـ(أخَر مِن)، لكنهم أوقعوا (أُخَر) موقع (آخَر مِن)، فكان ذلك عدلاً من مثال إلى مثال، وهو أوْلى وأجود -عند ابن مالك- لكثرة نظائره، مِن العدل عما كان فيه (ال)؛ لقلة نظائر (الآخَر)، ولأن المعدول إليه حقه أن يزيد معنىً. فالعدل على هذا النحو -عند ابن مالك- أكيد، لسببين:

أ- أن (أُخَر) -دون (آخَر)- يكشف الانتقال من صيغة أفعل التفضيل المقرون بمِن إلى صيغة الجمع.

ب-أن تفسير العدل في (أُخَر) بما كان فيه (ال) يلزم منه مساواة (أُخَر) بـ(سَحَر) في زوال العدل بالتسمية. في حين أن سيبويه قد نصّ على أن "(أُخَر) إذا سُمِّي به لا ينصرف"(٤) لبقاء العدل، ولا يكون ذلك إلاّ بالعدل عن مثال إلى مثال، بخلاف العدل عما فيه(ال).

وأجدني أميل إلى رأي ابن مالك؛ لوجاهة حججه، قياساً إلى حجج غيره.

ويُجمع (آخَر) على (أواخِر)، أو على (آخَرِين) إن كان للعاقل، كقوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون﴾(٢٠/٧٣).

وإنما جُمِع في قوله تعالى: ﴿فعدّة من أيام أُخَر﴾(١٨٤/٢) على فُعَل، وهو في المعنى جمع آخَر، لأنه وصف للأيام وهي غير عاقل(٥). ذلك أن كل صيغة لموصوف جمع مؤنث

---

(١) انظر أوضح المسالك: ٢٩٤/٢. الأمالي النحوية: ٣٠٠. الإيضاح: ٦٥٩/١. المقتضب: ٢٤٦/٣. البرهان في علوم القرآن: ٥١٥/٢.

(٢) انظر الأمالي النحوية: ٢٩٩.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية: ١٤٤٩/٣-١٤٥٠.

(٤) انظر الكتاب: ٢٢٤/٣-٢٢٥.

(٥) انظر الأمالي: ٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مفرده مذكر غير عاقل، يجوز جمعه جمع مذكّر، ويجوز جمعه جمع مؤنث، ويجوز استعماله مفرداً مؤنّثاً، فتقول: هذه الكتب الأفاضل، والفضْليات والفُضَل، والفُضْلى. ولذلك جاء (أُخَر) نعتاً للأيام إجراءً له مجرى جمع المؤنث، وليس كما قد يتوهم البعض من أنه وصف لكلمة (يوم) فيستخلصون من ذلك حُكْماً عامًّا فاسداً بجواز جمع (آخَر) على (أُخَر).

وبغير ذلك لا يستقيم القول، ولذلك فلو قلت: جاءني رجال ورجال أُخَر لم يجز، إلاّ أن تقول: أواخر أو آخَرون؛ لأنه للعاقل(١).

و(آخَر) لا يجوز أن يكون ما اتصل به إلاّ من جنس ما قبله، تقول: مررت بك وبرجل آخَر، ولا يجوز: اشتريتُ هذا الفرس وحماراً آخر؛ لأن الحمار ليس من جنس الفرس. فأمّا قول الشاعر:

صلّى على عزّةَ الرحمنُ وابنتِها ليلى وصلّى على جاراتها الأُخَرِ

فإنه جعل ابنتها جارة لها، ولولا ذلك لم يجز(٢).

وثمّة فروق بين (آخِر) و(آخَر) يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- أن (الآخِر) خلاف الأول، قال تعالى: ﴿هو الأوّل والآخِر﴾(٣)، أما (الآخَر) فهو بمعنى الواحد المغاير، قال تعالى: ﴿فَتُقُبِّل من أحدهما ولم يُتَقَبَّل من الآخر﴾(٤).

ب-أن (آخِر) مؤنثه (آخِرة)، يقال: جمادى الآخِرة بمعنى المتأخرة، وكذلك يقال: شهر ربيع الآخِر.

وقد يكون (آخِر) مؤنثه (أُخْرى)، كقوله تعالى: ﴿قالتْ أُخْراهم لأُوْلاهم﴾(٥).

أما (آخَر) فمؤنثه (أُخْرَى)، قال تعالى: ﴿ولي فيها مآرب أخرى﴾(٦).

جـ-أن آخِر جمعه أواخِر وآخِرون، وجمع مؤنثه أُخريات أو أُخَر، "وإذا جمعت آخِرة على أُخَر، صُرف أُخَر لأنه غير معدول"(٧).

---

(١) انظر الأمالي: ص (٨-٩).
(٢) البحر المحيط: ٣٤/٢.
(٣) قرآن كريم: ٣/٥٧.
(٤) قرآن كريم: ٢٧/٥.
(٥) قرآن كريم: ٣٨/٧.
(٦) قرآن كريم: ١٨/٢٠.
(٧) انظر شرح الكافية الشافية: ١٤٤٨/٣-١٤٤٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما (آخَر) فجمعه آخَرون، وجمع مؤنثه أُخْريات أو أُخَر.

د- أن آخِر وزنه فاعِل، أما آخَر فوزنه أفعل.

هـ- أن آخِر مصروف، وكذلك مؤنثه. أما آخَر فممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعل، ومؤنثه ممنوع من الصرف لعلتين هما الوصفية ووزن فُعلى مؤنث أفعل أو لعلة واحدة هي أنه مختوم بألف التأنيث المقصورة الزائدة، وجمعه المؤنث (أُخَر) ممنوع من الصرف للوصفية والعدل.

و- أن آخِر ومؤنثه يدلان على الانتهاء، ولهذا لا يصحّ العطف عليهما(١)، فلا يقال: "خرج آخِر الطلاب، ثم محمد"، ولا "خرجتْ آخِرة الطالبات ثم عائشة".

أما آخَر ومؤنثه فلا يدلاّن على الانتهاء، ولذا يجوز العطف عليهما(٢)، فيقال: "مررتُ بعليٍّ ورجل آخَر، ثم محمد" و"مررت بخديجة وفتاة أخرى، ثم عائشة".

ومن الاستعمالات الحديثة التي يرد فيها (الآخَر) و(الأُخْرى) قولهم(٣):

- هو الآخَر يذهب إلى المدرسة.
- مكاتب السياحة انتشرت هي الأخرى.

وأشباه هذين التعبيرين، ويرى بعضهم أن الصواب أن يُقال:

هو أيضاً، وهي أيضاً(٤).

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا الأسلوب، ثم أصدرت قرار الموافقة التالي عليه في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين(٥).

(ممّا تجري به أقلام كثير من المعاصرين نحو قولهم:

- قد أدى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدي واجبه.
- فاطمة تصلي، وهند تصلي هي الأُخرى.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٤٤٩/٣.

(٢) انظر المرجع السابق: ١٤٤٩/٣.

(٣) محمد العدنان: معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٠: (هو الآخرَ / هي الأخرى).

(٤) انظر المرجع السابق: (هو الآخر/ هي الأخرى).

(٥) كتاب الألفاظ والأساليب: ٩٥-٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

درست اللجنة هذا الأسلوب، وناقشته من شتى نواحيه، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة، وقد يكون للتبكيت، على نحو ما جاء في تفسير الإمام الرازي من قوله: "يقول من يكثر تأذّيه من الناس -إذا آذاه إنسان-: هو الآخَر جاء يؤذينا، وربما يَسكت على قوله: أنت الآخَر، فيُفهم غرضه، كذلك هنا". هذا، والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول، ومؤكّد للفاعل بعد الفعل في المثال الثاني، أما لفظ "الآخَر" أو"الأخرى"، فهو بدل من الضمير في كلتا الصورتين. ولهذا ترى اللجنة أن التعبير صحيح لا بأس على الكُتّاب فيه).

خير وشرّ وحَبّ:

يستعمل (خير) و(شرّ) في إحدى دلالات ثلاث:

أ- اسم تفضيل، يراد بأولهما الأجود في ميدان ما، ويراد بثانيهما الأسوأ في ميدان ما(١)، وكلاهما يلزم حالة واحدة هي الإفراد والتذكير، نحو:

- ﴿ما ننسخ من آيةٍ أو نُنسها نأتِ بخير منها أو مثلها﴾(٢).
- ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾(٣).
- ﴿أولئك شرٌّ مكاناً وأضلُّ عن سواء السبيل﴾(٤).
- ﴿فسيعلمون من هو شرٌّ مكاناً وأضعف جنداً﴾(٥).
- "صلاةٌ في مسجدي هذا خيرٌ من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام"(٦).
- "...إنك إنْ تَذَرْ ورثَتَك أغنياءَ خيرٌ من أن تذرهم عالةً يتكفّفون الناسَ..."(٧).

ب-صفة مشبهة: وذلك إذا أُطلقا مراداً بهما مجرد الوصف دون قصد مفاضلة(٨)، مؤنثهما بالتاء (ولم يرد أيٌّ منهما مفرداً مؤنثاً في القرآن)، جمع الأول: أخيار وخيار، والثاني: أشرار وشِرار. وممّا جاء على هذه الدلالة:

---

(١) انظر مثلاً محسن آل الشيخ: الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضي، تحقيق محمد حسن الجواهري، ط١، ١٩٦٦، ٣٣٦/٢.

(٢) قرآن كريم: ١٠٦/٢.

(٣) قرآن كريم: ٢٦٣/٢.

(٤) قرآن كريم: ٦٠/٥.

(٥) قرآن كريم: ٧٥/١٩.

(٦) التجريد الصريح: ٨١/١.

(٧) المرجع السابق: ٨٥/١-٨٦.

(٨) انظر مثلاً الفرائد الغوالي: ٣٣٦/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾(١).

- ﴿ولا يحسبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شرٌّ لهم﴾(٢).

- ﴿فيهنَّ خيراتٌ حسانٌ﴾(٣)

خَيْراتَ جمع خَيْرة، وهي الفاضلة، والمعنى أنهن خيرات الأخلاق، حِسان الخَلْق.

- ﴿أفمن أسَّس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خيرٌ أم من أسَّس بنيانه على شفا جُرُف﴾(٤).

"لا شِرْكة بين الأمرين في خير، إلاّ على مُعْتَقَد باني مسجد الضرار"(٥).

- "فإنَّ الوقوف عند حيرة الضلال خير من ركوب الأهوال"(٦).

فليس في ركوب الأهوال خير، وإنما القصد خيرية الوقوف.

- "فإنَّ الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة"(٧).

فليس في اقتحام المهالك خير، وإنما القصد خيريَّة الوقوف.

- "...اللهم إنْ كنتَ تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي... وإنْ كنتَ تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ومعاشي..."(٨).

- "إنَّ من خياركم أحسنكم أخلاقاً"(٩).

- "إنَّ من شِرار الناس من تُدركه الساعة وهم أحياء"(١٠).

جـ-اسم جامد: يطلق أولهما على كل شيء يُرغَب فيه لفائدته، وثانيهما على كل شيء فاسد سيء، وجمعهما: خيور وشرور(١١)، ومما جاء على ذلك:

- ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾(١٢).

---

(١) قرآن كريم: ٢٦/٧. وتحتمل (خير) في هذه الآية معنى المفاضلة إذا أريد بها "تعظيم لباس التقوى، أو أن تكون إشارة إلى اللباس المواري للسوأة؛ لأن مواراة السوأة من التقوى، تفضيلاً له على لباس الزينة ... " الكشاف: ٩٧/٢.

(٢) قرآن كريم: ١٨٠/٣ وقد يكون في الآية مفاضلة.

(٣) قرآن كريم: ٧٠/٥٥.

(٤) قرآن كريم: ١٠٩/٩.

(٥) البحر: ١٠٠/٥.

(٦) الفرائد الغوالي: ٣٣٥/٢.

(٧) الفرائد الغوالي: ٣٣٥/٢.

(٨) التجريد الصريح: ٨٠/١ وقد يكون في هذا الدعاء مفاضلة.

(٩) المرجع السابق: ٥٠/٢.

(١٠) إعراب الحديث النبوي: ٢٤٩.

(١١) انظر مثلاً الفرائد الغوالي: ٣٣٦/٢.

(١٢) قرآن كريم: ١٩٧/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ﴿بيدك الخير إنك على كل شيء قدير﴾(١).
- ﴿ولو يعجّل الله للناس الشرّ استعجالهم بالخير لقُضِي إليهم أجلُهم﴾(٢).
- ﴿وإذا مسّه الشرُّ فذو دعاء عريض﴾(٣).
- "اللهم لا خيرَ إلاّ خيرُ الآخِرة فاغفر للأنصار والمهاجِرةْ"(٤).
- " أسرِعوا بالجنازة، فإنْ تكُ صالحةً فخيرٌ تقدّمونها إليه، وإنْ تكُ سوى ذلك فشرٌّ تضعونه عن رقابكم"(٥).
- "الحياء لا يأتي إلاّ بخير"(٦).
- ولاقيتُ الخُيورَ وأخطأتني خطوبٌ جمّةٌ وَعَلَوْتُ قِرْني(٧).

ومن الغريب أن يقول ابن هشام عن (خير) و(شر) في تذكرته: "لم أرهما استُعملا للتفضيل"(٨).

ولا يُؤخذ بقول ابن هشام هنا؛ لمخالفته واقع الاستعمال في القرآن والحديث وغيرهما؛ ولإمكانية أن نؤول (خير) بـ(أفضل)، و(شرّ) بـ(أسوأ) في المواضع التي يُستعملان فيها اسمي تفضيل.

ويرى كثير من النحاة(٩) أن الهمزة حُذفت في الأكثر من "خير" و"شرّ" المستعملين اسمي تفضيل؛ لكثرة الاستعمال، فهما شاذان قياساً لا استعمالاً.

وبرّر الأخفش حذف الهمزة منهما بأنّ عدم اشتقاقهما من فعل قد أحدث تغيراً في لفظهما(١٠).

---

(١) قرآن كريم: ٢٦/٣.
(٢) قرآن كريم: ١١/١٠.
(٣) قرآن كريم: ٥١/٤١.
(٤) التجريد الصريح: ٤١/١.
(٥) المرجع السابق: ٨٧/١.
(٦) المرجع السابق: ١٣٧/٢.
(٧) الفرائد الغوالي: ٣٣٦/٢.
(٨) أحمد محمد الشيخ: كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة، ط٢، الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٨٨، ص٥٢٧. ولم يتيسر لي الوقوف على تذكرة ابن هشام للتثبت مما نُسب إليه.
(٩) انظر مثلاً شرح عمدة الحافظ: ٧٦٩. شرح الأشموني: ٣٨٣/٢. حاشية الصبان: ٤٣/٣. حاشية الخضري: ٤٦/٢. شرح الرضيّ على الكافية: ٤٤٧/٣. شرح الفاكهي لقطر الندى: ١٥٣. أسرار النحو: ٢٢٧. حمدي إبراهيم المارد: تحقيق "العباب في شرح اللباب" لعبدالله بن محمد النيسابوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٨٧، ٤٦٣/٢.
(١٠) انظر شرح التصريح: ١٠١/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الغريب أن النحاة كلما وجدوا كلمة قد افترقتْ عن أخواتها وخالفت القياس العام برروا ذلك بكثرة الاستعمال، وهي علة غير كافية لإقناع عقولنا وإسكات تساؤلاتنا الحائرة، إذ ما أكثر الكلمات المستعملة على ألسنتنا ورغم ذلك لم يطرأ عليها تغيير، ومن ذلك (أفضل) و(أكثر) وغيرهما مما لم يُحذف فيهما الهمزة.

ولكني أرى أن حذف الهمزة في (خير) و(شر) عائد إلى أنهما استُعملا اسمين جامدين، أو صفتين مشبهتين، مما لا همزة في أوله، فلما استُعملا اسمي تفضيل فُضِّل استخدام الصيغة الغالبة (خير) و(شر)، واكتُفي بفهم قصد المفاضلة من سياق الكلام.

وقد تستعمل (خير) و(شر) بالهمزة على الأصل، كقراءة بعضهم: "من الكذّاب الأَشَرّ"(١) ونحو: "بلال خير الناس وابن الأَخْيَر"(٢).

وكقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- "أيّ رجل فيكم عبدُ الله بن سَلام؟ قالوا: أعلمنا وابن أعلمنا، وأَخْيَرُنا وابنُ أَخْيَرِنا... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفرأيتُم إنْ أسلم عبد اللهِ؟...فقالوا: شرُّنا وابن شرِّنا، ووقعوا فيه"(٣).
- "...لَهذا عند الله أَخْيَرُ يوم القيامة..."(٤).

ويظهر من الحديثين اللذين لم أقع على سواهما في إتمام (خير) و(شر) أنّ العرب تميل إلى إتمام (خير) أكثر من (شرّ).

ورأى ابن جني أن الإتمام من الأصول المرفوضة(٥)، "لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شرّ منه: هذا أَخْيَرَ منه، وأشرّ منه. فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحُذف الهمزة منهما، ويدل على ذلك قولهم: الخُوْرَى والشُرَّى، تأنيث الأَخْيَر والأَشَرّ"(٦). وقال أبو حاتم السجستاني: "لا تكاد العرب تتكلم بالأَخْيَر والأشرّ إلاّ في ضرورة الشعر"(٧).

---

(١) انظر مثلاً شرح الكافية الشافية: ١١٢٧. شرح الأشموني: ٣٨٣/٢.

(٢) انظر مثلاً شرح الكافية الشافية: ١١٢٧. شرح الأشموني: ٣٨٣/٢.

(٣) التجريد الصريح: ٣٧/٢. (٤) إعراب الحديث النبوي: ١٤٧.

(٥) ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشوون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦، ٢٩٩/٢.

(٦) المصدر السابق: ٢٩٩/٢. (٧) البحر: ١٨٠/٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورأيُ ابن جني وأبي حاتم مردودان بالحديثين السابقين وقراءة أبي قلابة.

ويرى المبرد أن (مِن) التفضيلية ومجرورها يعاقبان (ال) في كلمة (خير) و(شر)، فمن لم يقل: هذا خير من زيد، قال: هذا الأُخيَرُ قد جاء(١).

أما في التعجب فيرى كثير من النحاة أن الغالب "ما أخيره" و"ما أشرَّه"، ومن النادر أن يُقال: "ما خيره" و"ما شرّه".

وقد يعامل (أحبّ) معاملة (خير) و(شر) في حذف الهمزة، كقول الشاعر:

وزادني كَلَفاً بالحُبِّ أنْ مَنَعَتْ وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا(٢)

ومن المسائل النحوية التي أثارتها كتب النحاة فيما يتعلق بكلمة (خير) قوله تعالى: ﴿وأنفقوا خيراً لأنفسكم﴾، إذْ اختلفوا في نصب (خيراً) لاختلافهم في دلالتها، وذلك على خمسة أقوال هي(٣):

أ- أنه مفعول به وعامله محذوف، أي: وأتوا خيراً. وهذا رأي الخليل وسيبويه(٤).

ب-أنه مفعول به وعامله مذكور وهو (أنفقوا)، على أن يكون المراد بالخير (المال). ولكن الذي يُبعد هذا الوجه قوله تعالى: (لأنفسكم).

جـ-أنه خبر لكان محذوفة، أي: يكن الإنفاق خيراً، وهذا الرأي لأبي عبيدة، والذي يحفظه ابن هشام أنّ الكسائي هو صاحب هذا الرأي.

وهذا الرأي غير جائز عند جمهور البصريين؛ لأن (كان) لا تُحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلاّ فيما لا بدَّ منه. ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدَّر جواب شرط محذوف، فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابه.

د-أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إنفاقاً خيراً، قاله الكسائي والفرّاء.

---

(١) انظر المقتضب: ٢٢٦/٤.

(٢) انظر مثلاً شرح الأشموني: ٣٨٣/٢. حاشية الخضري: ٤٦/٢.

(٣) انظر هذه الأقوال لدى ابن هشام: مقالات هامة في اللغة والأدب والنحو والصرف، تحقيق د. نسيب نشاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ، ١٩٩١، القسم السابع: مسائل وأجوبتها في النحو، ص ٢٠١-٢٠٢. والتبيان: ٤١١/١، ١٢٢٦/٢.

(٤) لم أعثر لسيبويه في (الكتاب) على رأي له في إعراب هذه الآية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ-أنه حال من ضمير مصدر الفعل، أي: أنفقوه، أي: أنفقوا الإنفاق. وهو غير منسوب لنحوي بعينه.

وفي رأيي أنه لا داعي لتقدير محذوف، مادمنا قادرين على أن نقدّم إعراباً مقبولاً في ضوء المعطيات وما هو مذكور. وعليه فإني أرى أن من المناسب أن يكون (خيراً) في الآية السابقة مفعولاً لأجله، فهو اسم تفضيل بمعنى (أفضل)، بدليل (لأنفسكم).

وفي قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾(١) ثلاثة أقوال في إعراب (خيراً) وهي ذات الأقوال السابقة ماعدا القول إنه مفعول به والفعل مذكور إذ لا سبيل إلى ذلك، وما عدا القول أنه حال؛ لأنه ضعيف وبعيد من حيث المعنى(٢). وقد اختار ابن هشام نصب (خيراً) في هذه الآية بفعل محذوف(٣). وإنْ كنتُ أرى أن تكون كسابقتها مفعولاً لأجله.

الحُسْنَى والسُّوْءَى:

يرى كثير من النحاة أن (الحُسْنَى) و(السُّوْءَى) ليسا بتأنيث الأحسن والأسوأ، بل مصدرين كالرُّجْعَى والبُشْرَى(٤).

وقد قُرئ في الشاذِ: "وقولوا للناس حُسْنَى"(٥). ورأى ابن يعيش أنه من الشذوذ أن يُعَدّ (حُسْنَى) في الآية اسماً مشتقًّا، وأن الأجود أن يُحمل على المصدر، فالمصدر يمكن أن يكون نكرة أو معرفة(٦).

ورأى بعض النحاة والمفسرين(٧) أن من الشذوذ أن يُعدّ (سُوءى) اسم تفضيل، كما في قول الشاعر:

ولا يُجْزَوْن من حَسَن بسوءَى ولا يجْزَون من غليظٍ بلينِ

---

(١) قرآن كريم: ١٧١/٤.
(٢) انظر مقالات هامة في اللغة والأدب والنحو والصرف: ٢٠٢.
(٣) انظر المغني: ٨٢٧-٨٢٨.
(٤) انظر مثلاً التسهيل: ١٣٥. المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٤/٢. المفصل: ٢٨١. شرح المفصل: ١٠٢/٦. شرح الرضي على الكافية: ٤٦٣/٣. من بديع لغة التنزيل: ٢١٢.
(٥) شرح المفصل: ١٠٢/٦.
(٦) انظر المرجع السابق: ١٠٢/٦.
(٧) انظر المرجع السابق: ١٠٢/٦. البرهان: ٥١٥/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وصححوا أن يكون مصدراً على معنى: أنهم يجزون كلاً بفعله، إنْ خيراً فخير، وإنْ شرًّا فشر.

ولكنني أرى أن الحُسْنَى والسُّوْءَى المقترنين بأل قد يكونان اسمي تفضيل، وأن حذف موصوفهما هو الذي دفع النحاة إلى القول إنهما مصدران دوماً.

ومما يؤكد إمكانية مجيئهما اسمي تفضيل باقيين على دلالة المفاضلة قوله تعالى:

- ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنا إلاّ الحُسْنَى﴾(١)

أي "الخصلة الحسنى، أو الإرادة الحسنى"(٢).

- ﴿ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوءى أن كذّبوا بآيات الله﴾(٣)

فقد تكون (السوءى) هنا تأنيث (الأسوأ) بمعنى: الأقبح(٤)، وقد تكون مصدراً(٥).

- ﴿وصدّق بالحُسْنَى﴾(٦)

أي "بالخصلة الحُسْنى، أو بالملة الحُسْنى، وهي ملة الإسلام، أو بالمثوبة الحسنى"(٧).

وقد يُستعملان اسمي تفضيل على غير بابهما، مؤولين بصفة مشبهة، نحو:

- ﴿وتمّتْ كلمة ربك الحُسْنى﴾(٨)

"الحسنى: تأنيث الأحسن، صفة للكلمة"(٩).

- ﴿للذين أحسنوا الحُسْنى وزيادة﴾(١٠)

أي "المثوبة الحُسْنى"(١١). ولا ينفي التفضيلَ المطلَق هنا الوعدُ بالزيادة؛ لأن الأول بحسب ما يتصوره الإنسان وما يحيط به علمه، وأما الزيادة فشيء مدَّخَر لهم يوم القيامة حيث تعمر الجنة بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطرَ على قلب بشر؛ ولهذا قال

---

(١) قرآن كريم: ١٠٧/٩.

(٢) الكشاف: ٣١٠/٢.

(٣) قرآن كريم: ١٠/٣٠.

(٤) انظر الكشاف: ٤٧٠/٣. البحر: ١٦٤/٧. التبيان: ٩٦/٢. البرهان: ٥١٥/٢.

(٥) انظر البحر: ١٦٤/٧. التبيان: ٩٦/٢. البرهان: ٥١٦/٢.

(٦) قرآن كريم: ٦/٩٢. (٧) الكشاف: ٧٦٢/٤. البحر: ٤٨٣/٨.

(٨) قرآن كريم: ٤٥/٧. (٩) الكشاف: ١٤٩/٢.

(١٠) قرآن كريم: ٢٦/١٠. (١١) الكشاف: ٣٤٢/٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المفسرون في الزيادة إن المراد منها: النظر إلى وجه الله الكريم أو قبول الشفاعة أو الهدايا التي لم يروا مثلها قط أو غيرها(١).

- ﴿وكُلاًّ وعد الله الحُسْنى﴾(٢)

"أي المثوبة الحُسْنى"(٣) وقد تكون اسماً جامدا بمعنى الجنة(٤).

وأما (حُسْنى) و(سوءى) المجردان من (أل) و(مِن) التفضيلية والإضافة فقد يكونان -في رأيي- اسمي تفضيل موولين بصفة مشبهة بمعنى (حَسَن) و(سيء)، كما في بيت الشعر المذكور آنفاً، وكما في قراءة ﴿وقولوا للناس حُسْنى﴾ التي قد تُخطِّأ لأن "(فُعْلى) لا تُستعمل إلاّ بأل أو مضافة إلى معرفة"(٥)، غير أنها قد تُخرَّج على أحد وجهين(٦):

- أن تكون صفة لموصوف محذوف، أي: (وقولوا للناس كلمةً حُسْنى أو مقالة حسنى).

وفي الوصف بها وجهان:

أ- أن تكون باقية على دلالة التفضيل، واستعمالها بغير (أل) والإضافة ولا إضافة إلى معرفة نادر.

ب-ألاّ تكون للتفضيل فتؤول بصفة مشبهة، بمعنى (حَسَنَة)، أي: قولوا للناس مقالة حسنة.

- أن تكون مصدراً كالبُشرى والعُقبى والرُّجْعى.

الدُّنيا والجُلّى:

تُستعمل (الدنيا) في إحدى دلالتين:

١-اسم تفضيل، تأنيث الأدنى، ويرجع إلى الدّنوّ بمعنى القرب، والألف فيه للتأنيث(٧).

وأصل (الدنيا) بالواو، أي (الدّنوى)، قُلبت الواو ياءً على سبيل التعويض أو التفريق بين

---

(١) الكشاف: ٣٤٢/٢. البحر: ١٤٦/٥.

(٢) قرآن كريم: ٩٥/٤.

(٣) الكشاف: ٥٥٤/٢.

(٤) البحر: ٣٣٣/٣.

(٥) المصدر السابق: ٢٨٠/١.

(٦) المصدر السابق: ٢٨٠/١.

(٧) انظر مثلاً المصدر السابق: ٢٨٢/١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسم الجامد والاسم المشتق(١). "وأصل مذكره (الأَدْنَو) قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها"(٢).

ومن الأمثلة التي استعملت فيها (الدنيا) اسم تفضيل:

- ﴿فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلاّ خزيٌ في الحياة الدنيا﴾(٣)

"الدنيا: تأنيث الأدنى"(٤).

- ﴿قالوا شهدنا على أنفسنا وغرَّتهم الحياة الدنيا﴾(٥)
- ﴿وزيَّنا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً﴾(٦)
- ﴿أذْهبتُم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها﴾(٧)
- عن ابن عمر رضي الله عنه "أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات..."(٨).

٢- اسم جامد يدل على ذات الحياة السابقة على البعث أي (العاجلة)، وعندئذ يكثر إجراؤها مجرى الأسماء الجامدة من غير (ال)، كما أنها لا تكاد يُذكر معها الموصوف(٩). وينمحي منها عندئذ معنى التفضيل كلّيّة(١٠).

ومن الأمثلة التي استُعملت فيها (الدنيا) اسماً جامداً:

- يوم ترى النفوسُ ما أَعَدَّتِ في سعي دنيا طالما قد مُدَّتِ(١١)
- ﴿ولقد اصطفيناه في الدنيا﴾(١٢)
- ﴿ومن يُرِدْ ثواب الدنيا نؤتِهِ منها﴾(١٣)
- ﴿أولئك حبطتْ أعمالهم في الدنيا والآخرة﴾(١٤)

---

(١) انظر شرح المفصل: ٦/١٠٠-١٠١.
(٢) السابق: ٦/١٠٠.
(٣) قرآن كريم: ٢/٨٥.
(٤) البحر: ١/٢٨٢.
(٥) قرآن كريم: ٦/١٣٠.
(٦) قرآن كريم: ٤١/١٢.
(٧) قرآن كريم: ٤٦/٢٠.
(٨) التحريد الصريح: ١/١١٠.
(٩) انظر مثلا شرح المفصل: ٦/١٠١.
(١٠) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٣.
(١١) شرح المفصل: ٦/١٠١.
(١٢) قرآن كريم: ٢/١٣٠.
(١٣) قرآن كريم: ٣/١٤٥.
(١٤) قرآن كريم: ٩/٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عن أنس رضي الله عنه قال: دَخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سُلَيْم فَأَتَتْهُ بتمر وسمن... فما ترك خير آخرة ولا دنيا إلاّ دعا لي به..."(١).
- "لا يزال قلبُ الكبير شاباً في اثنتين: في حب الدنيا وطول الأمل"(٢).
- "يقول الله تعالى: ما لِعبدي المؤمن عندي جزاءٌ إذا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ من أهل الدنيا ثم احتسَبَه إلا الجنة"(٣).

أما (الجُلّى) فإنها قد تُستعمل أيضاً في إحدى دلالتين:

أ- اسم تفضيل، تأنيث الأَجَلّ، نحو: وقعت الكارثة الجُلّى.

ب-اسم جامد (مصدر) يخلو من معنى التفضيل كليّة، وذلك إذا كانت بمعنى الخطة العظيمة(٤).

ويستجيد ابن يعيش(٥) عَدَّها مصدراً (كالرُّجْعَى) بمعنى الرجوع، والبشرى بمعنى البشارة؛ لأنها قد وردت في حالة تأنيثها مجردة من (ال) والإضافة في قول الشاعر:

وإنْ دعوتِ إلى جُلّى ومَكْرُمَةٍ يوماً سَراةَ الناس فادْعينا

---

(١) التجريد الصريح: ١/١٢١.

(٢) السابق: ٢/١٣٨.

(٣) السابق: ٢/١٣٨.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٦٢-٤٦٣.

(٥) انظر شرح المفصل: ٦/١٠١-١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمـــــــة

درس هذا البحث اسم التفضيل: صياغة، وعملاً، واستعمالاً ومشكلات لغوية دلالية رابطاً في كل ذلك بين التعبيرات القديمة والحديثة في هذا الموضوع، وأفاض الحديثَ عن اختلافات النحاة حول تلك المسائل والقواعد، وانتهى إلى ترجيح بعض آرائهم على ما سواها، أو الخروج بآراء جديدة، استناداً إلى:

١- أدلة عقلية مستنبطة من كتب النحاة.

٢- أدلة نقلية مستقاة من القرآن الكريم والحديث الشريف والأمثال العربية القديمة والشعر.

٣- قرارات صادرة عن المجامع اللغوية تعزز ما تم التوصل إليه.

وكشفت المقابلة بين المستويين النظري والتطبيقي عن رسم صورة جديدة لاسم التفضيل تتكامل معالمها بالنظر إلى ما توصلتُ إليه من نتائج في هذا البحث، ومنها:

١- تُقصر شروط صياغة اسم التفضيل بالطريقة المباشرة على:

أ- أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول مجرداً أو مزيداً.

ب- أن يقبل التفاضل.

جـ- أن يكون مثبتاً.

د- أن يكون متصرفاً.

وفي حال اختلال الشروط الثلاثة الأخيرة يُلجأ إلى الوسيلتين غير المباشرتين بالاستعانة بأفعل تفضيل مساعد يليه المصدر الصريح أو المؤول للفعل المراد التفضيل منه. ويمكن الاستعاضة عن المصدر الصريح باسم المصدر، أو المصدر الميمي، أو اسم المكان، أو اسم الفاعل، أو اسم الذات، أو اسم المعنى.

٢- يمكن استخدام المصدر الصناعي للتفضيل من الاسم الجامد.

٣- يمكن استخدام أفعل تفضيل مساعد متبوعاً بالمصدر الصريح للتفضيل مما لا فعل له.

٤- يمكن التفضيل بطريقة غير مباشرة مما توافرت فيه الشروط كلها، لتحقيق غرضين:

أ- استخدام أسلوب التمييز الذي يفيد الإيضاح بعد الإبهام، وهو أوقع في النفس.

ب- الدلالة على فرط الصفة المفضَّل منها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- يمكن التفضيل من الفعل المنفي بالإتيان بأفعل تفضيل مساعد يليه لفظ (عدم).

٦- يُعد اسم التفضيل في بنيته الصرفية العامة اسماً لافتقاره إلى أبرز مقومات الفعلية وهو الدلالة على الزمن.

٧- يطّرد رفع اسم التفضيل الضمير المستتر والبارز بعده.

٨- يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر بعده بشرطين هما:

أ- أن يقع اسم التفضيل صفة لاسم جنس.

ب- أن يكون مرفوعه سبباً.

٩- يكون وضع الاسم الظاهر الذي يرفعه اسم التفضيل في التقديم والتأخير على النحو التالي:

أ- لا يجوز أن يتأخر الاسم الظاهر لفظاً ومعنىً معاً.

ب- يجوز أن يتقدم الاسم الظاهر لفظاً ومعنىً، وحينئذ يصبح الاسم الظاهر مبتدأ، واسم التفضيل خبره.

جـ- يجوز أن يتقدم الاسم الظاهر معنىً ويتأخر لفظاً، فيكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً، خبره المقدم اسم التفضيل.

١٠-يجب أن ينصب اسم التفضيل التمييز بعده إذا ذُكر بعد اسم التفضيل شيء من متعلقات الموصوف.

١١-لا يعمل اسم التفضيل في حالين أو ظرفين إلاّ أن يتداخلا ويصحّ الجمع بينهما.

١٢-يجوز أن ينصب اسم التفضيل بنفسه المفعولَ به، إذا كان اسم التفضيل متجرداً من معنى التفضيل.

١٣-يجوز صرف اسم التفضيل -الممتنع أصلاً صرفه للوصفية ووزن الفعل- وذلك في حال الضرورة الشعرية.

١٤-يجوز تقديم (من) التفضيلية ومجرورها على اسم التفضيل أو على الجملة كلها في الاستفهام وغيره.

١٥-قد يُفضَّل الشيء في حال أو وقت معين على نفسه في حال أخرى أو وقت آخر، أي أن الشيء نفسه قد يكون فاضلاً ثم مفضولاً، أو بالعكس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٦-اسم التفضيل المقرون بـ(أل) يجوز أن يُؤتى معه بـ(من) التفضيلية؛ لورود السماع به.

١٧-الأفضل الأخذ بقياسية تأنيث (الأفعل) على (الفُعْلى) لما في ذلك من التيسير وضمان سرعة الاهتداء إلى الصيغة المؤنثة.

١٨-إذا جاء (الأفعل) وصفاً للمؤنث في تعبير ما، فيمكن تقبله على أحد وجهين في رأيي:

أ- تقدير (مِن) ومفضل عليه محذوفين.

ب- اعتبار (ال) موصولاً اسمياً (أو حرفياً) كتلك الموجودة في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

١٩-يجوز جمع (الأفعل) على (الأفاعل) جمع تكسير كما يجوز جمعه جمع مذكر سالماً، كما تكسَّر (الفُعلى) على (الفُعَل) أو تُجمع جمع مؤنث سالماً.

٢٠-إضافة اسم التفضيل محضة (معنوية)، تفيده تعريفاً إن أضيف إلى معرفة، أو تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة.

٢١-اسم التفضيل المضاف قد يدل على اشتراك شيئين في الدرجة التفضيلية العامة نفسها (أي الأفضلية) ثم زيادة أو نقصان أحدهما في المستوى الأخص والأدق من هذه الدرجة، نحو: "السعودية ثاني أكثر دولة إنتاجاً للنفط".

٢٢-اسم التفضيل المضاف إلى نكرة، يلزمه أمران:

أ- التذكير والإفراد.

ب- مطابقة المضاف إليه للمفضل في العدد والجنس إذا كان المضاف إليه جامداً، في حين لا تشترط هذه المطابقة إذا كان المضاف إليه مشتقًّا. وقد تتحقق هذه المطابقة باللفظ أو بالمعنى أو بكليهما معاً.

واسم التفضيل المضاف إلى نكرة أقل أقسام اسم التفضيل استعمالاً في القرآن الكريم.

٢٣- اسم التفضيل المضاف إلى معرفة:

أ- إن أُوِّل بما لا تفضيل فيه أو كان للتفضيل المطلق: وجبت مطابقته الموصوفة ويجوز في هذا النوع أن يكون أفعل بعضاً من المضاف إليه أو غير بعض؛ لأن إضافته هنا للتخصيص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- إن كان على أصله من إفادة المفاضلة: جازت المطابقة أو عدمها، وقد ثبت لي من خلال استقرائي للقرآن بخاصة أن المطابقة أكثر من عدمها.

٢٤-إذا عُطف على اسم التفضيل المضاف إلى نكرة مضاف آخر إلى ضميرها فالأفضل أن يَتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في حاله عدداً وجنساً.

٢٥-إذا عُطف على اسم التفضيل المضاف إلى معرفة مضاف آخر إلى ضميرها فالأولى المطابقة، عملاً برأي الصبان؛ لما في ذلك من بعد عن اللبس، ومجاراةً للاستعمال المطرد في المعطوفات.

٢٦-أنَّ قصر اسم التفضيل على إفادة الاشتراك غير دقيق، والأصوب أن يتسع ليفيد (الاشتراك في المعنى، ومطلق الزيادة المجردة، وإثبات الصفة للموصوف من غير نظر إلى تفضيل، وإثبات الاشتراك بالزيادة فقط دون نوعها، والدلالة على البُعْد). وذلك حسبما تقرره القرائن السياقية.

٢٧- تكون (أوّل) اسم تفضيل إذا سُبقت بموصوف ظاهر قبلها، أو تبعتها (مِن) التفضيلية ملفوظة أو مقدَّرة. وتكون اسماً منصرفاً عند حذف الموصوف الظاهر قبلها وحذف (مِن) وعدم تقديرها ومجيئها مجردة من (أل) والإضافة. وتكون ظرفاً منصوباً أو مبنياً على الضم أو الفتح فيما عدا الحالين السابقتين.

٢٨- (آخَر) صفة مشبهة، وليس اسم تفضيل لأسباب أربعة: عدم دلالته على مشاركة وزيادة، مطابقته ولو كان نكرة، عدم مجيء (مِن) بعده لا لفظاً ولا تقديراً، عدم وقوعه مضافاً.

أما (أُخر) فهو اسم تفضيل معدول عن (آخَر من)، ولكنه فقد الدلالة على التفضيل كلّيًا، وأصبح يدل على المغايرة المحضة الخالية من معنى التفضيل.

٢٩-قد تستعمل (خير) و(شر) اسمي تفضيل، أو صفتين مشبهتين، أو اسمين جامدين. وذلك حسب سياق الكلام.

٣٠-قد تستعمل (الحُسنى) و(السوءى) اسمي تفضيل أما (حسنى) و(سوءى) فقد يكونان اسمي تفضيل باقيين على دلالة المفاضلة أو مؤولين بصفة مشبهة، وقد يكونان مصدرين.

٣١-تُستعمل (الدنيا) و(الجُلّى) اسمي تفضيل، أو اسمين جامدين، وفق ما تحدده القرائن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك)، الاشتقاق، تحقيق وشرح الدكتور سليم النعيمي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨.
- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦١.
- ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الزفي، دمشق، ١٩٥٧.
- ابن الأنباري، منثور الفوائد، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، ط١، موسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣.
- أمين الخولي، دراسة للقسم الأول من بحث "تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد" للأستاذ محمد الفاضل بن عاشور، بحوث مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤتمر الدورة (٣٢) ببغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٩٦٥.
- الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد): شرح ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٥.
- أحمد ماهر البقري، ابن القيم اللغوي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٨.
- ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- إبراهيم السامرائي، من أساليب القرآن، ط١، دار الفرقان، ١٩٨٣.
- إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١.
- إدريس العلمي، "صيغة أَفْعل وفُعْلى"، مجلة اللسان العربي، مجلد١١، عدد١، ١٩٧٤.
- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إبراهيم السامرائي، من بديع لغة التنزيل، ط١، دار الفرقان، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- أحمد محمد الشيخ، كتب الألغاز والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة، ط٢، الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٨٨.
- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلّق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢.
- بدير متولي حميد، لغة الإعراب، دار المعرفة، القاهرة.
- ابن بري، رسالة في الانتصار للحريري (ملحقة بالمقامات الأدبية للحريري)، ط٣، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٠.
- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للرضيّ، المطبعة الميرية، القاهرة، ١٢٩٩هـ.
- ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨-١٩٤٩.
- الثعالبي (أبو منصور)، كتاب فقه اللغة وسر العربية، تحقيق د. فائز محمد، مراجعة د. إميل يعقوب، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣.
- جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، دار الهلال، (ب.ت).
- ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد بن الخطيب)، كتاب اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.
- ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد بن الخطيب)، كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النحاس، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٨٣.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- جبر ضومط، الخواطر العراب في النحو والإعراب، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠٩.
- الجامي (نور الدين عبدالرحمن)، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن جني، التصريف الملوكي، صححه وشرحه وفهرس مطالبه وشواهده محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط١، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر.
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.
- ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦.
- جمال الدين الإسنوي، الكوكب الدُرِّيّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق د. محمد حسن عواد، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٨٥.
- حسن موسى الشاعر، ابن الحاج النحوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦.
- حمدي إبراهيم المارد، تحقيق "العباب في شرح اللباب" لعبدالله بن محمد النيسابوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ١٩٨٧.
- أبو حيان الأندلسي، النُكَت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط١، موسسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر)، شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق د.موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٨٠.
- الحسن بن محمد بن شرف العلوي الاستراباذي (ركن الدين)، الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣.
- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣.
- حسن محمود شبانة، "جملة الفعل المبني للمجهول في العربية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨١.
- حسين المرصفي، الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، تحقيق د. عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
- الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى، بغداد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن الحاجب (أبو عمرو وعثمان بن عمر)، كتاب الأمالي النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، ط١، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٦.
- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم د.موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، تاريخ الطبع مجهول.
- الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٤٠.
- خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٢٥هـ.
- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد)، الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٢، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٩.
- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)، كتاب معاني الحروف، تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (ب.ت).
- رفائيل نخلة اليسوعي، غرائب اللغة العربية، ط٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٤.
- الرماني، رسالتان في اللغة (منازل الحروف والحدود)، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤.
- رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، مكان النشر مجهول، ١٩٧٨.
- زهير أحمد سعيد، "الدرس الصرفي عند المبرد"، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٨٠.
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبدا لله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق)، الجمل في النحو، تحقيق توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- الزمخشري (أبو القاسم جار ا لله محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الزمخشري، المفصل في علم اللغة، قدّم له وراجعه وعلّق عليه الدكتور محمد عز الدين السعيدي، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠.
- الزبيدي (الحسين بن المبارك)، كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، (ب.ت).
- الزجّاج (أبو اسحاق)، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق د. هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٩٧١.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضري)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، ط١، مطبعة عيسى الحلبي بمصر.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠.
- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- السيوطي، شرح ألفية ابن مالك المسمّى بالبهجة المَرضيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ب.ت).
- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧.
- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي)، المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت،-١٩.
- سليمان مظهر، "التوسعة الأضخم في التاريخ: الحرمان الشريفان يسعان جميع المسلمين"، مجلة العربي، العدد ٣٥٧، أغسطس ١٩٨٨.
- شوقي نايف المعري، تحقيق "شرح اللباب في علم الإعراب" لمحمد بن مسعود الشيرازي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٨٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- صالح مهدي الظالمي، "الأصل النظري أو التاريخي للمشتقات والأفعال"، مجلة كلية الفقه (الجامعة المستنصرية)، مجلد١، عدد١، ١٩٧٩.
- الصبّان (أبو العرفان محمد بن علي)، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- صدر الدين الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- الصّغاني (الحسن بن محمد بن الحسن)، كتاب الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمة اللغة، مراجعة د. محمد مهدي علام، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٣.
- طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المُحْسِبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١،١٩٧٧.
- د. عليان محمد الحازمي، "الاشتقاق"، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مجلد١، عدد١، ١٤٠١-١٤٠٢هـ.
- عفيف عبد الرحمن، "الأمثال العربية على صيغة أفعل التفضيل"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد ٦، عدد ٢١، ١٩٨٦.
- عباس حسن، النحو الوافي، ط٤، دار المعارف، القاهرة.
- العكبري (أبو البقاء عبدا لله بن الحسن)، شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٧١.
- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.
- علي عبد الحفيظ علي البياري، أبو الحسن الأخفش وآراؤه في الصرف والنحو، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- د.عبد الفتاح أحمد الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل، ط١، دار عمّار، ١٩٨٧.
- عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥.
- ابن عقيل (بهاء الدين)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٥.
- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢.
- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف بمصر، القاهرة.
- عصام الدين الإسفراييني، شرح الفريد، تحقيق نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٥.
- أبو علي الشلوبيني، التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٧١.
- عبد المنعم عوض الجرجاوي، شرح شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٧.
- أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم)، كتاب ذيل الأمالي والنوادر، ط٣، مصطفى إسماعيل، القاهرة، ١٩٥٣.
- عبد الله بن علي بن إسحق الصَّيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢.
- ابن عصفور (علي بن مؤمن)، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢.
- علي عبود الساهي، المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية، ط١، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩.
- أبو علي النحوي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السَّنْكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.
- أبو علي القالي، كتاب أفعل، تقديم وتحقيق محمد الفاضل ابن عاشور، مؤسسات -ع- ابن عبدا لله، تونس، ١٩٦٧.
- ابن عصفور (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، -١٩٨.
- عطية الصوالحي، "بحث في إحدى مسائل أفعل التفضيل: جواز جمع الأفعل على الأفاعل، وصوغ مؤنثه على الفعلى"، مؤتمر الدورة ٣٣ مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجلسة ٦، سنة ١٩٦٧.
- العكبري، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩.
- فاضل مصطفى الساقي، اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٠.
- د. فتحي عبد الفتاح الدجني، لغات العرب وأثرها في التوجيه المعنوي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨١.
- د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤.
- فخر صالح سليمان قدارة، تحقيق "كتاب الأمالي لابن الحاجب"، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٨٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد) معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠.
- القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢.
- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ضبط نصه وخرّج آياته أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤.
- ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان)، أسرار النحو، تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.
- محمد صديق خان، العلم الخفاق من علم الاشتقاق، تحقيق نذير محمد مكتبي، ط١، دار البصائر، دمشق وبيروت، ١٩٨٥.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط٢، دار الفكر، ١٩٨١.
- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٩٥٦.
- الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري)، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.
- ابن مالك (جمال الدين محمد)، تسهيل الفوائد وتكميل القصائد، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حققه وقدّم له د.عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٢.
- محمد خليفة التونسي، "أضواء على لغتنا السمحة"، كتاب العربي التاسع، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥.
- د.مصطفى النحاس، مدخل إلى دراسة الصرف العربي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨١.
- محمد علي حمزة سعيد، ابن الناظم النحوي، جامعة بغداد، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٥.
- محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد بن عيسى السلسيلي (أبو عبدا لله)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبدا لله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت.
- مجمع فؤاد الأول للغة العربية دور الانعقاد الرابع، محاضر الجلسات، دار الطباعة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩.
- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط٤، دار المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٩.
- المالقي (أحمد بن عبد النور)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.
- محمد عبد المجيد وحيدي عبد اللطيف (أبو سعيد)، المصدر في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.
- الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، ط١، عمان، ١٩٨٥.
- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، نشره وحققه الدكتور شوقي ضيف، ط١، دار الفكر العربي، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧.
- محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، كتاب في أصول اللغة، ط١، الهيئة العامة لشرون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٠.
- محسن آل الشيخ، الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضي، تحقيق محمد حسن الجواهري، ط١، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٦٦.
- محمد علي النجار، "بحث أفعل التفضيل"، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٢ مؤتمر القاهرة، مجمع اللغة العربية في القاهرة، (مؤتمر القاهرة)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٦.
- محمد محيي الدين عبد الحميد، "في أفعل التفضيل تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً"، بحوث ومحاضرات الدورة ٣٢ مجمع اللغة العربية في القاهرة (مؤتمر القاهرة)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٦.
- محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٧.
- "قرار المصدر الصناعي"، دور الانعقاد الأول (١٩٣٤)مجمع اللغة العربية الملكي، محاضر الجلسات، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٣٦.
- نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها/أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، مكتبة وسام، مرج الحمام، ١٩٩٠.
- ناجية محمد عبد الرازق عدس، تحقيق ودرسة "كتاب الفصول في العربية" لابن الدّهان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٨١.
- ابن هشام (جمال الدين)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٦.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٠.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمدا لله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤.
- ابن هشام، شرح قطر الندى، وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ابن هشام، الجامع الصغير في علم النحو، نشره وحققه وعلّق عليه محمد شريف سعيد الزيبق، ط١، مكتبة الجليوني، دمشق.
- ابن هشام، شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د.صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسان، القاهرة.
- ابن هشام، مقالات هامة في اللغة والأدب والنحو والصرف، تحقيق د. نسيب نشاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.
- هادي نهر، التراكيب اللغوية في العربية/دراسة وصفية تطبيقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعة، ١٩٨٧.
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت،-١٩٨.
- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣.
- يس بن زين الدين الحمصي، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٤.
- يس بن زين الدين العليمي، شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٢٥هـ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Comparative Degree in Theory and Practice

Maysoon Ali Darwish

Supervised by: **Dr. Mohammad Hassan Awaad**

Camparative degree is one of the simple etymological words, it is a "derivative noun in a form of / af'al / (adj.+er) even if implicationaly. Generally, it refers to two things of the same meaning but one is quite more than another". So, the one in which the named adjective is increased in it is called / mufaddal / (compared), and the one in which it is decreased is called / mufaddal alayhi / (comparable).

Grammarians have inconsistent and different viewpoints in some conditions of the comparative noun forming, despite the fact that much more of the Arab speech ran into contradiction to that. This, eventually what has been substantiated and confirmed to me through my investigation to the Holy koran, Prophet Tradition (Al-Hadit), classical Arabic proverbs and poetry.

Therefore, I concluded an investigative direction over more of such conditions. So, what residue are the terms which are agreeable by the grammarians:

- It should be an infinitive or genitive verb,
- comparable,
- declinable and infinitive,
- affermative.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

I also demonstrated that employing the artificial gerund helps in comparative with a defective noun which is not derived from a verb form or pattern. Nevertheless, the non-verbal word could be comparable by employing an auxiliary comparative degree followed by the word compared.

The comparative degree is considered a noun for the absence of the basic rules of verbalization according to time indication. Beside that, it nominates the implied pronoun after it, and the clear pronoun uninterruptedly.

I also, concluded that it nominates-every noun what so ever associated with the comparative preposition / min / (than) or a noun identified with the definite article / al / (the) - the clear or a noun after it upon the following two conditional terms:

- The comparative degree should be located as an adjective to a generic noun.
- The comparative degree should be associated with the clear noun in a casuality relationship.

The comparative degree is indeclinable because of descriptiveness and the verb pattern or form, and it could be declinable in case of poetic necessity.

Thirdly, if the comparison degree has been used free of /al/ (the) and addition, it is an obligation to employ singularity and indefinite noun, to be connected with the comparable /min/ (than) vocally and estimatingly. No problem if /min/ (than) is adanced with its genetive form - (word governed by a preposition) - before the comparative degree or before the whole interrogative sentence and so on. One could not separate the comparative

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

degree and /min/ (than) with a non-Arabic noun. Some nouns could be bomparable at a particular time or state over itself against another time or state. ٤٥٨١٧٢

If the comparative degree associated with /al/ (the), the adjectival comparable noun should be correspondent to it in quantity and gender, and it may take the preposition /min/ (from) (of) which works as a genitive form over the comparable, according to the confirmation of texts.

It's preferable to consider the measurements of the feminine form of the comparative degree associated with /al/ (the) in a pattern of /alfu'la/.

The comparative degree could take the plural form associated with /al/ (the) in a form pattern / alafa'il/ of broken plural, and the feminine plural comes on the form pattern / alfu'al/.

If the comparative degree is subjuncted, its genetive construction would be significative abstract. For this, it follows the following two conditions:

- It shouldn't be accompanied with the prepositional /min/ (than) of the comparable.
- Subjunctive should be part of adjunctive. But if the comparative degree doesn't indicate comparison, this condition is to be excluded.

And, if the comparative degree's subjunction to a non-definite noun, two conditions should be demonstrated:

A. Being a masculine and singular.
B. Corresponding the adjunctive to the comparable in quantitive and gender if that adjunctive is defective. Correspondence may be acheived by

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

articulation or meaning, or both. If it is derivative no correspondence is needed.

If the comparative detgree's genetive construction is added to a definite noun, it follows:

A. If it doesn't indicate comparison or it relates to a concrete objective comparative, correspondence of comparative degree should be applicable to the adjectival comparable noun.

B. If it comes in its source to show comparison, correspondence may/may not applied, but it's preferable to employ it.

Fourthly, the indication of comparative degree could be extended (according to parts of speech) to be applied on the following states:

- Indication of two nouns in common with one adjective, and one is more than the other.
- Indication that something is increased in its adjective over another thing in its adjectival phrase, and there will be no common adjective. But comparison / comparative occurs between two contradictory or differentiative adjectives.
- Indication of adjective's constancy without taking comparative into consideration.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit